الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

البعد الافريقي في سياسة معمر القذافي 1969-2002

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الانسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- البشير قداري
- اريج معامرة
- وفاء مرغني

اشراف الاستاذ

محمد عبد الرؤوف ثامر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ا.د/ رضوان شافو	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
ا.د/ محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
ا.د/ علي غنابزية	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا، لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات

اهدي ثمرة جهدي المتواضعة الى التي أفضلها عن نفسي فهي التي ضحت من أجلي والتي لم تذخر جهدا في سبيل إسعادي دائما وأبدا إليك وحدك أمي الحبيبة صاحبة البصمة الصادقة في حياتي وباعثة العزم (لطيفة عرعار)

دائما ما نسير في دروب الحياة ويبقى معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم أراك تبخل عليّ بأي شيء طيلة حياتي أنه انت والدي العزيز السند والقوة (عروسي معامرة)

الى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي فأنا منهم وهم مني أخوتي رفقاء البيت الطاهر الأنيق

الى ذات الصدر الحنون الذي كان لي ظلا باردا في هجير الحياة الى من أفتقد حرارة تصفيقها فرحا بإنجازي في هذه اللحظة (هادية اللبي) رحمها الله

الى روح جدتي بابا يفتح لها الرحمة من الله امرأة عظيمة رحلت أهدي اليك ثمرة جهدي ودعائي (مريم خلفاوي) رحمها الله

يا من سميتها بغيمة قلبي وأطيب أشخاصي يسعدني مشاركتك في قطف ثمرة مشواري

ولا أنسى عصافير أسرتي كل واحد بإسمه

وشكر الموصول الى الذي مد لي يد العون (أستاذ سبوعي عبد الفتاح)

وشكر موصول الى أصحاب القلوب الطيبة ورفقاء الدرب البشير قداري ووفاء مرغني

وشكر خاص للدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف على مجهوداته المبذولة لتيسير العمل وما قدمه لنا من إرشادات قيمة

" الطالبة معامرة أريج "

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لمن كان سبيل في وجودي أمي و أبي حفظهما الرحمان وإلى سندي ومن شجعني على اكمال دراسي زوجي الغالي تجاني وإلى زهراتي أخواتي: ايمان، ماريا، دعاء، نور الهدى، وقرة عيني اخوتي: زوبير، اسامة إلى فلذات كبدي: ولدي العزيز محمد، وابنتي لجين زينب، الذين حرموا مني طيلة الفترة التي قضيتها في إعداد هذا البحث إلى أمي الثانية حفظها الله ورعاها، كما لا أنسى أختي وزميلتي : معامرة أريج ،ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في انجاز هذه المذكرة واخص بالذكر المشرف الدكتور:

" ثامر عبد الرؤوف"

"الطالبة مرغني وفاء"

الإهداء

تحية عطرة اهدي بها ثمار قطافي وحصاد جهدي وصنيع عملي الدراسي في الجامعة

الى التي حملتني في جوفها، الى التي منحتني عطفها وحنانها وتحملت لأجلي الصعاب، الى احلى واغلى كلمة نطق بها لساني وسمعتها اذني واحس بها قلبي، الى رونق حياتي وفرحة قلبي واشراقة دربي

امي الغالية "حليمة"

الى صاحب الهمة العالية، الى من تعب من أجل تربيتي، الى من علمني العطاء دون انتظار، الى من احمل اسمه بكل افتخار

ابي الغالي "قداري"

والى صاحبة الشدائد وصديقة الدرب في مشواري الدراسي "معامرة أريج" إلى كل من ساعدني في هذا البحث شكري وامتناني الى كل اساتذة وطلبة

التاريخ وأخص بالذكر " الدكتور ثامر عبد الرؤوف"

والى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي اتمنى من الله عز وجل ان يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

" بشير"

شكر وتقدير

إن شكر الناس من شكر الله تعالى، فقد قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"**مَنْ لَمْ يَشْكِرْ النَّاسْ لَمْ يَشْكِرِ اللَّه** ".

من هنا وجب علينا تقديم الشكر الى من مد يد المساعدة لنا. أتقدم بعبير الورود ورحيق الازهار وتحايا الشكر والسلام الي كل من ساهموا معنا في عمل هذه الأطروحة واخراجها بأبهى حلة وأخص بذكر ذلك:

استاذي القدير والمشرف على عملي منذ انطلاقه "**الدكتور ثامر عبد الرؤوف**" الذي كان مرافقا وناصحا بارزا وموجها بارك الله لك وجزاك عما قدمت الخير الكثير.

كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا الكبير الى كل عامل بجامعة الشهيد حمَّه لخضر بالوادي وخاصة عمال المكتبة المركزية، الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة في انجاز هذا البحث وفقكم الله وجزاكم على ما مددتم اضعاف ذلك.

والي من ساعدونا من اجل العلم والمعرفة والاستفادة من اصدقاء وزملاء ورفقاء لكم منا الشكر الكبير.

اخيرا الي كل من وضع بصمته في هذا العمل وعمل على انجاحه والاستفادة منه بارك الله لكم من قريب كنتم أو بعيد.

مقدمة

سعت سياسة معمر القذافي الخارجية منذ اعتلائه سدة الحكم 1969م نحو عدة اتجاهات بقصد تثبيت حكمه، و احداث علاقات جديدة لخدمة ليبيا فكان توجهه بداية نحو الدول العربية غير ان هذا المسعى لم يلبث طويلا، فمنذ عقد الثمانينات بدأ التوجه نحو القارة الافريقية وتكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد الافريقي من حيث مشاريعه ومواقفه واستعراض المسار التاريخي للسياسة الخارجية الليبية التي إندرج فيها العديد من المراحل والتغيرات ومن هنا جاء عنوان مذكرتنا البعد الافريقي في سياسة معمر القذافي من 1969-2002م.

هدف الدراسة: يكمن فيما يلي:

- دراسة طبيعة السياسة الخارجية الليبية على المستوى الافريقي ومدى تأثيرها ونجاعتها في عهد الرئيس معمر القذافي.

أسباب اختيار الموضوع:

- التطرق الى السياسية الخارجية الليبية في اطارها الافريقي؛
- معرفة الأسباب وراء هذا التوجه؛
- الرغبة في الاطلاع على الموضوعات والدراسات المتعلقة بدولة ليبيا؛
- الرغبة في إضافة عمل اكاديمي للمكتبة الجامعية.

الاطار الزمني: 1969-2002 : سبب اختيارنا لهذا الاطار الزمني ما يلي :

سنة 1969 دخول ليبيا في عهد جديد بعد الانقلاب على سلطة النظام الملكي السنوسي

أما سنة 2002 تأسيس الاتحاد الافريقي الذي يعد تتويجا للمجهودات معمر القذافي.

الإشكالية:

على الرغم من عروبة معمر القذافي وانتمائه المغاربي الا انه اهتم منذ ثمانينيات القرن العشرين بالقارة الافريقية متخليا شيئا ما عن البلاد العربية، فلماذا هذا التوجه في بناء علاقات الافريقية مع الجماهيرية الليبية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- من هو معمر القذافي وكيف وصل للحكم؟
- ما هي الوسائل التي استخدمها في سياسته الخارجية نحو افريقيا؟
- فيما تمثلت مظاهر هذه السياسة؟
- هل حققت أهدافها؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج التاريخي بمختلف أدواته الوصفية من خلال تتبع وسرد الاحداث التي وقعت في ليبيا خلال فترة الدراسة، وكذا المنهج التحليلي لتلك الاحداث وابراز الأسباب التي كانت وراء توجه الرئيس معمر القذافي في ربط علاقات مع القارة الافريقية.

الدراسات السابقة:

– مصطفى احمد سالم البليعزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي 1999، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2009 وهي عبارة على رسالة ماجستير غير منشورة تطرق فيها الباحث إلى تحول اتجاه السياسة الخارجية الليبية من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية حيث استعرض جملة الأسباب والمظاهر والنتائج التي أدت إلى ذلك التحول وانعكاساته على الساحة الليبية والافريقية والدولية والذي أفضى الى فك عزلة الجماهيرية عن محيطها الإقليمي، كما ابرز الدور الليبي الواضح في تأسيس الاتحاد الافريقي وتجمع دول الساحل والصحراء.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع والتي اشتملت على:

- **المصادر**

هنري جبيب بكتابه ليبيا بين الماضي والحاضر يعتبر مصدرا أساسي لتناوله الأحداث المدروسة في الفصل الأول حيث يعتبر من أهم المصادر كون كاتبه قد عاصر تلك الفترة مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي والذي ساعدنا في دراستنا في الفصل الأول وبالتحديد في مجريات الانقلاب لكونه عاصر فترة الانقلاب.

- **المراجع:**

سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الافريقية– دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية – طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا 2002، حيث ابرز حجم العلاقات الافريقية الليبية المتزايدة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال المقارنة مع العلاقات الافريقية العربية واستند الكاتب من خلالها الى معطيات عديدة تتعلق بالأهداف والوسائل التي كرستها الجماهيرية الليبية لتحقيق تقارب اكثر في مجالها القاري على حساب مجالاتها العربية والدولية.

سالم حسن البرناوي، السياسة الخارجية الليبية بين النظرية والتطبيق أدرجنا من خلاله العوامل والأهداف التي وظفتها السياسة الخارجية الليبية.

خطة المذكرة:

قسمنا هذا البحث الى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة وملاحق

المقدمة كانت تعريفية للموضوع،

اما الفصل الأول جاء بعنوان وصول معمر القذافي للحكم أبرزنا فيه بطاقة شخصية عن معمر القذافي ومجريات انقلابه ضد الملك ادريس السنوسي ونتائجه، وجاء الفصل الثاني بعنوان الأسباب ومبررات واهداف السياسة الخارجية الليبية ووسائلها تكلمنا فيه عن أسباب ومبررات توجه السياسة الخارجية الليبية نحو افريقيا والوسائل المتعددة لتحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية واما الفصل الثالث كان بعنوان مظاهر التحول سياسة معمر القذافي نحو قارة افريقيا ومألاته تحدثنا عن الاطار العام وطبيعة التحول وتحديات السياسة الخارجية الليبية.

الصعوبات:

وكما واجهتنا أثناء عملنا هذا بعض من الصعوبات نذكر منها:

- عدم تمكننا من جمع ما يمس الموضوع من المصادر.
- صعوبة جمع المادة العلمية.
- صعوبة تعامل مع الطرح الأكاديمي الالكتروني المعمق الموسع كونه اول تجربة لنا في مشوارنا الجامعي.

في الأخير نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف على توجيهاته ونصائحه ونعتذر على أي نقص كان دراستنا.

الفصل الأول: وصول معمر القذافي للحكم

1- تعريف معمر القذافي

2- انقلاب 1969م وخلفياته

3- نتائج الانقلاب

تمهيد

انقلاب 1969م في ليبيا أحد أهم أحداث ما يعرف بثورة الفاتح سبتمبر فهو انقلاب عسكري جرى في 1سبتمبر 1969م ليعوض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي وقامت بالزحف على مدينة بنغازي لتحتل مبنى الإذاعة وتحاصر القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي، وسارع ولي العهد وممثل الملك الحسن الرضا السنوسي[1] بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك محمد إدريس السنوسي خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا، وفي هذا الفصل سوف نتناول أهم شخصية قادت هاته الحركة و مجريات هذا الانقلاب و نتائجه.

1- **التعريف بمعمر القذافي:** هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر، من قبيلة القذاذفة ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت [2]عام 1942م، والابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت، التحق بمقاعد الدراسة سنة1956م أكمل دراسته بالكلية الحربية في بنغازي[3] وفي سنة 1956م وتخرج منها عام1965م[4] وفي هذه الفترة وبالتحديد عام 1964م كون مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وبعد هذه العام تم ايفاذ معمر القذافي إلى بريطانيا حيث تخرج من الكلية العسكرية وكان الأول من سبتمبر1969م، هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا في تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري، كان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس أن أعطى نفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وزميله في الانقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد وغير اسم البلاد ليصبح الجمهورية العربية الليبية كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس قيادة الثورة عام 1977م أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم ، ومن أهم افكاره واعماله:

---

[1] حسن الرضا السنوسي 1928 أفريل 1992 هو ولي عهد المملكة الليبية خلال الفترة من 26 أكتوبر 1956 حتى 1 سبتمبر 1969 بعد أن ألغيت الملكية بانقلاب عام 1969 م الذي قاده الضباط الوحدويون الأحرار

[2] سرت: مدينة ليبية تقع في الشمال على الساحل بين أكبر مدينتين في البلاد طرابلس وبنغازي

[3] بنغازي: ثاني أكبر المدن الليبية حجما بعد العاصمة فيها ميناءان بحريان وقاعدة عسكرية كبيرة

[4] هنري الجيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، د.م، دط، د.ت، ص127.

- تأليفه الكتاب الأخضر: هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه معمر القذافي عام 1975عرض فيه فلسفته ورؤيته حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، يتكون الكتاب الأخضر من ثلاثة فصول: "الفصل الأول تناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، أما الفصل الثاني قدم فيه حلول للمشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل و رب العمل، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون
- فكرة النظرية العالمية الثالثة: ففي عام 1976 بعد نشر القذافي الكتاب الأخضر، وجعله دستورا للجماهيرية الليبية، عرض فيه ما سماها النظرية العالمية الثالثة التي اعتبرها تجاوزا للماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم الجماهير الشعبية، وتم اعتماد اللون الأخضر لونا رسميا في البلاد، و النظرية العالمية الثالثة التي جاء بها القذافي نظريه سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما أسماه بالديمقراطية المباشرة، من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، وهي طرح اشتراكي بصورة جديدة و قدمها كبديل عن الرأسمالية والماركسية وصفها معمر القذافي أنها " خلاصة التجارب الإنسانية"، وقدم معمر القذافي أداة سياسية فريدة من نوعها تعرف باللجان الثورية ليس من بين أهدافها الوصول إلى السلطة[1]

2-انقلاب عام 1969وخلفياته:

تعود أسباب هذا الانقلاب حسب رئيس وزراء ليبيا مصطفى أحمد بن حليم إلى أن الملك إدريس وأعضاء الوزارة الملكية قد أخطأوا عندما أهملوا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات المستقلة، ولأنهم لم يعملوا بعزم قوي على نشر الوعي القومي العام بين طبقات الشعب، ولم يجذبوهم ولم يشجعوهم على التعاون والتجاوب مع المؤسسات الدستورية، وحسبه أنهم لو قاموا بذلك لما وجد الانقلابيون مبررا لانقلابهم، ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركة الانقلابيين[2]

[1] معمر القذافي، **الكتاب الاخضر**، الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع، طرابلس ،1978ص 122.

[2] علي محمد محمد الصلابي، **تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا**، القسم الأول للامام محمد بن علي السنوسي و منهجه في التأسيس (التعليمي و الحركي و التربوي و الدعوي و السياسي) ط 3 ، دار المعرفة، بيروت – لبنان ، 2009، ص197.

وقد يقول قائلا أن المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن لتتمكن من الوقوف أمام دروع الانقلابيين مهما كانت قوة تلك المؤسسات والتنظيمات[1]

ويقول مصطفى أحمد بن حليم "**ومهما يكن من أمر فإننا في النظام الملكي اكتفينا بنظام برلماني بطيء التقدم قليل التطور، لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد ثماني عشرة سنة من الاستقلال ولا أبرئ نفسي من نصيبي في ذلك التقصير**"[2]

وهكذا حدث الانقلاب على الحكم الملكي في الأول من شهر سبتمبر من عام 1969

على يد اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الذين سريعا ما سيطروا على الوضع مستغلين تواجد الملك محمد إدريس السنوسي[3] خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا معلنين سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية الليبية محددين أهدافاً لحركتهم في بيانهم الأول على الشكل التالي :

1. تصفية كل المجالس التشريعية لنظام الحكم السابق وسحب كافة صلاحياته
2. اعتبار مجلس الثورة (12عضوا من الضباط الأحرار) الهيئة الوحيدة ذات الصلاحيات لتسيير شؤون الجمهورية العربية الليبية
3. العزم على بناء ليبيا اشتراكية تقدمية تناضل ضد الاحتلال
4. الاهتمام الكبير بالاتحاد مع بلدان النامية وبذل الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي[4]

---

[1] مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، **مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**، د. د، د.م، د. ط، د.ت، ص 540.

[2] المصدر نفسه ،ص 541.

[3] هو ملك ليبيا سابقا ولد في برقة و تولى الزعامة السنوسية 1915م تم اعتراف به أميرا عام 1920م و أعلن تنصيبه ملكا على ليبيا بعد انتهاء وصاية الأمم المتحدة و اعلان ليبيا مستقلة عام 1951م ، أنشأ حكومة دستورية عام 1963 م و انتهج سياسة خارجية موالية للاستعمار ، ساد فساد في عهده بعد تدفق النفط في الستينات . أطاحت به و بحكمه ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة معمر القذافي ، ينظر الى : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج1 ، ط 1 ، لبنان ، بيروت ، د ت ، ص 115.

[4] عباس الرشدى العمارى، **الثورة الليبية جذورها و حاضرها** ، مطبعة أكاديمية ناصر العليا العسكرية ، ط1 ، د م ن ، د ت ن ، ص 119.

خلاصة القول أنه قبل غروب شمس أول سبتمبر تمكن القذافي رفقة الضباط الوحدويين من السيطرة على البلاد من أدناها إلى أقصاها بما في ذلك القواعد الأجنبية، وقد تم القبض على جميع العناصر دون أن تراق قطرة من الدماء، ودون أن يواجهوا مقاومة الأمر الذي جعل كبار خبراء الحكومة الأمريكية يشهدون بأن عملية استيلاء الجيش على السلطة في ليبيا قد نفذت بمهارة بالغة في المدن الرئيسية الثلاثة: بنغازي، البيضاء، طرابلس[1].

و من أهم قادة الانقلاب و الذي بلغ عددهم 12 عضوا يمثلون في مجملهم حركة الضباط الوحدويين الأحرار وهم :

1. معمر القذافي
2. الرائد عبد السلام جلود: ولد عبد السلام جلود في 15ديسمبر 1944ينتمي إلى قبيلة المقارحة عسكري ليبي "رائد ركن " اعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد العقيد معمر القذافي حيث تولى العديد من المهام في الفترة من 1969وحتى 1992أثناء أحداث 17فيفري وفي 19أوت أعلن انشقاقه عن النظام حيث ظهر في الزنتان ثم سافر إلى الدوحة.
3. النقيب مصطفى الخروبي: ولد النقيب مصطفى الخروبي سنة ،1939وهو عضو مجلس قيادة الثورة الليبية رافق معمر القذافي بعد أن تعرف عليه في الكلية العسكرية في بنغازي وقد شارك في تأسيس حركة الضباط الوحدويين الأحرار التي تأسست في مدينة سبها عام ،1961وكان من ضمن الضباط الذين قاموا بالسيطرة على مبنى الإذاعة في بنغازي وقد كان برتبة ملازم عند نجاح انقلاب الفاتح من سبتمبر تمت ترقيته إلى رتبة نقيب وأصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة، وكان يعرف بمحبته لأعضاء مجلس قيادة الثورة ثم تمت ترقيته إلى رتبة لواء ثم إلى رتبة فريق.
4. الرائد الخويلدي محمد الحميدي: الرائد الخويلدي من مواليد،1943وهو عسكري ليبي واحد من المقربين من معمر القذافي، شغل منصب وزير الداخلية بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969والتحق بتنظيم الضباط الوحدويين بقيادة معمر القذافي و كلف بداية

[1] المكان نفسه

حياته العسكرية بالعمل في إحدى الكتائب الملكية، المتمركزة بمدينة درنة ثم نقل إلى مدينة سبها وعين مساعد آمر " كتيبة إدريس الأول"، والتي نقلت بعد ذلك إلى مدينة ترهونة لتتمركز هناك حتى ليلة الأول من سبتمبر ،1969وهي الليلة التي قام فيها بالسيطرة على مبنى الإذاعة في طرابلس.

5-أبو بكر جابر يونس: أبو بكر جابر يونس من مواليد 1940تولي " أمانة اللجنة العامة المؤقتة للدفاع " في ليبيا حيث شغل هذا المنصب منذ عام 1970حتى 2011ينتمي قبيلة مجابرة بوسط ليبيا درس تعليمه الابتدائي في جالو ثم انتقل إلى الابيار، ودرس الإعدادي بدرنة ليحصل على الشهادة الإعدادية، التحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي دون أن يتمه، إذ التحق بالكلية الحربية ليصبح من أصدقاء الطالب معمر القذافي ، بعد تخرجه من الكلية الحربية عين ملازماً ثانياً في قسم الصيانة في معسكر الهضبة الخضراء، وأوفد في دورة تدريبية إلى انجلترا عام ،1968وفي العام التالي ارتقى إلى رتبة نقيب ثم شارك في انقلاب الفاتح من سبتمبر لتتم ترقيته في يناير 1970إلى رتبة مقدم ثم عين رئيسا لقيادة الأركان، وفي عام 1976رقي من جديد إلى رتبة عقيد، وأسندت إليه القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، وفي بداية الثمانينيات رقي إلى رتبة عميد ثم إلى لواء ثم إلى فريق[1].

6- الرائد عمر عبد الله المحيشي: ولد الرائد عمر النصف الأول من أربعينات القرن العشرين بمصراته حيث عاش وأتم كل المراحل الدراسية حتى المرحلة الثانوية وكان برتبة رائد، وهو احد الضباط الوحدويين الأحرار وكان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية التحق بالكلية العسكرية في أكتوبر 1963الدفعة السابعة، وتخرج منها في 1965 برتبة ملازم ثاني، وهي نفس دفعة القذافي وانضم إلى تنظيم الوحدويين الأحرار. وفي بداية سنة 1968انتدب للعمل بالكتيبة السادسة مشاة بمعسكر الزاوية وشارك في الفاتح من سبتمبر

[1] طارق قويدري وأخرون ، **النظام السياسي الإداري في ليبيا (1969- 2011)**، مذكرة شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم علوم الإنسانية ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، 2021-2022 ،ص 13.

1969في عملية الإطاحة بالنظام الملكي، ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه معمر القذافي[1].

إما باقي الأعضاء المشاركين في انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969فهم على التوالي[2]:

1. الرائد محمد نجم.
2. الرائد عوض علي حمزة
3. النقيب محمد أبو بكر المقريف
4. الرائد مختار عبد الله القروي
5. النقيب عبد المنعم الطاهري الهوني
6. الرائد بشير الصغير هوادي[3]

ومن مبادئ و شعارات التي نادت بها حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي:

- **الحرية:** وهي أحد الأهداف الإنسانية لانقلاب الفاتح طبقا لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار" والتي كانت تدعو الفرد الليبي للتحرر من القمع و المهانة و الظلم و الجهل و العبودية و من سيطرة الفقر و التخلف
- **الاشتراكية** : و التي تعني المشاركة الجماعية في الإنتاج و العدالة في التوزيع ، وانها لا تعني توزيع الفقر بين الناس بل تعطي نصيبا من الرخاء لكل مواطن، كما أن الاشتراكية في إطارها الليبي العربي المسلم تنبع من معتقداته وما شهد تاريخه العظيم من أحداث أنها تجربة فريدة، إذ لا تدعو إلى الصراع بين الطبقات بل إلى إذابة الفوارق نسبيا
- **الوحدة** :يقصد عادة بالوحدة الوطنية والوحدة العربية فيما يتعلق بالوحدة الوطنية لم تعد هناك مشكلة إذ ولت فترة ما بين (1951-1963)التي حول الليبيون خلالها الإبقاء

[1] طارق قويدري وآخرون، المرجع السابق، ص13.

[2] هنري الحبيب، مصدر سابق، ص 127.

[3] اكتشف قائمة مجلس الثورة الليبية، موقع بوابة افريقيا الإخبارية ليبيا، نشر يوم الجمعة 30أوت 2019م، وتم الاطلاع عنه عليه يوم الخميس 22 فيفري 2024م على الساعة 19:30، ينظر الى الرابط https//afrigatenews.net/a/229194

على ثلاث كيانات سياسية داخل دولة واحدة، فالوحدة الوطنية هي الخطوة الأولى في سبيل الوحدة العربية وللحفاظ على الوحدة الوطنية قام الانقلاب بحل الأحزاب السياسية التي تضعف هذه الوحدة[1].

وأضاف معمر القذافي على ما جاء على لسانه في حوار أجرته معه الإذاعة المرئية العربية يوم14أكتوبر 1969م ذكر فيه الأسباب التي أدت إلى قيام "الثورة" حسب تعبيره حيث قال "الأسباب الحقيقية ليست سطحية و ليست سهلة، فهي عريقة وذات جذور في التاريخ، أي أسباب تاريخية لسردها يمكن الرجوع إلى مئات السنين إلى الوراء. فليبيا بصورة خاصة والمنطقة العربية بصورة عامة توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الأجنبي والتخلف الاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي والأقلية التي فرضت عليها فرض، مما جعل الإنسان العربي في أخر الصفوف في القرن العشرين." ويضيف "عوامل الثورة هي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية كلها عوامل تاريخية حيث تتمثل الأسباب اجتماعية واقتصادية حسب القذافي في "حياة المجتمع الليبي قبل الثورة تشبه إلى حد ما حياة المجتمع في مصر قبل ثورة يوليو 1952فالمعروف إن المجتمع الليبي كانت تحكمه الوساطة والمحسوبية والرشوة وكانت سيطرة الأجنبي على كل مواطن وكان الاستعمار الفكري والاستعمار الثقافي كان الرجل الأجنبي هو كل شي"[2].

بالرغم من أن هناك أسباب أتت حديثا فعجلت بقيام الثورة إنما هي الحقيقة ليست أسباب الثورة إنما هي خطوة دفعت بالثورة خطوات على الدرب بسرعة، فمن مثل هذه الإحداث الطارئة التي عجلت بخطى الثورة النكسة المريرة التي ألمت بالأمة العربية في جوان 1967وحريق المسجد الأقصى الذي هز الأمة العربية[3].

بما أن هناك أسباب أدت الى قيام بالانقلاب الا انه توجد ظروف ساعدتها على القيام تميز الوضع في ليبيا خلال السنوات القلائل الأخيرة من عهد الملك إدريس بظاهرة

[1] هنري الحبيب، المصدر السابق، ص 128.

[2] ميريلا بيانكو، **القذافي رسول الصحراء**، تر دار الشورى، ط1، بيروت، 1974، ص 113.

[3] رياض سليمان عواد، **ثورة الفاتح والتجربة الجماهيرية**، شعبة التثقيف والتعبئة الإعلام، ط 1،طرابلس، 1992،ص 14.

التقلب السياسي والتأرجح الحكومي المتزايد نتيجة فقدان السيطرة الحازمة من ناحية وللضغوط الخارجية من ناحية أخرى، فالملك شخصيا تقدم في السن وتعب من مواجهة المشكلات المعقدة الناجمة عن الثراء الطائل الذي جد على البلاد فجأة إثر اكتشاف البترول، فالغموض الذي اكتنف مستقبل الحكم في البلاد كان عاملاً أسهم في عدم الاستقرار السياسي، ومن العوامل المربكة الأخرى كثرة تغير الحكومات بحيث أصبح رؤساء الوزارات يتعاقبون على الحكم واحداً تلو الأخر بسرعة مذهلة حتى أن الوزارة تبدلت ما لا يقل عن خمس مرات الخمس الأخيرة وحده[1].

اما بالنسبة للظروف الإقليمية حرب حزيران 1967م، هي امتداد لسلسة الحروب العربية الإسرائيلية التي بدأت في 14ماي 1948م بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وانتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، ودخلت الجيوش العربية الحرب مع إسرائيل بهدف حماية الفلسطينيين وحماية بلادهم، وقد نتج عن هذه الحرب ترسخ الكيان الصهيوني في المنطقة ثم تجدد الصراع سنة1965 م من خلال العدوان الذي شنته إسرائيل وحلفاؤها البريطانيون والفرنسيون على مصر بعد تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس سنة 1956م، وقد استطاعت مصر أن تحقق انتصارا سياسيا على أطراف العدوان، وذلك بعد تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[2] و يتجلى موقف الدول العربية من انقلاب 1969م سواء كانت من المشرق او المغرب العربي متباينة حسب كل دولة و نواياها وعلاقتها بالنظام القديم، فمصر مثلا كانت من الدول العربية الأولى التي ساندت الانقلاب، ومن جهة أخرى نجد المغرب لم تكن راضية عن تغير النظام في ليبيا وعلى القذافي شخصيا وظهر ذلك في علاقاتها العدائية والمتوترة في بداية السبعينات، أما الجزائر وتونس فقد كان من أوائل الدول المغاربية التي ساندت النظام الجديد وقدمت له الدعم، أما المواقف التي اتخذتها الدول الأجنبية متشابهة حيث أنها لم تعارض النظام في ليبيا و ظهر ذلك من خلال الاعتراف به بعد أيام قليلة من الانقلاب، وقد كان الاتحاد السوفياتي أول هاته الدول رغم اختلاف الأيديولوجي بين الدولتين، ومن جهة أخرى نجد الولايات

[1] ايريك دي كاندول، **الملك إدريس عاهل ليبيا حياته و عصره**، د ن، د ر ط، لندن، ، 1988ص ص . 548.

[2] بوخشبة علي و عبادي محمد، **الحروب العربية الإسرائيلية " حرب حزيران 1967م أنموذجاً"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم تاريخ، 2014 –2015ص 53.

المتحدة الأمريكية التي اعترفت بالجمهورية الجديدة و لكن عبر شروط كانت قد طالبت بها بريطانيا قبل اعترافها أيضا، وفرنسا التي اعترفت بالحكومة الجديدة خوفا من انحيازها في تبادلتها التجارية للاتحاد السوفياتي، أما تركيا التي كانت مترددة في بداية الأمر فقد اعترفت بنظام القذافي في الأخير لأجل الحفاظ على علاقاته الجديدة مع ليبيا[1].

3-نتائج الانقلاب وظهور الجماهيرية الليبية:

عرفت هذه المرحلة عدة تطورات من خلال النتائج المترتبة عن الانقلاب الذي قام به العقيد القذافي، حيث اختلفت نتائج هذه المرحلة على المستوى الداخلي والخارجي وتمثلت في:

أ-على المستوى الداخلي:

قام القذافي بإلغاء الدستور الليبي ليعلن إعلانا دستوريا ألغاه لاحقا لتظل البلاد بلا دستور ينظمها طوال فترة حكمه كما قام بشل الحياة السياسية التي كانت قائمة بما فيها الأحزاب والمنظمات والجمعيات الصحافة الحرة، كما أنشئ فكر خاص به سماه النظرية العالمية الثالثة وهو مبني على فكرة سلطة الشعب، وأن الشعب صاحب السلطة هي طريقة لخلق الجدل داخل المجتمعات الصغيرة الليبية حتى لا تنظر إلى السياسة الخارجية، كما حاول القذافي العمل على الحدة العربية وباءت كل محاولاته الاندماجية بالفشل في دمج ليبيا مع مصر – تونس، بالإضافة إلى ذلك قام القذافي في نظامها هذا باستحداث تاريخ خاص بدولته يخالف ما تعارف عليه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث رأى القذافي أن يؤرخ بدأ من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس من الهجرة النبوية[2].

من أهم إنجازات ثورة الفاتح من سبتمبر أيضا على المستويين الوطني والقومي ما يلي:

---

[1] أميرة قسوم وزينب نوه، **انقلاب الأول من سبتمبر 1969م و المواقف الدولية منه**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي معاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021-2022ص ص 58 59.

[2] كريمة حشاشنية و حمادي راضية ، **ليبيا في ظل حكم ادريس السنوسي 1951-1969م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة 8ماي 1945قالمة، 2018-2019م ، ص 67.

– طرد القوات الأجنبية من ليبيا ففي 28مارس 1970م تم إجلاء القوات البريطانية من ليبيا، وفي 11 جوان 1970م تم إجلاء الأمريكيين.

– وفي 17 أكتوبر 1970 م تم طرد بقايا الاستعمار الإيطالي من الأراضي الليبية[1].

– انهاء الحكم الملكي في ليبيا، وكذلك تحرير الاقتصاد الليبي من السيطرة الأجنبية الذي كان يتمتع به المستشارون الأجانب داخل الإدارات والمصالح الهامة في ليبيا.

– تشكل المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 1 سبتمبر 1969م، وبعده تشكلت أول حكومة برئاسة الدكتور محمود المغربي [2] وعضوية الرائد عبد السلام جلود[3] والعقيد معمر القذافي الدي تأكد انه رئيس مجلس القيادة الثورة و صاحب السلطة الفعلية في النظام الجديد[4].

ب– على المستوى الخارجي:

أما على الصعيد الدولي فقد تدخل القذافي في الشؤون الداخلية لعدة دول، حيث ساند ثورة

"المسلمين" في تشاد ضد حكم الأقلية المسيحية التي أقامها الفرنسين بزعامة فرنسوا تومبالباي وساند المسلمين في جنوب الفلبين مساندة قوية، وكانت طرابلس مقرا للمفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية المسلمين عام 1976م التي انتهت بإعطاء ولايات الجنوب حكما ذاتيا، ساند الديكتاتور عيدي أمين في أوغندا وأيد باكستان في نزاعها ضد الهند سنة 1971م، كما كان رافضا للاستقلال لبنغلادش.

كما عمل القذافي على توثيق علاقاته بالاتحاد السوفياتي في عام 1974م بعد زيارة عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي "لموسكو" وتوقيعه اتفاقيات صداقة وتسليح[1]

---

[1] أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا**، تونس، المغرب، موريتانيا، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2000،ص 69.

[2] ولد في مدينة حيفا بفلسطين سنة 1934م و بعد الانقلاب سنة 1969م تم تعيينه من طرف مجلس الثورة رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، حتى 15جانفي 1971م تولى رئاسة الوزارة معمر القذافي و توفي سنة 2009م .

[3] ولد عام 1944 عسكري ليبي تولى رئيس الوزراء من 1972 –1977 م و يعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد العقيد معمر القذافي .

[4] محمود شاكر، **ليبية**، دار لبنان لطباعة و النشر ، بيروت ، 1972 ، ص 87.

ج- على المستوى الإقليمي العربي:

لقد أدى تدعيم القوة الاشتراكية العربية التي تأثرت تأثرا ملموسا اثر نكسة جوان 1967م

- تحطيم جدار العزلة الذي فرضته القوة العسكرية ومن ورائها الأنظمة الرجعية العربية "الملكيات" بين المشرق والمغرب العربي و تسرب المد الاشتراكي الى شمال افريقيا و دخول هذه المنطقة في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي وزيادة الدعم و التأييد المطلق للعمل الفدائي الفلسطيني ودعمه ماديا وسياسيا وهذا يعطيه وزنا أكبر من الناحية العسكرية و السياسية كما يزيد من طاقته على القيام بدوره في قضية التحرير، وزيادة الضغط على أنظمة الحكم الملكية في المنطقة العربية الموالية للغرب من أجل اتخاد موقف أكثر صرامة نحو الغرب في حالة اتخاذه موقفا عدائيا بالنسبة للقضايا العربية وبما أن هذه الدول وجد فيها الغرب مصدرا للطاقة (نفط والغاز) وبالتالي فان أي تغيير جذري في موقفها سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر في جميع أنحاء العالم[2].

[1] كريمة حشاشنية وحمادي راضية ، المرجع السابق ، ص، 16

[2] عباس الرشدي العمارى، مرجع سابق، ص ص: 281,282

خلاصة الفصل:

لقد تمكن العقيد معمر القذافي ورفاقه "الضباط الوحدويين الأحرار" من القيام بحركتهم الانقلابية في 1سبتمبر1969م التي غيرت نظام الحكم في ليبيا من نظام ملكي إلى نظام جماهيري، مستغلين جملة من الأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، التي سادت في فترة حكم الملك محمد ادريس السنوسي، تمكن على أثرها معمر القذافي من تحقيق عدة نتائج على المستوى الداخلي، ومنها السيطرة على سدة الحكم في ليبيا، مستغلا تواجد الملك محمد ادريس السنوسي خارج البلاد وعلى المستوى الخارجي، دخول ليبيا إلى فلك الاشتراكيات العربية المناهضة للغرب الرأسمالي الإمبريالي.

الفصل الثاني: ظروف وأهداف السياسة الخارجية لنظام معمر القذافي

1: أسباب ومبررات توجه معمر القذافي نحو افريقيا

2: أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

3: وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا

1 أسباب ومبررات التحول في سياسة معمر القذافي نحو افريقيا:

تأخر اهتمام معمر القذافي بربط علاقات بالقارة الافريقية الى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بدأ التركيز الليبي على الفضاء الإفريقي، وانخفض معدل تعامله مع الدول العربية، وهذا جعل الكثير من المهتمين بالأوضاع السياسية بهذه المنطقة يتساءلون هل هذا السلوك السياسي الليبي هو تكتيك استراتيجي لاحتلال وضع سياسي أفضل في الساحة الدولية وفق الظروف الدولية الجديدة، أم أنه مجرد مناورة سياسية لكسب بعض المصالح في المنطقة، وعند الحديث عن أسباب تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية نجدها تبرز من خلال مواقف الدول العربية من قضية الوحدة العربية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الأسباب التي دفعت ليبيا لتركيز سياستها الخارجية على الجانب الإفريقي[1]:

- فبخصوص قضية الوحدة العربية والتي انتهت فيها جميع المحاولات الليبية بالفشل وكان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الليبية، وأدت إلى وجود ليبيا في حالة من الإحباط واليأس في تحقيق الوحدة، لأن الظروف المحيطة بالأنظمة السياسية العربية تدفع إلى التجزئة والتشتت و لا تدفع إلى الوحدة، كما أن تباين الأنظمة السياسية في الوطن العربي بالإضافة إلى تأثير الدول الاستعمارية الراغبة في العودة إلى الوطن العربي والسيطرة على دوله من خلال سياسة المصالح والإملاءات التي تفرضها على الدول الصغيرة، كانت من العوائق التي تقف في طريق الوحدة فجميع الدول العربية لديها الرغبة في الوحدة، لكن التدخل السياسي الخارجي أدى إلى فشل كل المحاولات الوحدوية وبهذا فان السياسة الخارجية الليبية تأثرت كثيرا بمحاولات الفشل المتتالية ولكن لان الوحدة العربية من أسمى الأهداف التي سعت ليبيا إلى تحقيقها فلم تقطع الأمل في تحقيقها لأنها السبيل الوحيد لتجميع قدرات الأمة و القضاء على جميع العقبات ولم تعلن عن تخليها عن هذا الهدف بالرغم من تراجع اهتمامها بالدول العربية[2]
- أما السبب الثاني: والمتعلق بموقف بعض الدول العربية بالصراع العربي الصهيوني والذي أدى الى فكرة تخلي معمر القذافي عن البعد العربي والتوجه الى البعد الافريقي فلا يبتعد كثيرا عن المبرر

[1] مصطفى أحمد البلعيزي، **السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الافريقي والتوجه العربي، 1969-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص علوم سياسية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ص 102.

[2] نفسه ، ص 103.

الأول، حيث أقدمت بعض الدول العربية على اتفاقيات سلام وحسن جوار مع إسرائيل ومنها مصر والأردن وهما الدولتان اللتان تعتبران خط المواجهة في وقف التمدد الإسرائيلي مما تسبب في شرخ جسد الأمة العربية وجعل الدول العربية تنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض لتلك الاتفاقيات ، وقد مثلت اتفاقية كامب ديفيد[1] مع إسرائيل خطا فاصلا وحالة إحباط عامة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ثم قامت بعض الدول العربية الأخرى بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني مثل قطر وتونس وموريتانيا الأمر الذي جعل الأمل في تحقيق الوحدة العربية يتضاءل في حين أن الرؤية الليبية لتسوية هذا الصراع تقوم على أن تحرير الأراضي العربية لا يتم إلا بحشد الإمكانيات العربية وتوحيدها[2].

وفي هذا الجانب كانت مواقف الجامعة العربية سلبية فلم تستجب لطلب ليبيا باتخاذ إجراءات ضد الدول العربية التي قامت بإعادة علاقاتها مع مصر خرقا لمؤتمر بغداد، كما أنها لم تستجب لطلب ليبيا بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل. ، وإجمالا نجد أن ليبيا عملت في الكثير من الاتجاهات لتحقيق الوحدة العربية غير أن التناقضات العربية جعلت مواقف أنظمتها تنسجم مع الحفاظ على القطرية، وأهم تلك التناقضات[3]:

1. الحفاظ على السلطة وامتيازاتها من طرف الأنظمة الحاكمة والخوف من الذوبان في الوحدة العربية
2. التناقضات السياسية بين الأنظمة العربية سواءا من حيث أساس شرعيتها أو طبيعتها.
3. التناقضات الأيديولوجية، حيث يوجد في الوطن العربي عدة اتجاهات إيديولوجية فهناك القومي الاشتراكي، وهناك الإسلامي، وهناك الليبرالي، وهناك الجمع بين هذه الاتجاهات وهذه

[1] هي اتفاقية وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في 17 سبتمبر 1978م تم توقيعها في البيت الأبيض بموجبها تعهد الطرفان بانهاء حالة الحرب و إقامة علاقات ودية بينهما تمهيدا لتسوية ، كما أنسحبت إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967 ينظر الى : سلمى عدنان محمد و أخرون : "اتفاقية كامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية و موقف دول الخليج العربي منها " 1975– 1982، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، ع 37 ، ص 194.

[2] مصطفى أحمد البليعزي، المرجع السابق ، ص 104.

[3] نفسه.

الاتجاهات تجعل اللقاء الوحدوي بين الأنظمة العربية صعبا لأن ذلك يعني سيادة أحد الاتجاهات على غيره وهذا ما لا تقبله الاتجاهات الأخرى .

ومن هنا فإن مواقف الدول العربية تجاه قضية الوحدة العربية كهدف في السياسة الخارجية الليبية كانت بالرغم من رغبة تلك الدول في تحقيق الوحدة العربية وهذه السلبية التي جاءت من أغلب الدول العربية دفعت ليبيا إلى إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية والبحث عن إستراتيجية جديدة ونتيجة لإدراكها لأهمية الوحدة وأنها مطلب جماهيري منذ زمن طويل وأنها الطريق الوحيد أمام الشعوب الضعيفة والمستعمرة فكريا وعسكريا ليكون لها صوت وحرية وكرامة في هذا العالم لم تتخل عن هدفها في تحقيق الوحدة ولكنها ابتعدت عن مطالبة الدول العربية الوحدة ، فكانت تلك السلبية التي اتصفت بها الدول العربية تجاه قضية الوحدة

دافعا إلى تبني ليبيا أسلوبا جديدا في تحقيق أهدافها القومية تمثل هذا الأسلوب في الاتجاه إلى إفريقيا بقوة محاولة تمتين علاقاتها مع أغلب الدول الإفريقية وإقامة تجمعات وحدوية تخدم الجانب السياسي والاقتصادي لإفريقيا والوطن العربي والدليل على ذلك إقامتها للعديد من المشاريع التي تجمع دول عربية ودول إفريقية مثل تجمع دول الساحل والصحراء [1]

أما السبب الثالث:

كانت البداية الأولى لحادثة لوكربي عندما سقطت طائرة "بان أمريكان"[2] فوق لوكربي[3] في نهاية عام 1988م ولم تتهم الإدارة الأمريكية أو الحكومة البريطانية ليبيا أو أحد مواطنيها بتدبير الحادث أو المشاركة فيه في البداية ، فكانت الاتهامات ولمدة ثلاث سنوات تتأرجح بين الجبهة

---

[1] مصطفى أحمد البلعيزي ، المرجع السابق ، ص 121.

[2] هي طائرة المرقمة 103 تابعة للشركة بان أمريكان أقلعت من مطار هيثرو بلندن ، و توجهت شمالا بعد أن عبرت الحدود مع اسكتلندا ، انحرف قائد الطائرة قليلا الى الغرب حيث كان مقررا ان تتجه الطائرة عبر المحيط الأطلسي في طريقها الى مطار كنيدي في نيويورك و لكن بعد وقت قصير من الساعة السابعة مساءا ،اختفت طائرة 103 من شاشات الرادار و شوهدت عدة إشارات و هي تهوي ارضا من المكان الأخير الذي رصدته أجهزة الرادار و لم تصدر عن الطائرة أي نداءات استغاثة ،و كان على متن الطائرة 259 شخصا بين مسافر و طاقم حيث وجدت قنبلة مخبأة في مخزن البضائع الأمامي في جهاز تسجيل كاسيت موضوع في حقيبة فأدى الى انفجار الطائرة و كانت حصيلة القتلى الاجمالية في الحادثة : 270 قتيلا أغلبهم أمريكيون في 21ديسمبر 1988 ينظر الى دفيد كوان " تفجير لوكربي " بي بي سي للأخبار العربية عبر موقع: https://www.bbc.com/arabic/world-63914362

[3] لوكربي هي قرية بإسكتلندا في بريطانيا، تقع القرية في نطاق السلطة الوحدوية دمفريز أند غالواي في جنوب شرقي اسكتلندا ، تقع على مسافة 75 ميل من مدينة غلاسكو ، و تبعد مسافة 20 ميل عن حدود مع إنجلترا

الشعبية لتحرير فلسطين وإيران وسوريا، و أسفرت التحريات الاميريكية و البريطانية بشأن حادثة لوكربي عن أتهام ليبيا بتدبير العملية ووجهت التهمة رسميا الى النظام الليبي أواخر 1990 ، بعد أن وجد المحققون شظايا قليلة من قنبلة لوحظ في احداها وجود اثر ملتو قالوا ان تتبع مصدره قادهم الى أجهزة المخابرات الليبية و اتهمت أمريكا اثنين من مسؤولي الحكومة الليبية هما الأمين خليفة فحيمة [1]و عبد الباسط علي محمد المقرحي [2] ولذلك عندما جاء الاتهام الموجه لمواطنين ليبيين آثار العديد من التساؤلات والشكوك ومنها بدأ الإصرار الأمريكي- البريطاني على تسليم المتهمين لمحاكمتهما بمعرفة الدولتين[3] لكن العقيد القذافي رفض بشدة تسليم المشتبه فيهما فكانت نتائج ذلك الرفض هي فرض العقوبات الدولية في عام 1992 م و تهديد مجلس الأمن بفرض حظر جوي و حصار اقتصادي و سياسي خانقا على ليبيا والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية يتبادر إليه أن قضية لوكربي وما تعرضت له ليبيا من ضغوطات من قبل الدول الغربية الكبرى يعتبر سببا رئيسيا في تحول سياستها الخارجية من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الإفريقي وتمتين علاقاتها بالدول الإفريقية حيث أن في ذلك التوجه مصالح كثيرة لليبيا وللمنطقة العربية، ومنها كسب المزيد من الأصوات في المنظمات الدولية وكذلك دخول ليبيا في تكتلات تكون في مقابلة التكتلات الكبرى في العالم مثل الاتحاد الأوروبي وفي ذلك بعد استراتيجي للسياسة الخارجية الليبية ولمعرفة ما إذا كانت أزمة لوكربي تمثل سببا رئيسيا في تحول السياسة الخارجية الليبية للتركيز على الجانب الإفريقي أم لا فلا بد من التعرف على مواقف الدول العربية ومواقف الدول الإفريقية تجاه الأزمة ودرجة مساندة كل منهما للسياسة الخارجية الليبية ، وقد تمثلت أولى الإجراءات الرسمية للإعلان عن الاتهام في مذكرتين تلقتهما اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي و التعاون الدولي يومي 18-21نوفمبر1991م عن الولايات المتحدة وبريطانيا، وفورا أصدرت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي و التعاون الدولي بليبيا مذكرات وبيانات تنفي الاتهام الغربي لليبيا ويبدي استعداد الجماهيرية للتعاون مع السلطات

[1] موظف سابق في الخطوط الجوية الليبية من مواليد 1956م.

[2] موظف سابق في الخطوط الجوية الليبية اتهمه الاجعاء الأسكتلندي بأنه يعمل في المخابرات الليبية ولد 1952 م وتوفى 2011.

[3] مجموعة من الخبراء ، **قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي**، مركز الدراسات العلم الإسلامي، مالطا، 1992، ص 5.

القضائية في الدول المعنية واثر ذلك تحركت ليبيا بقوة للدفاع عن سيادتها ضد التهم التي نسبت لها فاتجهت إلى جامعة الدول العربية حيث دعت ليبيا في 15نوفمبر 1991 لعقد دورة طارئة لمجلس الجامعة العربية لكي تقوم بشرح الموقف الليبي بخصوص الأزمة و للتنسيق في اتخاذ موقف عربي واحد داخل نطاق مجلس الجامعة حيث أعلنت تضامنها مع الجماهيرية، ودعت جميع الأطراف لحل الأزمة عن طريق المفاوضات و الوساطة ولعل من المواقف البارزة للجامعة ما اقره مجلسها بخصوص التخفيف من حدة الحظر الجوي المفروض على ليبيا وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي للأزمة ، ويضاف لذلك تحرك اللجنة السياسية[1] التي شكلت عام 1992 م في إطار الجامعة العربية لحل الأزمة ويبرز دور مصر و المغرب في هذه اللجنة حيث قامت بالتنسيق مع الجامعة العربية وبذلك فان الدور البارز للجامعة العربية هو دعوتها لتشكيل لجنة سباعية مع الدول العربية والأمر الأشد على ليبيا أن الدول العربية وافقت فرادى وجماعات على قرارات مجلس الأمن ضد ليبيا دون أن تنفذ ما وافقت عليه من قرارات مجلس الجامعة التي أقرتها من أجل تضامنها مع ليبيا وبذلك وجدت الجامعة نفسها في صراع مع الواقع العربي ومع المتغيرات الدولية وضوابط الميثاق وأصبحت المواقف السلبية تظهر من الدول العربية تجاه أزمة ليبيا مع الدول الغربية من أول اجتماع تناقش فيه أزمة لوكربي في مجلس الجامعة بتاريخ: 15 ديسمبر 1991 حيث اقتصر التمثيل الدبلوماسي على المندوبين باستثناء العربية السعودية التي مثلها وزير الدولة للشؤون الخارجية ثم توالت المواقف فكان موقف دول الخليج سلبيا تجاه الأزمة يرجع بعضها للاعتقاد أن موقف ليبيا كان ضدها في أزمة الخليج [2]

كما يؤخذ على الاتحاد المغاربي الذي يضم ليبيا، تونس، الجزائر المغرب أن موقفه كان سليبا تجاه قضية لوكربي والقرارات التي اتخذت ضد ليبيا، حيث نجد أن المغرب كان عضوا في مجلس الأمن عندما أصدر هذا المجلس قراره رقم 784 352في شهر أفريل من عام 1992م[3]

---

[1] في 22مارس 1999 أصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأن تشكيل لجنة من سبع دول من الدول الأعضاء لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول ذات العلاقة وهذه الدول هي: مصر وتونس والجزائر، ليبيا، سوريا، المغرب، موريتانيا، وهذه الاتصالات تهدف إلى أيجاد حل عاجل مع مجلس الأمن والدول ذات العلاقة وفق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي

[2] مصطفى أحمد البليعزي ، المرجع السابق ، ص 125

[3] ينص القرار على 14 فقرة تتعلق بقيام ليبيا بأعمال ملموسة تخليها عن الإرهاب واستمرارها في عدم الاستجابة على نحو كامل وفعال للطلبات الواردة في القرار 731 – 1992 ، ومن بين تلك الفقرات أنه على الحكومة الليبية أن تلتزم على نحو

بشأن تطبيق الحظر على ليبيا، وكان من الممكن للمغرب أن تتخذ موقفا أخر غير التصويت لصالح القرار بالتصويت ضده أو الامتناع عن التصويت كما أن الجزائر رفضت استقبال طائرات الخطوط الجوية الليبية القادمة من طرابلس بمجرد صدور القرار من مجلس الأمن ولم تكتف الدول المغاربية بتطبيق القرار بل إن بعضها مثل المغرب وجهت اتهاما صريحا إلى ليبيا بأنها راعية للإرهاب وغير مذعنة للقرارات الدولية خاصة تسليم المتهمين في قضية لوكربي ولقد لمست ليبيا مساندة بعض الدول الإفريقية لها ومنها قيام بعض الوفود الرسمية بزيارة ليبيا منها زيارة الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا عام 1997م الذي كان دوره بارزا في مؤتمر القمة الإفريقية كما أن الدول الإفريقية تعاملت مع الأزمة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ومن خلال مواقف وأفعال فردية ، ومنها ما قامت به بعض الدول من إرسالها لوفودها الرسمية إلى ليبيا مباشرة عبر الطائرات حيث كان العديد من رؤساء الدول الإفريقية يقومون بالتوافد على المطارات الليبية عن طريق الطيران وكان ذلك كسرا للحظر الذي فرض على ليبيا وفقا للقرار 748 الصادر في أبريل 1992م وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة الإفريقية الذي عقدته الدول الإفريقية في واغادوغو عام 1998م في بوركينافاسو[1].

ومن الواقف الايجابية الأخرى للدول الإفريقية قيام مجلس الوزراء بمنظمة الوحدة الإفريقية بمناشدة مجلس الأمن بإعادة النظر في القرار الصادر وطالب برفع الحظر المفروض على ليبيا تقديرا للمبادرات الإيجابية، التي قدمتها ليبيا لمعالجة الأزمة مع الدول الغربية، ولقد أدى تزايد الضغط على الدول الغربية ومجلس الأمن بعد إعلان منظمة الوحدة الإفريقية ومن خلال مؤتمر القمة الإفريقي الذي انعقد في جمهورية بوركينافاسو والذي أعلنت فيه الدول الإفريقية أنها سوف لن تلتزم بالعقوبات المفروضة على ليبيا بدءا من أول سبتمبر 1998م ما لم تستجب الدول المعنية إلى إحدى الخيارات[2]، وبالفعل اضطرت الحكومتان البريطانية والأمريكية في 26أوت

قاطع بوقف جميع أنواع أعمال الإرهاب ووقف تقديم جميع أشكال المساعدة إلى مجموعات الإرهابية ويجب عليها أن تظهر على الفور بإجراءات ملموسة، تخليها عن الإرهاب، أنظر: سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، 2001 ، ص 507

[1] سليمان محمد عمر، **السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا 1990-2000** ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2005 ص 215.

[2] تمثلت تلك الخيارات في الخيارات التي تقدمت بها اللجنة السياسية العربية واللجنة الخماسية الإفريقية وهي:

1998 م إلى الإعلان عن قبولها بمحاكمة المشتبه بهما في محكمة العدل الدولية في لاهاي وبقضاة وقوانين اسكتلندية.

ومما سبق يتضح جليا قوة الموقف الإفريقي ومساندته لليبيا في أزمتها مع الدول الغربية الثلاثة ويبدو أن التغيير في توجهات السياسة الخارجية الليبية من التركيز على الدول العربية إلى التركيز على الدول الإفريقية ترجع بعض أسبابه إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فرض عليها حيث لم تستطيع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أولى الدول في تطبيقها وكذلك دعم قدرة الاتحاد المغاربي على اتخاذ إجراءات فعلية إزاء العقوبات المفروضة على ليبيا الأمر الذي رفضت ليبيا معه تولي رئاسة الاتحاد، وفي الجانب الآخر نجد أن الدول الإفريقية أسهمت وباعتراف من القيادة الليبية في دفع الدول الغربية إلى القبول بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن اختصاصها بهذه القضية[1]

ثانيا: مبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا

تتنوع مبررات ودوافع التكامل الإقليمي وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والأمن في القارة، حيث يرى الكثيرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول بالقارة، حيث يوفر إطارا لتعظيم قدرات الدول ولتسوية وحل الصراعات المكلفة، وفيما يلي تبرير لتلك المبررات[2]:

- **المبررات الاقتصادية:**

- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن
- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق القانون الاسكتلندي من قبل قضاة اسكتلنديين
- تشكيل محكمة جنايات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي أنظر: سليمان محمد عمر، مرجع نفسه ص 218.

[1] مصطفى أحمد البليعزي، المرجع السابق ، ص 129.

[2] عبد السلام نوير ومحمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة نظرية وميدانية**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2007، ص 15.

من المعلوم أن دول إفريقيا في مجملها تصنف في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث تتسم معظم الدول بالتخصص في إنتاج المواد الأولية، وضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي وهو ما أسفر في مجمله عن انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه

فمنذ السبعينات والثمانيات من القرن العشرين، وبعد أن حققت معظم الدول الإفريقية استقلالها بدأ من الواضح أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال من الصغر والضعف والهشاشة من أن تكون قاعدة لنمو اقتصادي دائم، كما أن الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء كان ضعيفا، في حين ظلت إفريقيا مهمشة في الاقتصاد العالمي فأكثر من ثلثي دول العالم المصنفة الأقل نموا في العالم، والأكثر فقرا أيضا في سجل التنمية البشرية تقع في إفريقيا، كما أن نحو نصف سكان القارة يعيشون في فقر مدقع، وبأقل من دولار أمريكي يوميا،كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أضحى أقل مما كان عليه في الستينات فرغم أن القارة تستوعب 13%من سكان العالم، فإنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما معدلات الإنتاج بالنسبة للفرد فقد نمت بصورة أكثر بطأ في إفريقيا جنوب الصحراء عنها في جميع أنحاء العالم الأمر الذي لم يكن مستغربا معه أن تتصاعد حدة الجوع في إفريقيا، وعلى صعيد التجارة العالمية ، في مطلع الألفية الجديدة لم تزد في نسبته عن 2%منخفضا عما كان عليه في الثمانيات ،% 3,5 وعن الحال في التسعينات 2,7% كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياسا إلى الدول النامية الأخرى في العالم، كما أن صافي الاستثمار الإفريقي كنسبة من الاستثمار الأسيوي انخفض من % 30,6في الثمانينيات إلى % 9,3في عام 1996م[1]

وطبقا لبيانات البنك الدولي، فإنه في حين تضخمت الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا كان آخذا في التراجع ، حيث لم يزد نصيب القارة عن % 1منه وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش واجهت القارة مشكلات أخرى تعتبر بمثابة أبعاد للأزمات، من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الايدز وتفاقم أعباء الديون الخارجية، هذه العوامل وغيرها دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى

[1] عبد السلام نوير ومحمد عاشور، المرجع السابق، ص 16.

التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة "الأمر الذي قاد الدول الإفريقية منذ الثمانينات من القرن العشرين إلى الموافقة اضطرارا على تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعلى قبول التدخل الخارجي المباشر، مقابل المساعدات الدولية الضرورية وهو التدخل الذي اتخذ أبعادا أكثر شراسة مع التحولات التي صاحبت التحولات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية ومن هنا في ظل تلك الظروف وواقع التفتت التي ولدت فيها الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية أعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها، ولو من الناحية النظرية أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية انطلاقا من المزايا التي توفرها العملية التكاملية[1].

المبررات السياسية:

ويعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع ومبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا، خاصة مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار على دول القارة واقتصادياتها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدولة الإفريقية أصبحت أكثر هشاشة وغير قادرة على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وآداء وظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم ورغم قدم هذا الضعف، إلا أن سياسات الليبرالية الاقتصادية قد ضخمته وعمقته على نحو جعل الدولة الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها فهي عاجزة عن تقديم الخدمات الهامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، الأمر الذي جعل منها دولا غاية في الضعف عن أن تكون فاعلا دوليا من ناحية أخرى تم اختزال مسؤولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل في هيكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية والتشاور مع فاعليات مختلفة من المجتمع المدني، في المقابل تزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من الدول والمؤسسات الدولية تعمل لصالح الرأسمالية العالمية وتراقب عن قرب سياستها وتصرفاتها، فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها فهي اليوم دولة أسيرة أو رهينة للرأسمالية العالمية، في

[1] نفسه ، ص ، 17

ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، الأمر الذي يفرض بشدة ضرورة التكامل القومي بين الدول الإفريقية باعتباره مدخلا أساسيا للتعامل مع مشكلات القارة وعلى الرغم من كثرة الجهود التكاملية والترتيبات التكاملية في إفريقيا فإن عمليات التكامل لم يكن لها ذلك الدور الإيجابي الكبير المتوقع على نمو القارة وتنميتها، فعلى خلاف الحال مع جهود التكامل الاقتصادي في مناطق أخرى من العالم، فإن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لم تساهم في زيادة النمو أو حتى التجارة بعبارة أخرى لم تنجح ترتيبات التكامل الإقليمي في تحقيق أهدافها الموضوعية وبطبيعة الحال تضافرت مصالح أكثر من 50 دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية الاقتصادية[1].

2. أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا:

تنطلق كافة أوجه النشاط الإنساني لتحقيق أهداف معينة، والسياسة الخارجية كغيرها من الأنشطة الإنسانية فهي أيضا تسعى لتحقيق أهداف معينة بما يتماشى مع إمكانياتها، وتهيمن على تلك الأهداف المصلحة الوطنية، والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتعامل مع البيئة الدولية وفق أدبيات النظام الدولي وتتعايش مع المجتمع الدولي وفق ما تمليه عليها الظروف الدولية المحيطة بها وقد حتمت عليها تلك الظروف التعامل مع الدول العربية والإفريقية وباقي وحدات المجتمع الدولي، وبالتالي فان السياسة الخارجية الليبية لها جملة من الأهداف في محيطها الإفريقي خاصة[2]، كما أن تلك الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية قد تغير تبعا للمتغيرات الدولية، وبهذا فانه لابد من أن تنطلق السياسة الخارجية الليبية من إستراتيجية محكمة تتعامل من خلالها مع محيطها الإفريقي بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقة من جهة، ومراعاة المتغيرات الدولية من جهة أخرى وسنحاول في هذا المبحث توضيح تلك الأهداف من خلال ثلاث مطالب[3]:

1. الأهداف السياسية:

[1] عبد السلام نوير ومحمد عاشور،المرجع السابق،ص،18

[2] رأفت، اجلال، " **السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء**" **السياسة الدولية**، عدد 143،جانفي، 2001، ص،14

[3] كوني مورلاي، "**العلاقات العربية الإفريقية**،" **قضايا المستقبل**، مركز دراسات المستقبل العدد 3، 2005، ص 3

تتمتع ليبيا بعلاقات وطيدة مع اغلب الدول الإفريقية وذلك يرجع إلى الروابط العديدة التي تتمثل بالأساس في روابط الجوار والدين وفيما بعد التجربة المشتركة في الخضوع للاستعمار وليبيا بحكم موقعها الجغرافي من أكثر الدول العربية ارتباطا بالدول الإفريقية حيث يذكر أن القوافل التجارية كانت من قديم الزمان تتخذ من ليبيا مركزا تجاريا تنطلق منه للعالم، وبالتالي فان تلك الأسس شكلت قاعدة عريضة للتعامل الليبي الإفريقي وعند البحث في السياسة الخارجية اللبيبة قبل ثورة الفاتح في فترة الحكم الملكي نلاحظ أن فيها توجها نحو إفريقيا وانه اتصف بالهامشية فبالرغم من مشاركة ليبيا في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م إلا أنها لم تلتزم بميثاق المنظمة وقراراتها، وذلك بسماحها باستخدام قاعدة هويلس في ضرب الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة باتريس لومومبا وبذلك فان قيام ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام 1969م تعتبر مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تولدت معها أهداف جديدة لليبيا في إفريقيا[1].

يمكن القول بوجود عدة أهداف سياسية ساهمت في تعزيز توجه ليبيا نحو القارة الإفريقية وقد أعلنت بيانات الثورة معالم السياسة الخارجية وأهدافها وكان على رأسها الانفتاح على إفريقيا وتوثيق العلاقات الليبية الإفريقية، ودعم حركة التحرر، وتأدية دور إقليمي وحماية الأمن القومي ومنها[2]:

- **دعم حركات التحرر الإفريقي:** قامت الرؤية الليبية للحرية في إفريقيا على أساس التحرر الكامل وحسب هذه الرؤية لا يمكن لأي قطر إفريقي الشعور بحريته الكاملة ما لم تتحرر كل أجزاء إفريقيا ولذلك فقد ترسخت الإفريقية للثورة الليبية ، مستوفية بعمق مجمل القضايا التحررية في القارة ومنحتها مرتبة متقدمة في سلم اهتمامها وتحركاتها الإستراتيجية ، مما ترتب عليها تبعات سياسية والتزامات مادية ، حرصت الثورة على الوفاء بها في كل الظروف حتى عندما اقتضى الأمر أحيانا الدخول في مواجهات مع بعض القوى المستفيدة من الحفاظ على الأمر الواقع

[1] نفسه، ص 4.

[2] عز الدين العالم، **السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا، دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية**، منشورات المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009، ص 200.

- **مواجهة النفوذ الأجنبي:** وجاء التحرك السياسي الليبي في إفريقيا دعما لجهود الدول العربية الرامية إلى مجابهة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا، وقد ربطت ليبيا بين الوجود الإسرائيلي في إفريقيا و الامبريالية الغربية واعتبرتهما وجهان لعملة واحدة في استغلالهما للموارد الطبيعية الإفريقية معتبرة الصهيونية عدوا طبيعيا لإفريقيا وحضارتها الإنسانية
- **تأدية دورا إقليمي:** ارتبط الدور الليبي في إفريقيا بأجندة السياسة الليبية الإفريقية منذ قيام الثورة بفعل تأثير عدة عوامل وأبرزها لقيادة القذافية ، إلى جانب قدرات اقتصادية متاحة ووجود مدركات إيديولوجية وشعارات ثورية، ورايات إسلامية و أخرى حضارية وثقافية وتتضح سمات الدور الليبي المشارك في إفريقيا في عدد من المؤتمرات وأهمها: تدعيم العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية وتفعيل العمل الإفريقي إقليميا ، وضمان ظهير مساند لليبيا والدول العربية في المحافل الدولية و التوجه الإيديولوجي [1]

حماية الأمن القومي: ولما كان منظور الأمن القومي NATIONAL SECURITYيتعدى الحدود السياسية للدولة الليبية فقد صاغت ليبيا نظرية معلنة لأمنها القومي هي بمثابة إستراتيجية شاملة لتحقيق أهدافها القومية والإقليمية وحماية وطنها من الأخطار الخارجية وبهذا فان تصور المفهوم القومي في بعده الخارجي قد امتد إلى دول الجوار الإفريقية ويشمل الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر الدعم السياسي و العسكري و المعنوي للدولة الليبية في مواجهة الأخطار المحتملة في ظل التحديات الكبيرة التي كانت تواجها الدولة في إفريقيا وكان من مصلحة الدولة الليبية أن يكون هذا العمق الاستراتيجي آمنا و خاليا من أية تهديدات قد تشكل خطرا على أمنها، ويتضح من الخطاب السياسي العام إلى أي حد كانت إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا يخدم الأمن القومي الليبي، وأشار الخطاب إلى أن وجود القوات الاستعمارية في إفريقيا تمثل تهديدا للأمن القومي الليبي وقد جعلت السياسة الليبية مقولة الإستراتيجية الأمنية مبررا لكل مواقفها تجاه تطورات الأحداث في القارة ، فعلى سبيل المثال برر التدخل الليبي في تشاد وأوغندا على انه

[1] محمود أبو العينين وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي**، معهد الديوان والدراسات الإفريقية، القاهرة 2001، ص 257

حماية للأمن القومي الليبي، وبهذا فان إفريقيا بكاملها تدخل بدرجات متفاوتة ضمن المنطقة المؤثرة على الأمن القومي الليبي بالمفهوم الاستراتيجي لهذا المصطلح[1]

2 : الأهداف الاقتصادية

تتمتع القارة الإفريقية بموقع ممتاز في العالم، وتمتلك ثروات عديدة وقد استخدمت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال مواردها المعدنية و الطبيعية كوسيلة تفتح لها أفاق في السياسة الدولية خاصة وأن الطلب عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد ازداد لإحياء الاقتصاد و التجارة العالمية إفريقيا اليوم هي القارة الوحيدة التي يمكنها أن تكتفي ذاتيا دون أن تحتاج إلى معونة أو دعم وذلك بفضل ما تحتويه من خيرات[2] وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه كل أنظار الوحدات الدولية إلى إفريقيا، خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى الموارد الإفريقية في صناعتها وهذا يلزم الدول العربية بوضع إستراتيجية محكمة لعلاقاتها مع الدول الإفريقية وإعطائها أهمية اكبر لعلاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول وبالرغم من حصول اغلب الدول الإفريقية على استقلالها في عقد الستينات إلا أن العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية لم تنشط إلا عندما ظهرت الدول العربية المصدرة للنفط كقوة فاعلة لها تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي بعد أن تبنت دول الأوبك مطالب ليبيا عام 1969م ، بزيادة نسبة أرباحها إلى55%[3]وليبيا إحدى الدول العربية التي شهدت علاقاتها بالدول الإفريقية مرحلة انتقال من التركيز على العلاقات السياسية إلى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية فقد تميزت الفترة الممتدة من: 1951 –1969م بإتباع ليبيا سياسة انطوائية تجاه إفريقيا تقوم على التمثيل الدبلوماسي البسيط والمحدود أما بعد عام1969م فقد شهدت السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تغيرا ملحوظا فاستهدفت توسيع دائرة التعاون الاقتصادية مع تلك الدول واستندت هذه السياسة على اعتبار الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامل بفاعلية تخلق الشخصية الإفريقية المتميزة بهويتها السياسية و

[1] عز الدين العالم، المرجع السابق ، ص 201.

[2] أهم الخيرات الموجودة في إفريقيا نسبة اليورانيوم من الإنتاج العالمي ،10%الذهب ،70%النفط ،20%الألماس،12%الكاكاو ، 34%الكروم ،34%الفوسفات ،20%زيت النخيل 68% ،أنظر سليمان محمد عمر منصور، مرجع سابق ، ص 15.

[3] محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية**، دار الكتاب للنشر، طرابلس 2007، ص 274.

الاقتصادية والثقافية المستقلة ومن خلال تلك الأسس اتجهت السياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا بكل قوة واضعة بعض الأهداف ضمن أولويات تعاملها مع الدول الإفريقية من اجل الوصول إلى اكبر قدر من التعاون و التكامل الاقتصادي، وقد تمثلت أهم تلك الأهداف في محورين هما[1]

1-الاستثمار ومنافسة الدول الأجنبية في إفريقيا: لم تفكر ليبيا فعليا في الاستثمار الخارجي إلا بعد أن تهيأت لها بعض الشروط الموضوعية ومنها توفر رأس المال القابل للاستثمار ثم توفر الفرص السياسية المناسبة ونتيجة للوفرة النفطية التي أتيحت لليبيا بعد عام 1973م وللرغبة الليبية في الامتداد السياسي في إفريقيا واتجهت السلطات الليبية نحو توسيع الاستثمار في الدول الإفريقية المختلفة و قد تكونت فكرة عن الاستثمارات الليبية في إفريقيا على أساس أن وراءها غايات سياسية وذلك لأنها كانت اقرب للارتباط السياسي منه للاستثمار المشترك حتى جاء إعلان قائد الثورة الليبية بان ليبيا تطرح شكلا جديدا من أشكال الاستثمار يقوم على أساس المشاركة بمعنى أن الدول التي ليست لديها أموال تشارك بالمواد الخام، وقد استمر قائد الثورة الليبية في تشجيعه لليبيين على الاستثمار في إفريقيا من خلال عرضه لفكرة الهجرة لإفريقيا وحث الضباط ورجال الشرطة على الاستقالة من مناصبهم ومدهم بالقروض والاستثمار في إفريقيا كما جاء في قرارات المؤتمرات الشعبية بعد عام 1977م ما يؤكد على استثمار الأموال الليبية في إفريقيا وإنشاء صندوق لدعم التعاون بين ليبيا والدول الإفريقية ، وقد زاد اهتمام ليبيا بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بعد أزمة لوكربي فانقسمت الاستثمارات الليبية في إفريقيا[2].

أ-الاستثمارات الاقتصادية: بعد عام 1973م بدأت دائرة العلاقات بين الدول الإفريقية وليبيا تتسع ودخلت مرحلة التقنين والتنظيم من خلال إبرام اتفاقيات ومحاضر بلغت (160) اتفاقية عامة وخاصة و(50 محضر اجتماع واتفاق بما يحقق المنفعة للطرفين وكان لزاما على ليبيا لكي تستطيع إدارة تلك العمليات الاقتصادية الواسعة أن تقوم بإنشاء مؤسسات تضطلع بالقيام بتلك

[1] بشير صالح بشير، **السياسة الخارجية الوحدوية وإقامة الاتحاد الإفريقي 1969.2001** ، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002ص 33.

[2] بشير صالح بشير، المرجع السابق، ص، 30.

الأعمال فكان تأسيس الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية التي سبق الحديث عنها إحدى السبل لذلك كما قامت بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الإفريقية بتاريخ: 04أوت 1990م، برأسمال قدره: مائة مليون دينار ليبي وتعتبر هذه الشركة مملوكة بالكامل للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما تم إنشاء جهاز الضمان وتنمية الاستثمار بالخارج كجهاز تابع للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ، هذا بالإضافة إلى مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي، ومصرف ليبيا المركزي و اللجنة الشعبية العامة للمالية في دعم ومساهمة الاستثمارات الليبية في إفريقيا وتحت رعاية تلك المؤسسات قامت ليبيا بإنشاء العديد من الشركات و المصارف المشتركة إذ بلغ عدد الشركات حتى عام 1979م بـ26 شركة باستثمار بلغ 36.1% من مجموع الشركات الليبية لإفريقيا كما ارتبطت بمعاهدات مستقبلية مع أربعة وعشرين دولة افريقية وقد كان الأساس الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية الليبية في التعاون في مجال الاستثمار مع تلك الدول هو تبادل المصالح وتوحيد المواقف الأخوية انطلاقا من سياسة المصير المشترك ولكي تحقق ليبيا تواجدا اقتصاديا واسعا في دول القارة الإفريقية قامت بتوسيع استثماراتها من خلال تقسيم القارة تقسيما جغرافيا إلى أربعة أقسام هي دول الغرب ودول الشرق ودول الوسط ودول الجنوب بالشكل الذي يضمن التوازن، ومن خلال ذلك التقسيم تعاملت ليبيا مع دول غرب إفريقيا في الجانب الاقتصادي باستثناء ساحل العاج ، فعقدت الاتفاقيات مع تلك الدول بما يضمن التعاون في مجال الزراعة و التعدين و الصيد البحري وإنشاء شركات في مختلف التخصصات منها شركات مشتركة كما شمل التعاون مجال النقل الجوي ومصارف التجارة الخارجية كما بدأ تعامل ليبيا الاقتصادي مع دول شرق إفريقيا منذ عام 1972م حيث عقدت اتفاقيات مع تلك الدول باستثناء جمهوريات كينيا وزامبيا ومالاوي وزيمبابوي، وقد شملت جميع مجالات التعاون الاقتصادي الفني مع ليبيا 1971م باستثناء نيجيريا التي لم يتعدى التعاون معها نطاق تقديم المساعدات عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية ، وقد شمل التعاون مع تلك الدول مجالات التجارة والتعدين والزراعة والبريد والمواصلات والنقل الجوي والمصارف و الشركات المشتركة، وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية تذكر مع دول جنوب إفريقيا[1] إلا انه كان هناك تعاون اقتصادي مع كل من مملكة ليستو، وجمهورية انغولا وجمهورية بوتسوانة وقد

[1] مورلاي، كوني، مرجع سابق، ص 5.

شمل التعاون إنشاء الشركات المشتركة بين الطرفين ومما تقدم تتضح جدية الموقف الليبي في استثمار فائض العوائد النفطية في دول القارة الإفريقية لما يحقق مصالح الاقتصاد الليبي الإفريقي ويؤدي إلى نتائج ذات أبعاد أمنية للقارة ويبرز هنا الفرق بين السياسة الخارجية الليبية و السياسة العربية التي فضلت استثمار القدر الأكبر من أموالها في مصارف أوربية بما يضمن لها الربح السريع وقد يرجع ذلك للاختلاف في الأهداف ، ويلاحظ أن سياسة المشاركة التي اتبعتها ليبيا مع الدول الإفريقية قد أدت إلى النتائج التالية[1]

-جاءت بديلا للسياسة الاستغلالية الاحتكارية التي انتهجتها الدول الصناعة استغلالا لإفريقيا وخيراتها.

-أدت المصارف الليبية المشتركة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الإفريقية على أسس تخدم الاقتصاد الوطني

-تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير المنتجات الزراعية في بعض البلدان الإفريقية

-النهوض بالمجال الصناعي خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تقوم على الموارد المحلية بهدف حمايتها من الاستغلال

-تهيئة فرص العمل لبروز المؤسسات الاقتصادية والشركات والمشروعات[2]

-تنشيط التجارة بين الدول الإفريقية نفسها وبين الدول الإفريقية وغيرها من الدول.

ويلاحظ أن ليبيا رغم إمكانياتها المالية التي تستطيع أن تغطي كامل القارة الإفريقية بل أن هناك عددا من الشركات المشتركة قد صادفت كثير من العراقيل والمشاكل المالية والإدارية والسياسية كما أن بعض التقارير ذكرت أن إنشاء الشركات المشتركة اعتمد على القرارات السياسية من دون إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار تأسيس الشركة من عدمه وتظهر أفاق نجاحها من فشله، وبالتالي فانه يمكن أن تحدد أهم العراقيل التي وقفت أمام الشركات الليبية الإفريقية فيما يلي[3]:

---

[1] محمد المبروك يونس، مرجع سابق ، ص 290.

[2] نفسه، ص 291.

[3] يقول تقرير ليبي رسمي: وقد عانت الشركات المشتركة مشاكل عديدة أدت إلى إفلاس بعضها وتفتتها وتجميد البعض منها ودمج بعضها مع الشركات القابضة التي قامت كل من تشاد وإفريقيا الوسطى بتصفية تسع شركات مشتركة من جانب واحد بحيث وصل العدد الإجمالي للشركات التي تساهم فيها شركة الاستثمارات الإفريقية حتى 31ديسمبر 1996إلى ثماني

1- انعدام الاستقرار السياسي في اغلب الدول الإفريقية مما أدى إلى انهيار الشركات وضياع أصولها كليا عند تغير أي نظام.

2 -عدم قدرة الشريك الإفريقي على دفع حصته في رأس مال الشركة ومساهمته بأصول غير صالحة

3- دفع حصة الشريك الإفريقي بالعملة المحلية

4- عدم القدرة على المنافسة عند التسويق الداخلي و الخارجي وعدم وجود قوانين لحماية المنتجات الداخلية في الداخل

5 - تدخل المسؤولين الأفارقة في سياسة الشركات المشتركة بشكل يؤدي إلى تجاوز نظمها السياسية

6- نقص الملكات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع أو تولي الإدارة مع إصرار الشريك الإفريقي على تعيين قيادات محلية لأمور تتعلق بالسيادة

7 - محدودية رأس مال الشركات مما يجعلها عديمة التأثير على صانعي القرار.

8 -انتقال إدارة الاستثمارات الليبية في إفريقيا من إدارة لإدارة لأكثر من الانتقالات

ومحاولة للتخلص من تلك العراقيل صدر عام 1999م قرار اللجنة الشعبية العامة على أسس الجدوى الاقتصادية[1]

ب- الاستثمارات النفطية

تبدي اغلب الدول الإفريقية رغبتها في الدخول مع ليبيا في استثمارات

نفطية سواء بشكل مستقل أو عن طريق المشاركة الثنائية أو المتعددة ، وفي هذا الجانب أعدت شركة الاستثمارات النفطية خطة طموحة يبلغ إجمالي المبلغ المقترح لها خمسمائة وتسعة وثمانون مليون دولار مقسمة على خمسة سنوات تهدف هذه الخطة إلى شراء سعات تخزينية تقدر بحوالي مائة وخمسة وسبعون مليون دولار وإنشاء عدد مائة وأربعة و ثلاثين محطة وقود[2]

عشر شركة عاملة من بينها ثلاث شركات تجارية وعقارية في كل من أوغندا أو غامبيا أسست خلال عامي 1994.1995 للمزيد، أنظر: سالم حسين البرناوي، **العلاقات العربية الإفريقية**، دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس، 2005، ص 231.

[1] سالم حسين البرناوي ، المرجع السابق ، ص ص 231,232.

[2] سليمان محمد عمر، مرجع سابق ، ص 76.

و المشاركة في خط أنابيب لنقل المنتجات النفطية من الساحل إلى مدينة غاندي بجمهورية الكونغو الديمقراطية بطول مائة وخمسين كيلومتر وسعة ثمان مائة ألف متر مكعب من الجازولين ووقود الطائرات بتكلفة قدرها مائة وخمسون مليون دولار و المشاركة في توسيع وصيانة مصفاة سوكير (soc air بنسبة 30% امع الشركتين السابقتين وهما الحكومة الكنغولية وشركة أجيب وبتكلفة مبدئية قدرها مائة وخمسون مليون

دولار حيث تغطي % 75من الاستهلاك المحلي مضافا إليها ثلاثة وعشرون مليون دولار لإصلاح رصيف المصفاة وخط الأنابيب البري كما توجد استثمارات أخرى في جنوب إفريقيا منها المساهمة في سعات تكريرية وإنشاء عدد من المحطات المساهمة في الاستثمار النفطي بإحدى الشركات النفطية، وكذلك إقامة العديد من محطات الوقود في تجمع دول الساحل و الصحراءوبذلك نجد أن ليبيا من خلال وضع ثقلها المالي و الاقتصادي في اغلب الدول الإفريقية ومن خلال استثمار عوائدها النفطية فيها قد تميزت عن باقي الدول العربية وحققت العديد من الأهداف كما خطت خطوات ملموسة في طريق توحيد القارة الإفريقية وقد يكون ذلك التمييز ناتج عن اختلاف أهدافها ومبادئها عن الدول العربية[1]

2- دعم خطط التنمية الإفريقية وتخليص القارة من التبعية :

إن اغلب دول القارة الإفريقية هي دول فقيرة يسودها الجهل والتخلف وتهزها الصراعات الأهلية و الحدودية أي أنها تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك من أكثر عوائق التنمية و التطور في هذه القارة ومع أنها مليئة بالخيرات و الثروات و الموارد الطبيعية التي لا تستطيع دولها استغلالها و الاستفادة منها الأمر الذي جعل الدول الصناعية تتنافس للحصول على أكثر قدر من تلك الموارد ولاعتبارات دينية وعرقية وجيوبوليتيكية وأمنية اهتمت ليبيا بدعم القارة الإفريقية واهتمت بمسألة إقامة ودعم خطط التنمية فيها من اجل القضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها القارة وتخليصها من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية حتى تصل إلى مرحلة تكوين اتحاد إقليمي سياسي واقتصادي وهو ما عرف في السياسة الخارجية الليبية بهدف الوحدة الإفريقية الشاملة.

[1] نفسه، ص 83

3. تنمية القارة الإفريقيّة

تتمتع القارة الإفريقية بموقع ممتاز في العالم وتمتلك ثروات عديدة[1] و قد استخدمت الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال مواردها المعدنية والطبيعية كوسيلة تفتح لها آفاق في السياسة الدولية خاصة وأن الطلب عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد ازداد لإحياء التجارة والاقتصاد الدوليين وإفريقيا اليوم القارة الوحيدة التي يمكنها أن تكتفي ذاتيا دون أن تحتاج إلى معونة أو دعم، وذلك بفضل ما تحتويه من خيرات وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه كل أنظار الوحدات الدولية إلى إفريقيا خاصة وأن الدول الصناعية الكبرى تحتاج إلى الموارد الإفريقية في صناعتها، ولكن بالرغم من وجود هذه الخيرات الوفيرة فإن القارة الإفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشا[2] ، فبعد نهاية الحرب الباردة، وتشكيل النظام العالمي الجديد 1991م عانت الدول الإفريقية مزيدا من التهميش بحيث أضحت غير مشاركة في الاقتصاد الدولي، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة اتضح ذلك بجلاء من خلال النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية وزاد عبء الديون الخارجية (300ملياردولار) وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية ، حتى إنه توجد في إفريقيا وحدها ثلاثة وثلاثون دولة من بين 74دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل تنمية في العالم ومن أجل النهوض بالقارة الإفريقية من مشاكلها الاقتصادية ، فقد اضطلعت ليبيا بدور متميز في حجم الإسهام المالي الذي تقدمه إلى المؤسسات والهيئات الاقتصادية التي تختص بدعم التنمية الاقتصادية الإفريقية من خلال المعونات المالية المقدمة للدول الإفريقية[3].

وعلى الرغم من أن ليبيا قد خفضت من حجم مساعداتها للمؤسسات العالمية بنسبة 30%بدلا من ،51% إلا أنها حافظت على حضورها الفاعل في المؤسسات والصناديق الإقليمية ، كما لم تتوان في دعم المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التي تقوم بالإقراض والإسهام في تقديم العون إلى الدول الإفريقية ، فقد أسهمت ليبيا في المصرف العربي للتنمية الإفريقية بقسط يزيد على 287مليون دولار ومن الجدير بالذكر أن ليبيا منذ انضمامها إلى المصرف أعلنت

---

[1] هم الخيرات الموجودة في إفريقيا: نسبة اليورانيوم من الإنتاج العالمي ،90%الذهب ،30%النفط ،92%الألماس ،65%الكروم ،% 20، الفوسفات.

[2] فتحي أحمد معتوق، **المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية**"، مجلس الثقافة العام 2008 ، طرابلس ، ص 227.

[3] فتحي أحمد معتوق، المرجع السابق ، ص 228.

عدم حاجتها للاقتراض من المصرف تاركة المجال للدول الإفريقية المحتاجة التي أنشئ من أجلها المصرف لدعمها ماليا[1] فالدعم الاقتصادي الليبي لإفريقيا هو أحد أهم أركان بناء علاقات دبلوماسية ناجحة بين الطرفين، حيث إن ما يميز الدعم الاقتصادي الليبي لا يمثل قيدا يلقى على كاهل إفريقيا من حيث المديونية، ولا يؤدي إلى ترسيخ قالب التعاون القائم على جعل العرب دائما مانحي المساعدة والأفارقة دائما متلقيها وهو ما يرسخ بدوره سياسة العلاقة بين الطرفين وتستند السياسة

الليبية على اعتبار أن الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامل بفاعلية لخلق الشخصية الإفريقية المتميزة بهويتها السياسية والاقتصادية والثقافية المستقلة بذاتها وذلك للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد العربية والإفريقية لصالح شعوب القارة الإفريقية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد اقتناعا بأهمية التعاون العربي الإفريقي، وما يحققه من فوائد تجعل من العرب والأفارقة قوة سياسية واقتصادية واحدة[2].

وقد ارتكز التعاون الاقتصادي على الأسس التالية [3]:

- استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانات المادية وتسخيرها لخير شعوب القارة ، في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديل عن سياسات الاحتكار الاقتصادي الاستعماري
- المشاركة في دعم خطط التنمية الإفريقية، والإسهام في إصلاح هياكلها الاقتصادية بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها
- . منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة والاستفادة من مصادر المواد الخام الإفريقية
- تكثيف النشاط الليبي الفاعل في القارة والأمر الذي يساعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية

قوية مع إفريقيا هو امتلاكها لأداة اقتصادية قوية في هذا العصر ألا وهو النفط ، وعلى ذكر هذه المساعدات الليبية لبعض الدول الإفريقية، فقد منحت ليبيا تشاد هبة بمقدار ثمانين مليون دولار

---

[1] محمد مهدي عاشور، **العلاقات العربية الإفريقية في كتابات الرواد**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998 ص 303.

[2] فتحي أحمد معتوق، المرجع السابق، ص 228.

[3] نفسه، ص 229.

لبناء مستشفى وبعض الكليات وعقدت اتفاقيات مع مدغشقر من أجل إنشاء طرقات، ومنحت الكونغو قرضا لتمويل مشاريع مختلفة بمقدار 100,7 مليون دولار (دفعت ليبيا26,5مليون دولار كدفعة أولى و30 مليون دولار كدفعة ثانية، وجاء ذلك حسب معطيات صندوق النقد الدولي) وفي إطار التعاون الثنائي فقد منحت أنغولا: 150مليون دولار لم يحدد استعمالها والنيجر: 95مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي، بالإضافة إلى منح النيجر هبة مقدارها 4,5مليون دولار لتمويل مشاريع زراعية وشراء معدات صحية وفي الإطار نفسه تعهدت ليبيا بتمويل برنامج ضخم يمتد على سبع سنوات لمساعدة إثيوبيا ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق المشاريع التي وردت في الخطة العشرية الأثيوبية، وذلك لاستغلال مناجم النحاس والبوتاس ، وسيتم ذلك عن طريق شركة مختلطة ليبية–أثيوبية تسهم ليبيا في رأسمالها بنسبة ، % 49,1 أي ما يعادل تقريبا (250) مليون دولاركما شمل التعاون الثنائي بين ليبيا والدول الإفريقية تقديم قروض بلغ حجمها (441) مليون دولار إضافة إلى تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية التي بلغت هي الأخرى (223) مليون دولار ولم يقتصر التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي على تقديم المعونات والمساعدات والقروض، بل انتهجت ليبيا سياسة اقتضت إنشاء شركات ومصارف مشتركة قد بلغ عدد الشركات المشتركة26 شركة باستثمار بلغ % 36,1من مجموع الشركات الليبية الإفريقية المشتركة.

كما حرصت السياسة الليبية في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي مع الدول الإفريقية على تحقيق التوازن على تقديم العون والمساعدات إلى الدول الإفريقية وفق التقسيم الجغرافي بحيث لا ينحصر ذلك العون بالدول التي بها أغلبية سكانية مسلمة أو رؤساء حكوماتها مسلمون، بل شمل الدول الإفريقية الإسلامية والمسيحية على السواء والجدير بالذكر هو ما أشار إليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة ، حيث أكد أن ليبيا بسعيها على تشجيع جهود الاستثمار في إطار المشاريع المختلطة أو المقترنة تسهم في تطوير شكل من التعاون يعود بالنفع على البلدان الإفريقية بنسبة أهم من النسبة التي تعود إليها[1].

[1] فتحي أحمد معتوق، المرجع السابق ، ص–ص،230–232

وكما أشار التقرير أيضا إلى أن هذا الشكل من التعاون يتجلى بميزة هامة، إذ أنه يساعد البلدان المستفيدة من مساعداته على تلافي تراكم الديون على كاهلها و في الحقيقة إن السياسة الليبية تجاه إفريقيا من خلال آلية تعاملها مع القارة اعتمدت على أربع آليات لتنفيذ سياستها الخارجية نحو إفريقيا

أولا: الاعتماد الليبي على الجانب الاقتصادي في علاقتها مع الدول الإفريقية.

ثانيا: الاعتماد على إمكانيات المصرف الخارجي–العربي–الليبي.

ثالثا: الدور اللامحدود لجمعية الدعوة الإسلامية في توطيد العلاقات الثنائية الإنسانية ما بين الدول الإفريقية .

رابعا: وهو الجانب السياسي الذي برهن على نجاح الدبلوماسية السياسية الليبية في توظيف إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة القرار السياسي لإفريقيا ليصب في دعم القرار السياسي الليبي ودليل ذلك قرار قمة "واجادوغو" برفع الحظر المفروض على ليبيا[1]

3 : الأهداف الثقافية

تعد إفريقيا منطقة مهمة للعالم بأسره، فهي تشكل بعدا اقتصاديا لكثير من دول العالم وخاصة الصين واليابان اللتين تعتمدان عليها في الحصول على بعض مواردهما الأولية اللازمة للصناعة كما تستخدم سوقا لتسويق تلك الصناعات[2] كما أنها تمثل بعدا اقتصاديا واستراتيجيا وأمنيا لدول أخرى مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقا من تلك الأهمية التي تمثلها إفريقيا فقد انطلقت تلك الدول للتركيز على الجانب الثقافي في حياة الشعوب الإفريقية نظرا لما لتلك الجوانب من أهمية في تعزيز السيطرة وتوثيق المعلومات[3] فالأوروبيون بعد أن رحلوا منإفريقيا لم يتركوا إلا الثقافة وأنهم إنما يأخذون الإفريقيون بها ويأتونهم من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية وتوجيه علاقاتهم الاقتصادية حتى أنهم قسموا الإفريقيين إلى ناطقين

[1] فتحي أمحمد معتوق، المرجع السابق ، ص، 223.

[2] مصطفى أحمد البليعزي ، مرجع السابق ، ص 84.

[3] حي الدين نصار، **العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعرب** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 498.

بالفرنسية و ناطقين بالإنجليزية، والإفريقيين أنفسهم يعرفون أنفسهم بهذا التصنيف فيقول أحدهم أنا فرانكفوني أو انكلفوني. والشاهد على ذلك ما تتميز به العلاقات الفرنسية مع الدول الإفريقية حيث تركز في تعاونها الثقافي مع تلك الدول على التعامل بالدرجة الأولى مع الشعوب وتعتمد على عدة عناصر منها اللغة المشتركة والمؤسسات التعليمية في إفريقيا والقمم الفرانكوإفريقية والفرانكفونية وهي الدول الناطقة بالفرنسية في العالم ومنها الدول الإفريقية ولقد كان للثقافة العربية والإسلامية السبق في الوصول إلى إفريقيا، فعن طريق مدن ليبيا وواحاتها انتشر الدين والحضارة الإسلامية في إفريقيا كما انطلقت عن طريقها المؤثرات اللغوية والحضارية بواسطة التجارة والهجرة المتبادلة مما أدى إلى غرس الثقافة العربية الإسلامية في وجدان الإنسان الإفريقي، وظهور الفقهاء الأفارقة الذين تشربوا هذه الثقافة مما أدى إلى ظهور ممالك إسلامية إفريقية في مالي والنيجر وحول بحيرة تشاد ، وغلب عليها الطابع العربي الإسلامي ولقد لعب الموقع الجغرافي لليبيا دورا بارزا في دعم العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية في السابق باعتبارها مدخلا يوصل إلى وسط القارة وجنوبها وبوابة تجاه أوروبا، وإذا تتبعنا الأحداث التاريخية نجد هناك صلات تجارية قديمة بين عرب الساحل عموما وسكان طرابلس[1] خصوصا وبين الدول الإفريقية وخاصة أرض السودان الغربي وقد استمر التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة ، وبالرغم من أن أول اتصال بين العرب والأفارقةعانت منها القارة الإفريقية، الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تركز على الجانب المالي أكثر من تركيزها على المجالات الثقافية، كما أنه من الواضح أن عدم التحمس للجانب الثقافي ناتج عن تلك المواريث والحواجز التي غرستها الظاهرة الاستعمارية في ذهن الإنسان الإفريقي للفصل بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، وانطلاقا من ذلك وباعتبار أن إفريقيا تمثل بعدا إستراتيجيا مهما لليبيا إلى جانب وحدة المصير المشترك بين ليبيا والدول الإفريقية بدأت ليبيا بعد عام 1969 م سعيها الجاد لتعزيز تعاونها الثقافي مع الدول الإفريقية، حيث أخذ التعاون العربي الإفريقي من الجانب الليبي شقين الأول عن طريق المنظمات الإقليمية والثاني بالتعاون المباشر الثنائي بين ليبيا والدول الإفريقية ، ويتجلى الهدف الليبي العام في هذا الجانب في تعزيز التعاون في جميع المجالات ومنها تعزيز العلاقات الثقافية ، وإحياء العلاقات التاريخية ، ولقد أكدت هذه الحقيقة البيانات المشتركة التي

[1] إجلال رأفت، مرجع سابق، ص-ص،14-15.

صدرت عن ليبيا والدول الإفريقية والتي تمثلت في العمل على التنمية البشرية لشعوب القارة بواسطة البرامج الثقافية[1]، كما يتضح أيضا من خلال بعد ظهور الإسلام كان اتصالا فكريا إلا أن عقد السبعينات اتسم بوجود حرص كبير على تأسيس وتطوير أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والمالي بسبب الأزمة الاقتصادية، التي تصريحات العقيد القذافي عند إجابته عن أسئلة بعض الصحفيين مؤكدا على أهمية الدور الثقافي الليبي في إفريقيا وموضحا الفرق بينه وبين الدور الذي تقوم به أوروبا حيث يجيب عن سؤال وجهته له صحفية ليبراسيون الفرنسية قائلا "نحن لا ندعوا إلى تعريب إفريقيا نحن نحترم الثقافات الإفريقية المحلية والأديان واللغات الإفريقية نحن لا نفرض لغتنا وإلا لأصبحنا مستعمرين مثل أوروبا" وبذلك سعت ليبيا إلى تحقيق أكبر قدر من تواجدها الثقافي في إفريقيا وسخرت جزءا كبيرا من مواردها لتحقيق أكبر قدر من التعاون الثقافي مع الدول الإفريقية وكانت سياستها الخارجية في هذا الجانب متضمنة لبعض الأهداف الحيوية أهمها[2].

أولا : توثيق التواصل الثقافي ودعم برامج التنمية الثقافية الإفريقية:

سعت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح إلى تعميق التواصل الثقافي بينها وبين الدول الإفريقية ودعم التنمية الثقافية الإفريقية ، وقد ساعدها في ذلك عدة عوامل منها العامل الجغرافي المتمثل في موقعها والعامل الاقتصادي المتمثل في الوفرة المالية التي حظيت بها فوظفت العديد من قدراتها لهذا الغرض ، وقد تميز التعاون بين الطرفين في الجانب الثقافي بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع الدول الإفريقية يتبين أنها شملت العديد من أوجه الدعم وتقديم المساعدات المتنوعة التي من شأنها الإسهام في دعم التعاون الثقافي حسب التقسيم الجغرافي للمناطق الإفريقية دون التمييز بين ديانات تلك الدول سواء كانت تدين الإسلام أم المسيحية أم يعتبرها من الديانات الإفريقية وقد تضمنت تلك الاتفاقيات تقديم منح دراسية للطلبة الأفارقة الدارسين بالجامعات الليبية فضلا عن إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية في كل الدول الإفريقية الواقعة غرب القارة مثل جمهورية السنغال وجمهورية غينيا كوناكري وجمهورية مالي وجمهورية غامبيا

[1] جاسم محمد ظاهر ،" **الأثر الليبي في الفضاء الإفريقي**،" فضاءات ، العدد 121، 26 جويلية 2006ص 100.

[2] محمد المبروك يونس ، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية** ، ص 430.

وجمهورية سيراليون وجمهورية غينيا بيساو وجمهورية بنين وجمهورية الغابون وجمهورية فولتا العليا وجمهورية ساوتومي وبرنسيب وجمهورية توجو، ويضاف إلى ذلك قيام ليبيا بدفع مرتبات مدرسي المرحلة الإعدادية لتلك الدول ، كما عقدت ليبيا معاهدات للتعاون الثقافي مع تسع دول واقعة في شرق إفريقيا، أخذت بموجبها تقديم المنح الدراسية والمساعدات العينية لسد نواقص المدارس والجامعات من الكتب والمعامل، وهي جمهورية بوروندي وجمهورية رواندا وجمهورية أوغندا وجمهورية جزر القمر وجمهورية كينيا وجمهورية مدغشقر وجمهورية تنزانيا وجمهورية موزمبيق وإثيوبيا[1] ،أما دول وسط إفريقيا فقد ارتبطت مع كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والكامرون ونيجيريا وزائير باتفاقيات تعاون ثقافي مع ليبيا قدمت خلالها ليبيا لتلك الدول مساعدات عينية في مجال التعليم والمنح الدراسية والمساعدات المادية لشراء الكتب والدوريات العلمية ، ومن دول جنوب أفريقيا ارتبطت بكل من ليستو وانجولا وبوتسوانا فقط مع ليبيا باتفاقيات تعاون ثقافي تحصلت خلالها الدول الثلاث على منح دراسية في الجامعات الليبية ، وفي مراكز التدريب التقني والمصرفي ومعاهد النفط ، ولم تقتصر ليبيا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على إبرام المعاهدات الثنائية مع الدول الأفريقية بل بادرت ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1975م إلى إنشاء هيئة مشتركة تجسد العمل العربي المشترك بهدف توطيد الصلات الثقافية مع الدول الأفريقية وتنميتها بما يخدم المجتمعات الأفريقية ومن ابرز ما قامت به الهيئة إنشاء مراكز ثقافية إسلامية اشتملت على مساجد ومدارس ومستوصفات وقاعات محاضرات وأقسام داخلية للطلاب وملاعب للأنشطة الرياضية وقد بادرت ليبيا بدعم البرامج الثقافية التي تنفذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث وقعت اتفاقا مع المنظمة عام 1977م نص على دفع مبلغ مليوني دولار أمريكي لدعم البرامج الخاصة بنشر اللغة العربية وثقافتها في أفريقيا وتطويرها عن طريق نشر المعاجم الأفريقية بحروف عربية وجمع المخطوطات الأفريقية المكتوبة بالخط العربي ورفد الجامعات الأفريقية بالمراجع والكتب الدينية وتعريب التعليم في الدول العربية الأفريقية ذات الوضع الثقافي الخاص مثل : جيبوتي والصومال وإرسال الأساتذة والخبراء لتنظيم دورات في اللغة العربية كما أسهمت ليبيا في منظمة

[1] نفسه، ص 431.

اليونسكو[1] بمبلغ مليون ومائتي وعشرون ألف دولار وجاء هذا الإسهام نتيجة اعتبار ليبيا أن مسألة إعادة كتابة التاريخ الأفريقي من أولويات دعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا وكان هذا الإسهام من اجل إخراج مشروع تدوين تاريخ أفريقيا العام إلى حيز التنفيذ بحيث تصدر طبعة أصلية مطابقة للطبعتين الصادرتين بالفرنسية والانجليزية وتترجم وتنشر في طبعات مختصرة إلى بعض اللغات الأفريقية مثل: الهوسا والسواحلية واليوربا والبامبارا والفولانية وبالإضافة لتلك الوقائع الملموسة التي تشهد على الدور الليبي في تعزيز التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ، يمكن أن نلتمس أهمية الجانب الثقافي في السياسة الخارجية الليبية تجاه تلك الدول من خلال خطب وأحاديث قائد الثورة الليبية التي تؤكد على دعم البرامج التنموية في أفريقيا وتؤكد على أهمية تحصين أفريقيا والوطن العربي ضد الثقافات الغازية التي تستهدف ضرب قيم وثقافة تلك الدول واستبدالها بثقافات غريبة ويأتي ذلك من إدراك ليبيا بان الوطن العربي وأفريقيا يمثلان الامتداد الجيبوليتيكي لها [2].

ثانيا : تنمية حركة المد الإسلامي ونشر اللغة العربية في أفريقيا

اللغة والدين من أبرز السمات الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات ، ومن العوامل المهمة في تحديد هويتها الثقافية ، وقد كان هذا من المدركات الأساسية لدى القيادة السياسية الليبية ولذلك كان للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا دور في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في الدول الأفريقية والشاهد على ذلك تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية في 13 ماي 1972 م التي تبرز الدعم الليبي للوجود الإسلامي في القارة الأفريقية وغيرها من قارات العالم، فمن أهم أهدافها تعليم القرآن الكريم والسيرة النبوية والعمل على نشر اللغة العربية [3] ومن اجل ذلك اهتمت الجمعية بإعداد الدعاة إعدادا يمكنهم من تحقيق أهداف الجمعية وغاياتها، وتتويجا لتحقيق تلك الأهداف تم تأسيس كلية الدعوة الإسلامية عام 1974 م ومن بين أهداف الجمعية أيضا تقديم الدعم

[1] نصت الاتفاقية المبرمة بين ليبيا ومنظمة اليونسكو في نوفمبر 1977على أن المدير العام لليونسكو يرحب بتوثيق التعاون بين اليونسكو وليبيا على النحو الذي يسهم في تحقيق أهداف اليونسكو عن طريق تعزيز النهوض بالتربية والعلم والثقافة والإعلام في الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين بتقديم أموال لحساب اليونسكو الخاص .ينظر الى محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص. 335.

[2] محمد المبروك يونس، مرجع سابق، ص 335.

[3] المكان نفسه.

المالي والمعنوي للجمعيات والمؤسسات الإسلامية لمساعدتها في بناء المساجد والمساعدات المادية على أداء فريضة الحج وتوزيع الكتب الدينية والمصحف الشريف والعمل على دفع مرتبات الدعاة واستضافة المؤتمرات الدينية ، وكل ذلك كانت له قيمة كبيرة في بناء الجسور الثقافية بين الفضاء العربي والأفريقي وفي مجال نشر الدين الإسلامي تقوم كلية الدعوة الإسلامية بدور بارز ، حيث تفتح أبوابها للطلاب الأفارقة وغيرهم من أبناء المسلمين وتوفر لهم وسائل النقل من بلادهم إلى الكلية و العودة ، كما يحضى هؤلاء الطلاب بالإقامة ويمنحون منحا مالية شهرية ويزودون بالكتب مجانا ، ويدربون علاوة على دراستهم على المهن التي تساعدهم على أداء رسالتهم في بلادهم ، وتتاح الفرص للمتفوقين منهم لمواصلة دراستهم العليا بالكلية أو بغيرها ، فإذا أتموا دراستهم وتحصلوا على شهاداتهم العلمية ، خيّروا بين العمل كدعاة ومرشدين للإسلام في بلادهم على أن يتقاضوا مرتباتهم من الكلية وبين أن يختاروا العمل الذي يتفق مع ميولهم و رغباتهم في الحياة ويبقى اتصال الجميع بالكلية مستمرا ، حيث يعقد كل أربع سنوات ملتقى خريجي كلية الدعوة الإسلامية فيحضر هؤلاء الطلاب من بلادهم على نفقة الكلية ، ويلتقون بأساتذتهم والمسؤولين عن الكلية ويطرحون المشاكل التي تواجههم في تنفيذ رسالتهم[1] وفي هذا الجانب يذكر أيضا دور جمعية الدعوة الإسلامية في إنشاء المساجد فقامت بإنشاء المسجد الكبير في نيامي عاصمة النيجر الذي بلغت تكاليفه أربعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار ليبي وكذلك بناء مسجد في كامار بمدغشقر ، وبناء مسجد في الجابون وتجهيزه بالمستلزمات المطلوبة [2]، وفي هذا الجانب كان حرص قائد الثورة الليبية وتأكيده دائما على أهمية التواصل الثقافي والاجتماعي مع الشعوب الأفريقية حيث إن كثيرا من عناصر الآداب والفنون الأفريقية ترجع إلى الثقافة العربية التي هي ثقافة ليبيا فقد قام العقيد معمر القذافي بزيارة إلى مدينة نيامي بالنيجر ومدينة كانو النيجيرية عام 1997م ومدينة نجامينا التشادية عام 1989م وهما الزيارتان اللتان اتخذتا طابعا دينيا حيث أم العقيد القذافي جموع المصلين في صلاة الجمعة، كما تضمنت

[1] عبد السلام أبو السعد، **البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب**، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1999 ، ص 31.

[2] محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص335.

الزيارتان دعوة الأفارقة للإسلام [1] وكل ما سبق يؤكد على دور ليبيا في نشر الإسلام في أفريقيا كما يؤكد على أهمية العامل الديني في التركيبة الاجتماعية والثقافية لأفريقيا ، أما على صعيد تعليم اللغة العربية فقد كانت لليبيا جهود بارزة ، حيث أُنشئ منذ سنين عديدة معهد للبعوث الإسلامية يؤمه الطلاب الأفارقة فيتعلمون اللغة العربية والعلوم الشرعية وغيرها من العلوم الأخرى، ثم يلتحق من اجتاز منهم الامتحانات بكلية الدعوة الإسلامية أو غيرها من الجامعات الليبية الأخرى ، كما تستقبل الجامعات المختلفة في ليبيا الطلاب الأفارقة كل عام لتلقّي علوم الطب والهندسة والزراعة والقانون والعلوم التطبيقية وغيرها ، ويمنحون منحا مالية تساعدهم على مواصلة تعليمهم وتوفر لهم الإقامة والكتب مجانا[2] وليبيا اليوم تدرك أهمية التواصل الثقافي وتدرك أن اللغة العربية هي من أكثر اللغات الأفريقية انتشارا في الماضي والحاضر و بها كتب الأفارقة وألفوا وأسهموا في الفكر العربي، ومازالت جامعة تمبكتو شاهدا على ذلك من خلال مخطوطاتها الموجودة في الخارج ومؤسساتها التعليمية التي قامت في ظل الموروثات الإسلامية لغة وثقافة ولهذا ومن اجل الإبقاء على الصلات الروحية و الثقافية مع أفريقيا ، قدمت ليبيا دعمها الكبير للمنظمة العربية للتربية والعلوم الثقافية الإسلامية كما قدمت الدعم والعون المالي الكبير إلى اليونسكو ، إسهاما منها في مشروع الحضارة الأفريقية ، وتتويجا للجهود الليبية لدعم التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ولمبررات جغرافية و تاريخية واجتماعية وثقافية إضافة إلى مبررات اقتصادية وسياسية أعلنت ليبيا إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواة لوحدة أفريقية مستقلة ، وما يمكن ملاحظته عن التعاون الثقافي بين ليبيا و الدول الأفريقية انه لا تتوفر بيانات حول المساعدات الليبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير انه من الثابت أن ليبيا لم تعد تشترط في مساعداتها أو قروضها العداء للغرب ، إنما تشترط دعم أهدافها الجديدة في أفريقيا مثل تعزيز الوحدة الأفريقية فقبل قمة لومي أعلنت القيادة الليبية تخصيصها لمبالغ مالية للطلاب الأفارقة، كما أعلن القائد معمر القذافي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقي وبهذا يمكن أن نخلص إلى أن التعاون الثقافي بين ليبيا والدول الأفريقية قد اتسم بثلاث خصائص أولها: أنه جاء ضمن إطار التعاون الجماعي من خلال المؤسسات الثقافية العربية

[1] المكان نفسه.

[2] عبد السلام أبو السعد مرجع سابق، ص 31.

مثل منظمـة (السكو) والمنظمة الدولية (اليونسكو) وثانيها : التعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات التي تندرج ضمن الاتفاقيات العامة التي أبرمتها ليبيا مع الدول الأفريقية وثالثها : التعاون المشترك الذي مثلته الهيئة المشتركة بين ليبيا ودولة الإمارات العربية ، كما أن ذلك التعاون قد قام على أسس منها المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية وتقديم المنح وإقامة المراكز الثقافية الأجنبية والالتزام بتطبيق مقترحاته ودعم التعاون الأفريقي العربي ومشروعاته [1]وتنفيذ برامج ومشروعات دعم التعاون الأفريقي العربي والإسهام في دعم المؤسسات الثقافية العربية الأفريقية و الدولية وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها وبرامجها فيالقارة الأفريقية، وبذلك يمكن أن ندرك توافق ذلك التوجه الثقافي الليبي لأفريقيا مع توجهها السياسي والاقتصادي ومع أهدافها العامة التي تتمثل في الوحدة الأفريقية الشاملة وتحقيق امن القارة وتقدمها[2].

3- وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا

- ترجع جذور اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالقارة الأفريقية إلى الفترة السنوسية، ومنذ قيام انقلاب سبتمبر 1969، أخذ هذا التوجه بعدين: الأول عن طريق التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وما انبثق عليه من مؤسسات، أما البعد الثاني فتمثل في التعاون وتطوير العلاقات الثنائية مع دول الافريقية، والدعوة إلى استقلالية القارة وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية في القيام بعملية التنمية في القارة. من خلال دعمها لحركات التحرر ومقاومة التمييز العنصري. وقد جاء هذا التوجه بناء على عدة دواعي ولأغراض متنوعة مستخدما العديد من الوسائل[3]:

- **1- الوسائل الدوبلوماسية**

---

[1] صدر هذا الميثاق عن الدورة العادية الثالثة عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية،التي انعقدت بمدينة (بورت لويس) بجمهورية موريشيوس في يوليو عام 1976م ، ومن بين ما جاء في أهداف الميثاق الثقافي لتشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية من اجل توطيد دعائم الوحدة الأفريقية وكذلك تشجيع التعاون الدولي حيث يمكن لأفريقيا أن تقدم إسهامها في الثقافة الإنسانية .....للمزيد انظر: محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية** ، مرجع سابق، ص 333.

[2] عبد السلام أبو سعد، المرجع السابق ، ص، 31.

[3] عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية المعاصرة**، ط 1 ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1988، ص373.

لقد انحصرت وسائل السياسة الخارجية الليبية قبل قيام ثورة الفاتح في دبلوماسية متواضعة الأداء، نظرا لانحصار تعامل البلاد مع بعض القوى الخارجية ومحاولة عدم التورط في الصراعات بين القوى التقدميةومنذ عام 1977م اتخذت الدبلوماسية الليبية توجهات تختلف كثيرا عن الدبلوماسية التقليدية و التمثيل المعروف، ولقد اعتمدت الدبلوماسية الليبية في تحديد جزء من مهامها على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م، وتميزت الدبلوماسية الليبية بفاعليتها ونشاطها الملحوظ وذلك من خلال تعاملها مع كل الدوائر بجدية ، و بالرغم من عدم قدرتها على تحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية نتيجة تأثير بعض المتغيرات الدولية إلا أنها استطاعت تحقيق اغلب الأهداف الجوهرية. ومن خلال الاطلاع على القانون المنظم لوزارة الخارجية الليبية و السلك الدبلوماسي و القنصلي رقم 39لسنة 1977م [1]وكذلك الاطلاع على قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم 66لسنة 1993م بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، وكذلك مراجعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورات انعقادها منذ عام 177م يمكن أن نلاحظ ونتعرف على المهام العامة و الخاصة التي أنيطت بالدبلوماسية الليبية و التي برزت منها المهام التالية[2]:

1-تنفيذ السياسة الخارجية الليبية ووضع الوسائل الكفيلة بذلك.

2-المحافظة على المصالح الليبية ومصالح رعاياها في الدول الأجنبية ومتابعة علاقات ليبيا الخارجية في كافة المجالات.

3-متابعة شؤون البعثات السياسية الأجنبية المعتمدة لدى الجماهيرية الليبية، والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بالمزايا والحصانات السياسية والقنصلية.

4-العمل على إنشاء جمعيات الصداقة والإشراف على شؤون المبعوثين الليبية في الخارج.

5-متابعة نشاطات المنظمات الشعبية وحركات التحرر والتنسيق معها لتحقيق الأهداف المشتركة.

[1] سالم حسين البرناوي، **السياسة الخارجية الليبية**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 2001، ص 246.

[2] سالم حسين البرناوي ، المرجع السابق، ص، 247 .

وقد جاء دعم ليبيا لحركات التحرر انطلاقا مما نص عليه مؤتمر الشعب العام وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية من دعم حركات التحرر في العالم عامة وفي إفريقيا خاصة[1] وتنفيذا لتلك القرارات فقد اتخذ دعم حركات التحرر الوطني في السياسة الخارجية الليبية صورا متعددة ويشمل ذلك المساهمة والمشاركة بفاعلية في أعمال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وقد ركزت ليبيا في وقت مبكر على دعم علاقاتها السياسية مع القارة الإفريقية واستطاعت منافسة بعض الدول العربية مثل: الجزائر و المغرب ومصر، فمصر كانت سباقة في التعاون مع الدول الإفريقية، وحركات التحرر الإفريقية و المغرب عضو في مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية أما الجزائر فقد كانت مثلا للدول الإفريقية وذلك لتميزها بثورة التحرير، فكل ذلك استطاعت الدول الثلاث السابقة إقامة علاقات مع الدول الإفريقية أما ليبيا فلم يكن لها ما يميزها في علاقاتها مع الدول الإفريقية قبل ثورة 1969،أما بعد قيام الثورة فقد أقامت علاقات متعددة الأغراض مع الدول الإفريقية خاصة التي تتماشى سياستها مع توجهات الثورة الليبية [2]وقد نشطت الدبلوماسية الليبية من خلال تحركاتها في دوائر متعددة والتي تبدو واضحة في قرارات المؤتمرات الشعبية منذ عام 1977م والتقارير المختلفة التي تصدرها اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي حيث تمثلت في الدوائر الآتية:

1. الوطن العربي.
2. العالم الإسلامي.القارة الإفريقية.
3. القارة الأسيوية واستراليا.
4. القارة الأوروبية .
5. أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية.
6. المنظمات الدولية و الإقليمية.

وقد تعاملت ليبيا من خلال استعمال الأسلوب الدبلوماسي مع كل تلك الدوائر واضعة جملة من الأهداف و المصالح والإيديولوجيات على رأس قائمة المهام الدبلوماسية، مكرسة الدعم المادي و

* انظر القرارات الصادرة عن مؤتمر الشعب العام في دورته غير العادية المنعقدة في مارس 1982 قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الصادرة خلال ذات السنة والسنوات(1980-1983-1984).

[2] سالم حسين البرناوي، **العلاقات العربية الافريقية**، مرجع سابق ص 176.

السياسي الكامل من اجل تحقيقها، وبالرغم من تأثير العديد من المتغيرات الدولية ووجود الكثير من المتطلبات و الصعوبات التي كانت تعيق العمل الدبلوماسي إلا أن الدبلوماسية الليبية استطاعت منذ قيام ثورة الفاتح وإعلان قيام سلطة الشعب عام 1977م، أن تحقق نجاحا وانتشارا كبيرين في العديد من الساحات الدولية كما استطاعت الدبلوماسية الليبية التدخل لحل العديد من النزاعات العربية و الإفريقية وحققت نتائج جيدة على كل الأصعدة وخير مثال على ذلك دورها في تسوية النزاع في جنوب السودان[1].

1. الوسائل الاقتصادية:

وتعتبر ليبيا من الدول النامية وذات الإمكانات الاقتصادية المتواضعة إذا قورنت بكثير من دول العالم خاصة العالم العربي ومن المنطقي أن تقارن قدرة الدول المالية وقوتها الاقتصادية وناتجها القومي بمدى قدرتها على استخدام المساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية، كما أن هذه الوسيلة مرتبطة أيضا بمخطط الدولة الإنمائية وعوائدها الخارجية و الميزانيات الحكومية، وعند النظر للميزانيات العامة للجماهيرية الليبية من عام 1990إلى 1996نجد أنها شهدت عجوزات متكررة كما أن عوائد ليبيا من النقد الأجنبي الذي يأتي في غالبيته من إيرادات النفط ومشتقاته قد شهد تدنيا كبيرا في الفترة ذاتها[2]و بالرغم من ذلك كله إلا أن الجماهيرية اعتمدت أسلوب المساعدات الخارجية و الاقتصادية في سياستها الخارجية وخاصة في تعاملها مع الدول العربية والإفريقية، وقد انتهجت ليبيا بعض الوسائط المحددة عند استخدامها للمساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية مثل المعاهدات والاتفاقيات والمحاضر الثنائية، والمؤسسات الليبية للمساعدات الخارجية فعلى صعيد المعاهدات والاتفاقيات والمحاضر الثنائية فقد أفادت تقارير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي المقدمة إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية إن الجماهيرية الليبية قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات والمحاضر في التعاون الاقتصادي و الفني وخاصة في مجال إنشاء المصارف مع غالبية الدول الإفريقية، بل انه يصعب وجود دولة افريقية لم توقع معها الجماهيرية اتفاقا أو

[1] نفسه، ص177

[2] سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص 383.

محضرا أو بيانا يتعلق بمجال من مجالات التعاون، أما على صعيد المؤسسات الليبية فقد تمثلت أهم المؤسسات الخاصة بالمساعدات الخارجية في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية و المصرف العربي الليبي الخارجي [1]وفي إطار توجه السياسة الخارجية الليبية نحو تعميق التعاون مع دول قارة إفريقيا تواجد المصرف العربي الليبي منذ تأسيسه عام في عدد من هذه الدول من خلال إنشاء مصاريف1972م مشتركة أو المساهمة في منح إدارة ومتابعة عدة قروض [2]وعلى سبيل المثال فان ليبيا أنفقت خلال الفترة من 1973-1978مبلغ أربعة مليون دولار على هيئة مساعدات للدول الإفريقية شبه الصحراوية في المجالات الثنائية المتعددة واستثمرت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية حتى انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانيات حيث بدأت المؤتمرات الشعبية بالمطالبة باسترداد الأموال الليبية التي اشتركت بها ليبيا في بعض الشركات وكثفت ليبيا نشاطها المالي في منح القروض و المساعدات الخارجية، حيث منحت 44 قرضا استفادت منها (27) دولة افريقية وقد بلغ عدد تلك القروض ألفان ومائتان وستون قرضا وتميزت بشروطها الميسرة أو الإعفاء من الفوائد ومراعاة لظروف الدول المستفيدة فقد تمت مقايضة تلك القروض بسلع ومنتجات افريقية، ونتيجة لذلك اتخذت المؤتمرات الشعبية بعض الإجراءات لوضع شروط محددة لأية مساعدات خارجية ليبية مثل القرار الذي يقول" ربط سياسة التعاقدات والاستيراد مع مواقف دول العالم من الجماهيرية سلبا وإيجابا، وكذلك ربط سياسة الاستيراد مع ما تصدره الجماهيرية في الأسواق العالمية تحقيقا لمبدأ المعاملة بالمثل في المجال التجاري، بالإضافة إلى ما تقدمه الشركات الأجنبية المصدرة للجماهيرية من مزايا في مجال نقل التقنية ولتشكيك بعض المفكرين في مسالة المساعدات الخارجية وتأثيراتها على السياسة الخارجية وذلك لما تفرضه هذه الوسيلة من تعقيدات في شؤون الدول المتلقية لتلك المساعدات طرح القذافي طرحا جديدا لمفهوم المساعدات الخارجية حيث قال: "إن بلادي تقدم فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادي لدول العالم الثالث وهذه الفلسفة هي المشاركة (نظام المشاركة الاقتصادية) وان نظام المشاركة بين دول العالم الثالث وخاصة بين الدول الإفريقية هو البديل عن الاحتكارات

[1] نفسه ص 384

[2] علي محمد صالح مطاري، **التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا، تخصص علوم سياسية، طرابلس 2009ص 47.

الاستعمارية ونتيجة لذلك قام مؤتمر الشعب العام بإصدار قانون بتاريخ 04فيفري 1981بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ومقرها مدينة طرابلس، ومن أغراضها استثمار الأموال العربية والليبية خارج الجماهيرية الليبية في كل أوجه الاستثمار، ولقد نشطت أعمال الشركة خلال الفترة التي امتدت من عام 1981م إلى عام 1990م وكان لها عدد كبير من المشاريع في مجال الزراعة و الصيد البحري و التعدين و الثروة الحيوانية و الخدمات الفندقية و السياحية وهكذا نشطت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية في خدمة أهدافها الخارجية بالرغم من أنها أحادية المورد، كما نشطت في تطوير هذا الأسلوب بما يتماشى مع الأوضاع الدولية ، الأمر الذي نتج عنه وجود ترابط بينها وبين العديد من الدول خاصة العربية والإفريقية التي كانت دول الجوار في مقدمتها.

2. الوسائل العسكرية

عند الحديث عن الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية تجدر الإشارة إلى أن الحرب وما تتطلبه من بناء وإعداد الجيوش، والحرب هي صدام مسلح بين طرفين، وان قارة إفريقيا وحدها شهدت العديد من الحروب عقب الحقب التاريخية المختلفة فكلما انطفأت حرب اندلعت أخرى ومهما حاولت الدول الابتعاد عن الخيار العسكري وجعله بعيدا عن وسائلها المستخدمة لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها وأهدافها و الحصول على احتياجاتها من البيئة الدولية لابد لها من الاحتفاظ بقدر معين من القوة العسكرية ، القوة التي تضمن لها الحفاظ على الأمن والاستقرار والدفاع عن النفس في حالة وجود معتدي أجنبي عليها، و انطلاقا من وجود العديد من المصادر التي تهدد الأمن القومي الليبي و التي تمثلت في العدوان الإسرائيلي ، و الدول الاستعمارية الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية أقرت ليبيا باستخدام الوسيلة العسكرية للحفاظ على الأمن القومي ولم تنظر للدول العربية و الإفريقية على أنها مصدر من مصادر التهديد إلا إذا استخدمت من أطراف خارجية لها مصالح استعمارية في ليبيا[1]واتخذت المؤتمرات الشعبية العديد من القرارات التي تخص دعم القوات المسلحة ، ومن ذلك القرار الذي أصدره مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده من 5إلى 18جانفي 1976 ، و الذي يدعو إلى تغطية العجز

[1] علي محمد الصالح مطاري، المرجع السابق، ص 48

البشري في ملاكات القوات المسلحة من بين أفراد الشعب كما وافق المؤتمر في هذه الدورة على مشروع ميزانية التسليح والمطالبة بزيادة مخصصات الدفاع وتفويض مجلس قيادة الثورة بصرف مبالغ إضافية والتي تتطلبها حاجة القوات المسلحة، كما انه من المبادئ الأساسية في إعلان سلطة الشعب الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة و بالإضافة إلى ذلك أقرت المؤتمرات الشعبية التجنيد واعتبرته وسيلة من وسائل إعداد الشعب المسلح[1] ولقد أصدرت المؤتمرات الشعبية أيضا في عام 1983قرارات تخص القدرات العسكرية في ليبيا ومنها :

1-تسخير عوائد النفط لشراء السلاح بكميات كبيرة.

2-إدخال العلوم العسكرية كمواد أساسية ضمن المناهج في المدارس و المعاهد و الجامعات.

3-رفع مستوى الكفاءة القتالية لأفراد الشعب المسلح.

4-اعتماد برنامج التصنيع الحربي كتوفير السلاح محليا والاستفادة من الكليات العلمية و الخبرات العربية.

5-إدخال التدريب العسكري الراقي لمنتسبي قطاع الأمن والشرطة وتأهيلهم كقوة عسكرية فاعلة.

6-التأكيد على التوجيه إلى الكليات العسكرية والثانويات العسكرية بالرغبة بالنسبة للإناث واستمر طرح استخدام الأسلوب العسكري في السياسة الخارجية الليبية في المؤتمرات الشعبية تمت صياغة العديد من القرارات في مؤتمر الشعب العام الخاصة باستخدام الخيار العسكري، وتدعيم القوة العسكرية لليبيا ، وفي انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها لعام 1985م أقرت مسألة المناوبة الشعبية وأكدت على بعض القضايا في هذا الجانب منها تطبيق قانون الشعب المسلح و التأكيد على برنامج الضابط المعلم وتشكيل لجان شعبية للشعب المسلح [2]بالإضافة لذلك قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية بالتصديق على كل الميزانيات المخصصة للدفاع وطالبت الجهات المعنية بدعم المناطق الدفاعية والاهتمام بالبحث العلمي و التصنيع الحربي كما أكدت في أكثر من قرار وجوب الاهتمام بإقرار القوات المسلحة، ولقد أشارت بعض التقارير المتخصصة في شؤون التسليح و العسكرية العالمية إلى القدرات العسكرية الليبية، والتي يفهم منها أن الجماهيرية قد خصصت لسنوات

[1] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق ص 403.

[2] سالم حسين البرناوي، مرجع سابق، ص، 407.

متلاحقة مبالغ التسليح ، وهي مبالغ تفوق ما تنفقه الدول العربية المجاورة عدا مصر كما أن حجم القوات المسلحة الليبية يتجاوز خمس وثمانون ألف جندي وضابط وأن الجماهيرية تمتلك أحدث الطائرات المقاتلة والتي تفوق في عددها ما تمتلكه الدول الإفريقية جنوب الصحراء عدا جمهورية جنوب إفريقيا، كما أن الجماهيرية تمتلك أعداد كبيرة من الدبابات والمدفعية والصواريخ المتعددة الأغراض وفي مجال الاستخدام الفعلي للقوات العسكرية الليبية فان الجنود الليبيين قد جربوا الحرب في مناسبتين الأولى: تمثلت في تحرشات سريعة مع الجيش المصري في نهاية1977 م، وقد اتخذت المؤتمرات الشعبية قرارا بخصوص المواجهة مع مصر ينص على استبعاد المواجهة العسكرية ، وهناك أيضا التجربة الليبية في التشاد والتي انتهت باستبدال المجهود العسكري بالعمل الدبلوماسي الذي أدى في نهاية الأمر إلى إحالة قضية قطاع أوزو المتنازع بشأنه إلى محكمة العدل الدولية للبت فيها، أما فيما يتعلق بالمواجهة الليبية مع الأسطول السادس الأمريكي فوق خليج سرت فان اللجوء إلى استخدام القوة اقتضته الضرورة فالمواجهة كانت للدفاع عن النفس وهكذا يمكن القول من العرض السابق أن ليبيا قد اعتمدت الأسلوب العسكري كإحدى وسائل سياستها الخارجية ، و أنها قد كرست جهودا كبيرة وأموالا طائلة لإعداد قوة عسكرية ضخمة وقد عملت على بناء قوة لها وزنها الإقليمي ، وكانت تسعى لان يكون لهذه القوة وزن دولي من خلال توحيد العرب والأفارقة ، ولكن عجزت على تحقيق بعض أهدافها المتمثلة في توحيد الأمة العربية ووجدت نفسها منفردة بمواجهة الأحلاف الكبرى في العالم وعمدت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية خلافاتها و التعامل مع البيئة الدولية[1].

[1] سلام حسين البرناوي، المرجع السابق، ص 408.

خلاصة الفصل:

يتضح في الفصل الثاني الأسباب والمبررات للتوجه الليبي في احداث علاقات مع قارة الافريقية لعل أبرزها مواقف الدول العربية مع القضية الفلسطينيةو صراع الشرق الأوسط زد على ذلك حادثة لوكربي التي أدت الى فقدان ثقة معمر قذافي في الدول العربية مما أدى الى اتخاذ وسائل عدة للتحقيق أهدافه المرجوة من هذا التوجه الافريقي.

الفصل الثالث: مظاهر التحول لمعمر القذافي نحو قارة افريقية ومألاته:

1. الاطار العام
2. طبيعة التحول
3. تحديات السياسة الخارجية الليبية للمعمر القذافي

تمهيد

لما تحققت الأرضية لتحول ليبيا نحو إقامة علاقات مع افريقيا مما يدفعنا الى إيضاح مظاهر ذلك التحول من خلال الاطار العام و طبيعة التحول و تحديات التي واجهت السياسة الخارجية للمعمر القذافي

1: الاطار العام:

1 تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية:

لدائرة العربية من أول وأهم الدوائر التي تعاملت معها ليبيا قبل وبعد قيام ثورة الفاتح 1969 فقبل الثورة كان لليبيا اهتمام بالدول العربية وترجع بعض أسبابه إلى اهتمام بعض تلك الدول بليبيا وقضاياها وكان أهمها الاهتمام المصري أيام الرئيس جمال عبد الناصر لتخليص ليبيا من الاحتلال والقواعد العسكرية الأجنبية [1]وبعد الثورة اعتبرت الدول العربية ميدانا من الميادين المهمة للدبلوماسية الليبية كما أنها عولت عليها كثيرا في تحقيق أهدافها الدولية والإقليمية، فكانت ترى في تجميع قدرات الدول العربية السبيل لمواجهة التحديات الخارجية المتربصة بالوطن العربي فاتجهت السياسة الخارجية الليبية بقوة نحو الدول العربية وبكل ثقة في أن الأهداف التي تم تحديدها سيتم تحقيق أغلبها من خلال الدائرة العربية وذلك للروابط العرقية والتاريخية والدينية التي تربط ليبيا بالدول العربية وكذلك للمصير المشترك ، وبمرور فترة من الزمن وتحديدا مع نهاية عقد الثمانيات غيرت السياسة الخارجية الليبية من توجهها نحو الدول العربية كأولوية التعامل من المرتبة الأولى في علاقاتها الدبلوماسية والإنتمائية وعدم التعويل عليها كثيرا في تحقيق أغلب أهدافها وخاصة الأهداف القومية فلما كانت تلك الأسباب التي تم ذكرها سابقا تمس أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية وأهم طموحاتها كما تمس أهم أزماتها كان لزاما أن يكون لها تأثير على سياسة ليبيا الخارجية تجاه الدول العربية وهذا التأثير تمثل في تراجع اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول العربية [2]وكانت له عدة مظاهر ومن تلك المظاهر أن ليبيا أوقفت مطالبة الدول العربية بتحقيق الوحدة العربية بعد أن فشلت كل المحاولات الوحدوية معها ، كما أن عدم مساندة

[1] مصطفى احمد البليعزي، مرجع سابق ، ص 101.

[2] أبو القاسم مبروك أبو القاسم، **تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم سياسية أكاديمية الدراسات العليا،، طرابلس، 2007 ، ص 77.

الدول العربية لليبيا في أزمة لوكربي بل وقوف بعضها ضد ليبيا أدى إلى طلب العقيد معمر القذافي في الانسحاب من الجامعة العربية خاصة بعدما لمسته ليبيا من مساندة الدول الإفريقية لها بعد قمة (واجادوجو) 1998م ، ولم يوقف ليبيا عن خروجها من الجامعة العربية إلا تدخل بعض الدول مثل مصر [1] بالإضافة لذلك فقد أعلنت ليبيا رسميا عن اعتذارها في شهر جانفي من عام 1995 م عن رئاسة الدورة السادسة لاتحاد المغرب العربي وعدم رغبتها في ترأس الاتحاد أو هيئة من هيئاته مبدية استيائها من التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي المفروض عليها ، رغم عدم مشروعيته ولم تقتصر مظاهر التراجع على ذلك فحسب بل إن موقف الدول العربية السلبي من الصراع العربي الإسرائيلي جعل ليبيا تتغير من نظرتها لذلك الصراع ، ففي حين كانت ترى أن حل هذا الصراع هو حشد إمكانات الدول العربية لخوض حرب مع إسرائيل وتحرير الأراضي العربية المحتلة أصبحت لها رؤية جديدة حين طرح العقيد معمر القذافي رؤية سلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي في مارس 2002من خلال الكتاب الأبيض الذي تضمن إقامة دولة إسراطين ، التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا وتكون بهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وتنزع أسلحة الدمار الشامل كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم وبالنسبة لمدينة القدس فيتم تدويلها لتكون لكل الأديان وتصبح هذه الدولة الجديدة مثل لبنان [2]

2 زيادة الاهتمام الليبي بالدول والتكتلات الإفريقية :

إن توجه السياسة الخارجية الليبية إلى القارة الإفريقية ليس جديدا ، بل يرجع إلى زمن بعيد فقد اقتضت الضرورة أن تتعامل ليبيا مع إفريقيا لعوامل عديدة في مقدمتها العامل الجغرافي الذي أوجب على ليبيا أن تكون إفريقيا من بين الدوائر المهمة في تحركاتها السياسية ، ولكن هذا التوجه لم يكن من بدايته إلى هذا الوقت على درجة واحدة من القوة فقد تعاملت ليبيا مع إفريقيا منذ أقدم العصور وبعد أن استقلت من حكم الاستعمار وكانت هناك روابط عديدة تربطها بالدول الإفريقية لكن تلك الروابط لم تبلغ قوتها الدرجة التي بلغتها بعد قيام ثورة الفاتح1969م ولعل ذلك

[1] خالد حنفي علي، " **السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**" السياسة الدولية ، العدد ، 456 ، أفريل ، 2004 ، ص 120.

[2] المكان نفسه.

يرجع إلى أسباب عديدة قد يكون بعضها متمثل في أن ليبيا بعد امتلاكها لعوائدها النفطية أصبح لديها هامش للحركة السياسية الداخلية والخارجية لم يكن متوفر لديها من قبل كما أن ليبيا لم تكن تدرك أهمية إفريقيا بالنسبة للمنطقة العربية كما أدركتها الآن خاصة بعدما أضحى التنافس والتدافع نحوها واضحا للعيان، والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بعد قيام ثورة الفاتح يلاحظ أن هذه الفترة أيضا لم تكن فيها سياسة ليبيا على نفس الدرجة من القوة ، فقد انتقلت ليبيا من دولة مساهمة في تطوير العلاقات العربية الإفريقية ذات علاقات دبلوماسية تقليدية ببعض الدول الإفريقية إلى دولة مؤسسة لاتحادات إقليمية إفريقية ومرتبطة باتفاقيات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي مع أغلب الدول الإفريقية وتمثلت فيما يلي[1]:

أ-توثيق العلاقات الليبية الإفريقية:

لم تكن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية على ما هي عليه اليوم من الترابط والتعاون والانسجام بالرغم من وجود علاقات ومعاملات أحلتها بعض الظروف بين الطرفين ، فقد تأثرت السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة الفاتح بعوامل عديدة منها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية تجاه القارة الإفريقية الأمر الذي أدى إلى أن تكون المادة الأولى من الإعلان الدستوري والموقف الصادر في ديسمبر 1969 م تنص على : " ليبيا جزء من إفريقيا " ومن هذا المنطلق دأبت السياسة الخارجية الليبية على ربط شعوب القارة الإفريقية بشعوب المنطقة العربية وتمتين علاقاتها بتلك الدول وزادت العلاقات بين ليبيا والدول الإفريقية ترابطا في عقد السبعينات خاصة بعد التحول الإيجابي في موقف الدول الإفريقية من المسألة الفلسطينية باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية الليبية ، واستبدال اللامبالاة التي كانت تطبع مسار العلاقات العربيةالإفريقية بالتضامن بين الشعوب العربية والإفريقية وبالرغم من أن الدول الإفريقية غير متساوية من حيث أهميتها لليبيا فالدول الإفريقية المحيطة بالدول العربية تمثل أهمية خاصة بالنسبة لليبيا والمنطقة العربية بشكل عام ، إلا أن ليبيا قادت تيارا سياسيا حقق الانفتاح العربي على إفريقيا وعزز علاقاتها الثنائية مع إفريقيا حيث شهدت السنوات من 1970-1974سياسة ليبية نشطة تجاه إفريقيا[2]

[1] محمد المبروك يونس ، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية** ، المرجع السابق ، ص 139.

[2] نفسه ، ص، 140.

وقد تم في ليبيا استحداث إدارة خاصة تهتم بالشؤون الإفريقية[1]وحرصت ليبيا من خلال ذلك التيار السياسي الذي قادته على توسيع علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الإفريقية وخاصة المجاورة لها في إطار التضامن العربي والإفريقي، ومن أمثلة ذلك التعاون بين ليبيا والجزائر والنيجر الذي نص عليه بيان مشترك صدر في ورقلة بالجزائر سنة 1976م وبالاجتماع الخماسي الذي عقد في 21مارس 1977بمدينة نيامي بالنيجر وضم الدول الثلاثة السابقة ومالي ولم يقتصر اهتمام ليبيا بالتعاون الثنائي مع دول ما وراء الصحراء بل اتسعت خريطة العلاقات لتشمل المناطق الجغرافية الإفريقية المعروفة وقد شمل التعاون الثنائي المجال الاقتصادي والفني الذي يقوم على أساس المشاركة التي تحقق المنفعة للطرفين، وفي هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمحاضر، وقد شملت تلك الاتفاقيات والمحاضر إقامة العديد من المشاريع والشركات المشتركة[2] ولما كان تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول المختلفة من أهم علامات تحسن العلاقات ودليل على الاهتمام بتمتين تلك العلاقات وتطويرها، كما أن انتشار بعثات دولة ما في عدد كبير من الدول الأجنبية هو تعبير عن سعة المصالح التي تتمتع بها تلك الدولة في العالم وهو تعبير كذلك عن الحضور الدولي والحيوية لسياسة ليبيا فكان من الممكن أن يكون ذلك مقياسا للعلاقات الليبية الإفريقية، وليبيا في هذا الشأن تتميز تميزا ملحوظا وخاصة في الدائرة العربية والدائرة الإفريقية والدائرة الأسيوية إذ يلاحظ أن هناك بعثات دبلوماسية ليبية في جميع عواصم الدول العربية، إضافة إلى عدد من القنصليات العامة في بعض المدن العربية، كما توجد بعثات دبلوماسية في جميع العواصم الإفريقية ، ولاعتبارات أمنية تخدم المنطقة العربية بشكل عام والسياسة الخارجية الليبية بشكل خاص لذلك عملت ليبيا على توطيد علاقاتها مع أوغندا منذ البداية وذلك لأنها كانت مسرحا للصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1962 م حيث كانت إسرائيل تهدف إلى توطيد علاقاتها بأوغندا لتهديد أمن الدول العربية وخاصة مصر، وقد نجحت ليبيا في التأثير على أوغندا وإسرائيل لفترة طويلة[3]وبذلك نجد أن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية بعد قيام ثورة الفاتح تدرجت في التطور عاما بعد عام

[1] سالم حسين البرناوي، **السياسة الخارجية الليبية**، ص 285.

[2] محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية، ص – ص 150– 151.

[3] نفسه ، ص 153.

كما أن تلك العلاقات تميزت بصدور البيانات الرسمية المشتركة التي سعت إلى بناء علاقات متينة قائمة على أساس من التعاون والاحترام وقد راعت تلك البيانات المشتركة التأكيد على اتجاهات السياسة الليبية في إفريقيا من خلال المعطيات التالية[1]:

– الاقتناع بأهمية التعاون العربي الإفريقي وما يحققه من فوائد للطرفين تأسيسا على الارتباطات الروحية والجغرافية والثقافية التي تربط بين العرب والأفارقة.

– الالتزام بدعم حركات التحرر الإفريقية والعمل على التحرر الكامل لكل الأقاليم الإفريقية.

– تخليص القارة من النفوذ الأجنبي الاستعماري.

– التمسك بأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها.

– إدانة التعاون العنصري القائم بين الكيانين العنصريين في جنوب إفريقيا وفلسطين واعتباره تعاونا معاديا للإنسانية

– ضرورة العمل للقضاء على جميع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد الإفريقية لصالح شعوب القارة

ولم تعتمد ليبيا في توطيد علاقاتها بالدول الإفريقية على التمثيل الدبلوماسي فحسب، بل ركزت على التعاون الاقتصادي ودعم الدول الإفريقية ماليا، إلى درجة اعتمدت فيها الكثير من الدول في تمويل ميزانياتها على ما تقدمه ليبيا من قروض وودائع وقد اعتمد الدعم المالي

الليبي للدول الإفريقية على تقديم القروض والودائع والمساعدات وكذلك الاستثمارات المشتركة، حيث أشار أحد التقارير الليبية على سبيل المثال لا الحصر أن قارة إفريقيا استحوذت على 70.1 من إجمالي القروض التي قدمتها ليبيا إلى دول العالم كما أن للزيارات المتبادلة التي قامت بها وفود رسمية من ليبيا إلى إفريقيا ومن إفريقيا إلى ليبيا دور كبير في توثيق العلاقات الليبية الإفريقية، وخاصة تلك الوفود التي كانت تتم على مستوى رؤساء الدول أو على مستوى الوزراء إذ استقبلت ليبيا 18 رئيس دولة وأكثر من 70وفدا إفريقيا على مختلف المستويات خلال الفترة من 1969إلى 1977[2] .

[1] محمد المبروك يونس ، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية**، المرجع السابق، ص ، 154.

[2] سالم حسين البرناوي، **العلاقات العربية الافريقية**، مرجع سابق، ص 144.

ولقد أسهمت تلك الزيارات في تحقيق العديد من النتائج منها[1]:

- التنسيق بين ليبيا والدول الإفريقية فيما يتعلق بدعم العلاقات الثنائية
- متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المبرمة بين ليبيا والدول الإفريقية
- إزالة العوائق التي خلفها الاستعمار بين الأفارقة وتوحيد المواقف لصالح القضايا الإفريقية

ولم تهمل ليبيا الجامعة العربية بل اعتبرتها دائرة مناسبة يستطيع العرب من خلالها تبني اتجاهات وخطوات من شأنها تعزيز التعاون العربي الإفريقي بالرغم من الرؤية الليبية للجامعة العربية التي تقوم على أساس أن الجامعة العربية تنقصها الكفاءة لكي تكون أداة فاعلة، واستطاعت ليبيا توطيد علاقاتها مع تشاد بعد أن تمت تسوية الأزمة بموجب حكم من محكمة العدل الدولية وإقامة علاقات جديدة يسودها التعاون والعمل المشترك، كما استطاعت الدبلوماسية الليبية في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تحقيق نجاحات كبيرة مع العديد من الدول الإفريقية مثل بوركينافاسو ومالي والنيجر وإفريقيا الوسطى، وأوغندا بالإضافة إلى غانا وغامبيا وبنين والتوجو زيمبابوي وأنجولا وموزمبيق ،كما دخلت ليبيا في اتفاقية تحالف مع إثيوبيا ، وبذلك كان توجه السياسة الخارجية الليبية نحو مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة، فقد استطاعت ليبيا مع نهاية عقد التسعينات توطيد علاقاتها مع أغلب الدول الإفريقية ، كما قامت لأجل ذلك بإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية لنشر التعاليم الإسلامية خاصة في تلك المناطق التي يهددها التبشير المسيحي الذي تقوم به الإرساليات المسيحية ، وفي هذا المجال تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية[2]

ومن خلال ما سبق وعند تحليل المعطيات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي الليبي في الخارج نجد أن ليبيا استطاعت رغم كل الظروف أن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول وأن تحظى بحضور فاعل في كل قارات العالم وخصت العالمين العربي والإفريقي بتغطية دبلوماسية كاملة حيث أنه لا توجد دولة عربية أو إفريقية إلا وبها تمثيل دبلوماسي ليبي وهذا بدون شك مؤشر واضح على حسن العلاقات الليبية الإفريقية وتطورها من جهة، وحيوية السياسة الخارجية

[1] محمد المبروك يونس، **تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية1969 -1977** ، مطابع الوحدة العربية، ليبيا ، 1994، ص 153.

[2] محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية**، مرجع سابق، ص184.

الليبية وفاعليتها من جهة أخرى ، وبلا شك فإن ذلك لا يروق للدول الكبرى في العالم، سواء تلك التي تبحث عن مصدر للمواد الأولية اللازمة لصناعتها وعن سوق لمنتجاتها أو تلك التي تسعى للحصول على مواقع إستراتيجية في العالم وتدفعها لإفريقيا رغبات استعمارية، وبوجود هذا التدافع والتنافس الكبير على إفريقيا فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تصبح محفوفة بالمخاطر والصعاب، وبالرغم من ذلك ونتيجة لما لمسه الجانب الليبي من دعم ومساندة من قبل الدول الإفريقية في أزمة لوكربي ومجابهة الدول الغربية دخلت السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا بعد توثيق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مرحلة أخرى تمثلت في محاولة إقامة تجمعات إفريقية إقليمية قوية تضطلع بتحقيق أمن إفريقيا ومنها الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء[1]

2 طبيعة الأدوار الليبية في إفريقيا:

نشطت السياسة الخارجية الليبية في السنوات القليلة الماضية على المستوى الأفريقي بشكل لافت ويعود ذلك للمستجدات الدولية و الإقليمية والداخلية التي أصبحت تساعد على ذلك النشاط ، حيث أن ليبيا استطاعت استمالة الغرب بالاستجابة لالتزاماتها نحوهم (قضية لوكربي، تفكيك منظومة أسلحتها) إضافة إلى طبيعة السياسة الخارجية الليبية ، حيث تربطها علاقات جيدة مع كثير من الدول الإفريقية كل هذه العوامل أفضت إلى اضطلاع ليبيا بعدة أدوار ومن أهمها [2]:

1 تسوية النزاعات في القارة الإفريقية

حظيت إفريقيا باهتمام الثورة في ليبيا منذ قيامها عام 1969 م وذلك انطلاقا من أن ليبيا جزء من القارة الإفريقية، فتاريخيا حظي موقع ليبيا بأهمية كبيرة ولا زال خاصة لجهة التواصل بين الجنوب الأوروبي والعمق الإفريقي، كما فرضت طبيعة هذا الموقع ضرورة تعاطي ليبيا مع ما يجري على تخومها الجنوبية، وفي العقود الأخيرة بدأت الحاجة تتزايد إلى ضرورة خلق وتعزيز تعاون وتكامل إفريقي، فقد بدا واضحا الواقع الإفريقي البائس المتمثل في الفقر والتخلف والأوبئة

[1] محمد المبروك يونس، **تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية1969 –1977** ، مرجع سابق ، ص ، ص 155، 156.

[2] البشير علي الكوت، **تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي** ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 2008، ص 86.

وانعدام البنية التحتية وفشل برامج التنمية قابل ذلك على المستوى العالمي طفرة كبيرة على مختلف المستويات خاصة في مجالي المعلومات و التقنية على الصعيد التطبيقي، وعلى المستوى السياسي و الاقتصادي ظهرت تجمعات وكتل عملاقة بعضها على أبواب إفريقيا مثل: الاتحاد الأوروبي، وكان لزاما على القارة الاستجابة لهذه التحولات العالمية التي لم يعد احد بمعزل عن أثارها و نتائجها وخاصة في ظل بروز العولمة بمظاهرها المختلفة الاستجابة المهمة التي حصلت في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة تمثلت في تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن أصبحت عاجزة عن مجارات إيقاع العصر سياسيا واقتصاديا، لكن حتى مع ظهور الاتحاد الإفريقي كان واضحا أن النزاعات و الحروب في القارة تشكل التحدي الأول لإفساد كل برامج وخطط التنمية، لذا لوحظ مدى الاهتمام الذي أولاه مؤسسو الإتحاد الإفريقي للسلم والاستقرار و الأمن في القارة ، من خلال إنشاء مجلس الأمن و السلم في إفريقيا ضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وإمداده بوحدات من جيوش الدول الأعضاء عند الحاجة كما حصل في مشكلة دارفور مساهمات قائد الثورة الليبية في تسوية النزاعات في القارة بدأت مبكرة قبل تأسيس الإتحاد الإفريقي فهذا الإتحاد نفسه هو إسهام ليبي بدرجة كبيرة تم التوصل إليه في القمة الإفريقية في 09/09/1999م كما ورد في إعلان سيرت بما احتواه هذا الإتحاد من مبادئ وأهداف ومؤسسات تركز في جانب كبير منها على أهمية تحقيق التنمية و الاستقرار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية يضاف إلى ذلك تجمع دول الساحل و الصحراء(س.ص) التجمع الأحدث و الأضخم بين التجمعات الإفريقية الفرعية و الذي يعتبر إسهاما خالصا لمؤسسه معمر القذافي، وهو تجمع يهدف أيضا إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المشار إليها، وتم من خلاله تسوية ومنع العديد من النزاعات داخل الدول الأعضاء فيه، إذا ما القينا نظرة على أهم الإسهامات التي قدمها معمر القذافي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية نلاحظ أن هناك مبادئ وخصائص عامة تجمع بين هذه الإسهامات[1]:

[1] البشير علي الكوت، **تسوية النزاعات افريقيا ومساهمة معمر القذافي**، المرجع السابق ، ص 87

1-أنها تنطلق من الحرص على تجنب النزاعات، وكذلك تسوية أو حل القائم منها باعتبار أنها عامل هدم لبرنامج التنمية و التقدم الذي تحاول إفريقيا تحقيقه ، ففي ظل النزاعات والحروب لا يمكن تحقيق التنمية و الاستقرار و التقدم

2-أن هذه المساهمات تنبع من واقع إفريقي مختلف اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا عن المجتمعات الغربية ، و لذا نلاحظ مدى التركيز في هذه المساهمات علي آلية حل النزاعات عن طريق اللقاء المباشر بين الفرقاء وهو الدول، و في بعض الأحيان السلطة و معارضوها، و كذلك اللجوء إلى ما أطلق عليه "حكماء إفريقيا "بغية التدخل لتسوية النزاع لما يحضون به من مكانة اجتماعية و احترام يفوق الاحترام الذي قد تحظى به الدولة و مؤسساتها في بعض الأحيان

3-أما الآلية الغربية لتسوية النزاعات فإنها تعتمد على الجوانب القانونية و القنوات الرسمية و العقوبات واستخدام القوة لإجبار الفرقاء على حل خلافهم ، وهي آليات قد تضر بعمليات السلام و الاستقرار، فكثير ما اتجه الفرقاء بسلاحهم إلى الوسطاء معتبرينهم حكما غير نزيه أو منحاز.

4-حل النزاعات على المستوى الإفريقي، و عدم إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي و هو مبدأ مهم وأن التدخل الخارجي في حل النزاعات الإفريقية يعني إتاحة الفرصة للتدخل في الشؤون

الداخلية للقارة، وإعادة إحكام السيطرة و الاستغلال الأجنبي من جديد و بصور أخرى ، وما إنشاء آليات لتسوية النزاعات ضمن الإتحاد الإفريقي إلا بغرض قطع الطريق على التدخل الخارجي في الشؤون الإفريقية[1] وهو ما لوح به الحلف الأطلسي في بعض الأحيان ، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي ، أو ما قامت به فرنسا عدة مرات ، و في هذا الشأن يقول معمر القذافي: "إننا عندما نسمح بتشكيل قوة تدخل أوروبية للأزمات في إفريقيا فإن ذلك عمل استعماري ولا نريد أن يتدخل أحد في شؤوننا فنحن قادرون في إفريقيا على حل مشاكلنا بأنفسنا"[2]

5. اللجوء إلى رأب الصدع في النزاعات الإفريقية عن طريق إصلاح الضرر بإعادة الإعمار والتعويضات والديات، وهو أسلوب يهدف إلى محاولة محو أثر الحروب والنزاعات.

[1] البشير علي الكوت، **تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي** ، المرجع السابق ، ص ص 88.89.

[2] جميع خطب وأقوال معمر القذافي منذ 1969 موثقة فيما يسمى بالسجل القومي الليبي.

6-الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الفرقاء مما يؤهله لان يكون حكما نزيها ومقبولا من طرفي النزاع، كما هو الحال في العلاقة مع النظام السوداني و مع المعارض البارز الراحل جون قرنق، والعلاقة مع قبائل الطوارق ومع النظامين في النيجر ومالي، والعلاقة مع حكومة كابيلا والمعارض البارز بيزيما كاراها ، والعلاقة مع الحكومة الصومالية ومحمد إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال

نماذج من التسويات :

الصراع في البحيرات الكبرى : يشكل الصراع في منطقة البحيرات أحد أهم نقاط الصراع الساخنة و الخطيرة في القارة الإفريقية بسبب أهمية هذه المنطقة من حيث الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن وكذلك بسبب انغماس العديد من دول المنطقة في الصراعات الجارية فيها ، و التركيبة العرقية المعقدة والمتداخلة، لذا فقد بذلت جهود حثيثة في هذا الشأن أفضت إلى توقيع اتفاق سرت بتاريخ 18أفريل 1999م واتفاق لوساكا في10 جويلية 1999م وفي هذا الشأن يشار إلى تكليف قائد الثورة الليبية من قبل الرؤساء الأفارقة المعنيين بالنزاع كمنسق لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى ، فقد عقدت قمة حول السلام في منطقة البحيرات حضرها رؤساء ومندوبين عن عدة دول هي أوغندا و رواندا وزمبابوي وزامبيا وأنغولا والكونغو وجنوب إفريقيا والنيجر ويشار إلى أنه بصدد حل أزمة الكونغو أو الصراع في منطقة البحيرات تم تشكيل لجنة من القادة السياسيين وبعض الشخصيات التي تحظى بالاحترام الأدبي برئاسة ألفا عمر كوناري رئيس مالي الأسبق وعضوية أحمد بن بلة و أورتيغا وشيكاتا ولويس فراكان كما يشار في هذا الشأن إلى دعوة زعيم المتمردين د.بيزيما كاراها إلى طرابلس في: 28 أوت 1999 م حيث تعهد أمام قائد الثورة بتوقيع على اتفاق لوساكا [1]وقد أثمرت هذه الجهود عن تهدئة الأوضاع في منطقة البحيرات وإن كان من الصعب إنهاء صراع مشتعل لأكثر من أربعين سنة في وقت وجيز وبشكل كامل، خاصة أن هذا الصراع يتميز بالتعقيد الشديد لجهة تعدد الأطراف من دول وحركات التمرد، ولما تزخر به المنطقة من تنوع وتعدد عرقي وكذلك دور الأطراف الخارجية التي تقف

[1] هي اتفاقية تم توقيعها مع رؤساء دول (أنغولا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ناميبيا ، رواندا ، أوغندا ، زامبيا و زيمبابوي) لوقف اطلاق النار والافراج عن أسرى الحرب، و نشر قوة حفظ و سلام دولية تحت رعاية الأمم المتحدة في 10 جويلية 1999.

وراءه وفيها الشركات العاملة هناك في مجال التعدين ولعل الحل الذي قدمه قائد الثورة فيما يتعلق بمشكلة الصراع في رواندا والبوروندي ، ورغم أنه يبدو حلا يميل إلى المثالية إلا أنه يبدو حلا واقعيا يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي ودعمه للفصل بين قبيلتي الهوتو و التوتسي[1] في دولة مستقلة عن القبيلة الأخرى لكن المشكلة في عالم اليوم أن المبالغ الخيالية تنفق على إشعال الحروب وليس لنزع فتيلها، فمن سيتحمل نقل هؤلاء السكان وإعادة توطينهم بل من يهمه إقرار السلام أساسا في هذين البلدين[2].

المساهمة في حل بعض النزاعات في شرق إفريقيا:

وهنا يشار إلى الدور المهم في المساهمة في وقف الحرب بين إثيوبيا واريتريا في هذا السياق يذكر أن قمة نجامينا في:25 فيفري 2000 م لدول تجمع الساحل الصحراء (س.ص) كلفت قائد الثورة بمهمة المساعدة على إرساء السلام و الأمن في التجمع وتفويضه التحدث باسم التجمع في هذا الخصوص مع المنظمات الإقليمية والدولية، وقد جرت اتصالات مكثفة في هذا السياق عن طريق استقبال قادة البلدين فرادى في ليبيا والاتصالات الهاتفية و إرسال مسؤولين رفيعين إلى أسمرة واديسا بابا، وتم التركيز على مطالبتهم بالالتزام بخطة منظمة الوحدة الإفريقية و القرارات الدولية بالخصوص. وفي شرق إفريقيا أيضا يشار إلى الجهود المبذولة في تسوية النزاع في السودان، في جنوبه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهنا تم تقديم المبادرة الشهيرة التي عرفت بالمبادرة الليبية المصرية، وهي التي أفضت إلى تحقيق السلام في الجنوب ، ورغم دخول الولايات المتحدة الأمريكية في المراحل الأخيرة وركوبها الموجه إشرافها على اتفاق " مشاكوس"[3] بين الحكومة والحركة عام 2002م وفي غرب السودان حيث برزت مشكلة دارفور خلال السنوات الماضية بشكل حاد، بذلت جهود كبيرة لحل هذه المشكلة التي أخذت أبعادا دولية ، وفي هذا السياق تمثل الحدث الأبرز في احتضان طرابلس لقمة إفريقية

[1] تتميز الهوتو بأنها جماعة زنجية قصيرة القامة، اما التوتسى فهم من أصول حامية نتيجة الزواج المختلط بالزنوج ، فهم يتميزون بالقامة والرشاقة.

[2] البشير علي الكوت، **تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي**، المرجع السابق ، ص 90.

[3] وقعت في كينيا في 20 جويلية 2002 حيث وافق الطرفان على اطار عام يضع مبادئ للحكم والعملية الانتقالية وهياكل الحكم، بالإضافة الى الحق في تقرير المصير لشعب جنوب السودان ، كما تناولت موضوع الدين والدولة

مصغرة في 17.16 ماي 2005م حضرها أوليسجون أوباسانجو رئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الإفريقي، ومحمد حسني مبارك رئيس مصر، وعمر البشير رئيس السودان، وإدريس ديبي رئيس تشاد و باركت القمة الجهود المبذولة من طرف قائد الثورة الليبية في دعم المصالحة الاجتماعية وخاصة ما جاء به لقاء الحركات المسلحة والإدارة الأهلية الذي عقد في طرابلس بتاريخ: 11ماي 2005 م أي قبل انعقاد القمة بأيام قليلة ، والذي ضم حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وممثلي الإدارة الأهلية وأبناء دارفور بالمهجر، كما أكدت القمة على اتفاق نجامينا لوقف القتال، وبروتوكول أنجمينا لتعزيز الوضع الأمني والإنساني والتعاون مع بعثة الاتحاد الإفريقي ومعلوم أن المساعي المبذولة لحل مشكلة دارفور قد أثمرت الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أنجمينا في مطلع عام 2006 م برعاية الاتحاد الإفريقي[1]

المساهمة في حل النزاعات في غرب إفريقيا:

شهدت منطقة غرب إفريقيا العديد من النزاعات داخل حدود بعض الدول، وقد تحولت هذه النزاعات إلى ما يشبه الحرب الأهلية في ليبريا وسيراليون وساحل العاج، وفي هذا الشأن كانت ليبيا مسرحا للقاء الفرقاء في هذه النزاعات، وتم إرسال المسؤولين في مهمات وساطة إلى المنطقة وفي هذا الجانب يشار إلى جهود إعادة الإعمار التي بذلتها الجماهيرية في ليبيرياوذلك كوسيلة لتجنب منع عودة الصراع حيث قدمت مساعدات لتجديد وصيانة المدارس والمستشفيات وجامعة ليبيريا، كما قدمت مساعدات ودعم لقبائل الطوارق في النيجر ومالي، بعد أن تم تسوية نزاعهم مع حكومات هذه الدول باعتبار أن هذا الدعم يساعد على الاستقرار والأمن ويجنب الصراع والحروب، فجزء من سكان هذه القبائل يعيشون في ليبيا التي تعتبر الموطن الأساسي لهم

2- : مواجهة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا:

تأثرت السياسة الليبية تجاه النفوذ الإسرائيلي بمحددات عديدة، يتعلق بعضها بالسياسة الإسرائيلية في القارة وأهدافها، ويتعلق بعضها الآخر بالرؤية الليبية للصراع العربي الإسرائيلي وإدارته وقد شهدت الأنشطة الليبية المقاومة للوجود الإسرائيلي في القارة نشاطا وتنوعا في الأدوات والوسائلولقد أحدثت السياسة الإسرائيلية في القارة تأثيرات مباشرة على مصالح وأهداف

[1] البشير علي الكوت، **تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي**، المرجع السابق، ص، 92.

السياسة الليبية والعربية في القارة على المستويين الوطني والقومي، فعلى مستوى الأهداف احتوت أجندة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا على مجموعة من الأهداف التي تعزز مصالحها الإستراتيجية في مواجهة السياسة الليبية وأهدافها ومن ضمنها كسب الرأي العام الإفريقي في الصراع العربي الإسرائيلي مقدرة في ذلك ثقل الصوت الإفريقي في المحافل الدولية بخاصة إذا علمنا أن القارة الإفريقية تستحوذ على % 31 من مجموع الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي شق آخر تسعى إسرائيل إلى فك طوق العزلة السياسية التي فرضت عليها داخل المنطقة العربية، وذلك بتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراءه من فضاء أرحب يحقق لها من جهة أخرى فرصة تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية الرامية إلى تطويق الدول العربية من خلفها، وكان هذا هو الهدف الملح لإسرائيل في إفريقيا كما يلاحظ جول بترس Joel Peters إضافة إلى ذلك فقد كان الهدف الأساسي هو ألا تنظم الدول الإفريقية لحملة العداء الدبلوماسي التي كان يشنها العالم العربي ضدها وبجانب هذه الأهداف السياسية، كان لإسرائيل تطلعات اقتصادية هادفة إلى ضمان النفاذ إلى الأسواق الإفريقية ومنافسة المنتجات العربية فيها[1]

وقد تطورت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ قيام دولة إسرائيل، لكنها واقعيا لم تحقق اقتحاما حقيقيا للقارة على كافة المستويات إلا في نهاية الخمسينات، ويشير المؤرخون الذين اعتنوا بالتحقيب التاريخي إلى أربع مراحل للتوسع الإسرائيلي في إفريقيا، وتغطي المرحلة الأولى الفترة بين سنتي1948.1957 ويمكن وصف هذه المرحلة من التغلغل الإسرائيلي في القارة بأنها تمهيدية استطلاعية وذلك عندما جرت محاولات تسهيل التغلغل الجماعي الكثيف ، وكان المثال النموذجي بالنسبة لهذه المرحلة هي إقامة أكبر الاتصالات العملية مع ليبيريا، أثيوبيا، كينيا، غانا وملاوي سنوات1954.1956،وعلى الرغم من أن هذه المرحلة الابتدائية لم تنته إلى تحقيق نجاحات كبرى لإسرائيل في إفريقيا، فقد كان لها مع ذلك أهمية قصوى بالنسبة للمرحلة التالية 1958.1962وهي مرحلة التغلغل والاقتحام ذلك لأنها ساعدت إسرائيل على إقامة نظام من التأثير ذي فاعلية عالية في عدد من الدول الإفريقية الاستوائية بصفة خاصة، وفي هذه المرحلة

[1] عز الدين العالم، مرجع سابق، ص 255.

النوعية الجديدة التي تزامنت مع استحواذ غالبية الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، جرى التركيز على الأنشطة الاقتصادية لاسيما الاستثمار والمساعدات في دول مثل [1]:غانا، أثيوبيا، النيجر، ليبيريا وسيراليون

وتتسم المرحلة الثالثة من التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والتي انطلقت سنة 1963م بتدعيم العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا الشرقية الواقعة على مدى جغرافي قريب نسبيا منها ووفقا لتصورات إستراتيجية خاصة، فقد أصبحت هذه المنطقة مسرحا للتغلغل الإسرائيلي الكثيف، فكانت إثيوبيا وكينيا وأوغندا ومدغشقر وزامبيا من بين أهم المراكز الرئيسية للمطامع التوسعية للأوساط السياسية والاقتصادية وكان العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حرب 1967م وهي الحرب التي تطلق عليها إسرائيل حرب الأيام الستة السبب الرئيس في ظهور نفوذ تل أبيب في القارة، ويمكن اعتباره نهاية لمرحلة العلاقات المدعومة الواعدة وبداية للمرحلة التالية، وهي المرحلة الرابعة 1968. 1973من التوغل الإسرائيلي في القارة وهي مرحلة التقلص والجمود في العلاقات الأفروإسرائيلية والتي انتهت بقطع 29دولة إفريقية لعلاقاتها السياسية المباشرة مع إسرائيل ويوضح التحليل المرحلي لتاريخ التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا من جهة تطلع إسرائيل إلى النفاذ بكل الوسائل والأدوات إلى العمق الإفريقي ومن جهة أخرى مدى تصدي القوى العربية الإفريقية التقدمية لمآرب إسرائيل في القارة حتى انتصر في نهاية المطاف التيار الإفريقي الثوري الذي دعمته ليبيا بقوة بعد أن كشفت أحداث الحرب العربية الإسرائيلية في سنتي 1967.1973.[2]

طبيعة التكوين العدواني الإسرائيلي تجاه العرب والأفارقة الذين أصبحوا في خندق واحد للمواجهة مع إسرائيل التي كانت تصر على احتلالها لجزء هام من الأراضي الإفريقية وهي بسيناء المصرية وقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أسطع انعكاسات سياسة إسرائيل الخارجية على المصالح الليبية في القارة على المستويين الوطني والقومي ، مؤكدة على توجه الدور الإسرائيلي

[1] نفسه، ص 259.

[2] للمزيد أنظر: مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، " **التنافس الدولي على القارة الإفريقية" دورية أكاكوس**، د ن: مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، العدد الثاني، فيفري 2005 ص 8.

إلى منافسة الدور الإقليمي الذي كانت تلعبه ليبيا سياسيا واقتصاديا على مستوى القارة ، وهو ما يؤشر في الوقت نفسه إلى استهداف إضعاف الدور العربي في القارة كما أن لهذه السياسة الإستراتيجية تأثيرها الخطير على الأمن القومي الليبي، لاسيما وأن هذا الأمن مرتبط بشكل خاص بدول الجوار الجغرافي الإفريقي في دائرته الخارجية، وهي الدول التي أصبح لإسرائيل نفوذ واسع فيها، من جهة ثالثة، فقد كان لهذه السياسة انعكاساتها على المصالح الاقتصادية الليبية في القارة، حيث أدت إلى تقليص الاستفادة الليبية المرجوة من التعاون الليبي على الصعيد الاقتصادي، وهو الأمر الذي كانت تأثيراته جلية على مستقبل التنمية الاقتصادية ومشروعاتها في ليبيا، كما كانت التوجهات الليبية الإيديولوجية واقعة ضمن هذه الانعكاسات السلبية الإسرائيلية على التطلعات الليبية الهادفة إلى دعم التوجه العربي الإسلامي وبرامجه[1]، لذلك رأت ليبيا ضرورة الفوز بدعم الدول الإفريقية في الصراع العربي الإسرائيلي وكانت السرعة التي أدارت بها إسرائيل ترسيخ وجودها في إفريقيا بانتشارها السريع أو ما يعبر عنه بالفيض Spill overعلى النحو الذي أشرنا إليه آنفا، والدفء الذي استقبلت به عوامل دافعة للسياسة الليبية لاتخاذ خطوات هادفة إلى مواجهة النفوذ الإسرائيلي في القارة، وهو الأمر الذي سرعان ما حول الساحة الإفريقية إلى ساحة معركة دبلوماسية بين إسرائيل وليبيا وفقا لقواعد النظرية الصفرية ، حيث سعى كلا الطرفين إلى توسيع رقعة نفوذه على حساب الطرف الآخر وردا على المبادرة الدبلوماسية الإسرائيلية قامت ليبيا بشن جهد مكثف لتحجيم العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وتوضيح الطبيعة الحقيقية لإسرائيل أمام القادة الأفارقة ، وكان الهدف الأول للتوسع الدبلوماسي الليبي في القارة هو تقليل النفوذ الإسرائيلي[2].

[1] حنفي خالد علي، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية منذ عام 1969** ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،القاهرة ، 2004 ، ص 209.

[2] عز الدين العالم ، مرجع سابق ، ص 259

3: إسهام معمر القذافي في إنشاء المنظمات الإقليمية في إفريقيا:

ا – مفهوم المنظمات الإقليمية في إفريقيا:

عقب نهاية الحرب الباردة تغيرت وجهة النظر الإفريقية تجاه المنظمة ، مما أدى إلى تحولات بصدد بلورة شكل جديد من التنظيم الإقليمي تمثلت هذه المحاولات في ظهور الاتحاد الإفريقي فالمعطيات والظروف الدولية الراهنة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من منافسة واحتكار لم تدع لإفريقيا الخيار فكان التكتل الإفريقي هو السبيل الوحيد الذي تفرض من خلاله إفريقيا وجودها في عالم التكتلات وذلك من خلال تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان الإفريقية[1]

يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات:

- فقد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول فنقول بأن المنظمة الإقليمية تجمع بين دول متجاورة جغرافيا(كالاتحاد الإفريقي أو الإتحاد الأوروبي)
- وقد يؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معينة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط – اوبيك
- كما قد يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية (منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد يؤخذ كذلك في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول (حلف الأطلسي

وللإشارة فإن بعض الدارسين يؤكدون على صعوبة وضع تعريف للمنظمات الإقليمية وذلك لصعوبة تحديد الإقليم أو النظام الإقليمي في حد ذاته ، فالصعوبة تكمن في تحديد المستوى الذي من خلاله نميز نظام إقليمي عن غيره ، فإذا أخذنا بمستوى التقارب الجغرافي نكون قد أهملنا العوامل الأخرى كمستوى التأثيرات الخارجية أو مستوى التقارب الحضاري ورغم ما يبدو من توافر مبررات قوية للتكامل الإقليمي في القارة من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعيها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها، من ناحية أخرى إلا أن حصاد تلك

[1] سهيل حسن الفتلاوي، **المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، 2004، لبنان، ص 257.

المساعي ، باختلاف صورها وأشكالها كان متواضعا نسبة إلى درجة الحاجة إليه ومحاولات تحقيقه، حيث لا نكاد نرى مسعى تكامليا في القارة يحمل بصيصا أمل في نجاح مساعي التكامل، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن ذلك[1]نشطت الدبلوماسية الليبية في السنوات القليلة الماضية وبجميع أشكالها السياسية والاقتصادية وسخرت إمكانيات هائلة من أجل إرساء وتفعيل منظمات قارية إقليمية قادرة على تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي والتبعية السياسية الذي تشهده أغلب الدول الإفريقية عن طريق إيجاد وسائل عمل مشتركة تضطلع بتلك المهام، لذلك سنحاول التركيز على أهم منظمتين إفريقيتين كان لليبيا فيهما إسهام وافر سواء في الفكرة أو في التمويل– إحالة– ويمكن حصر المنظمات في مايلي:

أ– تجمع دول الساحل والصحراء

يعتبر تجمع دول الساحل والصحراء من أحدث التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث نشأ في فيفري 1998 م بمبادرة ليبية ضمن التحولات التي شهدت سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، والتجمع يضم حاليا ستة عشرة دولة إفريقية وهي "ليبيا وجامبيا والسنغال وبوركينافاسو والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا والنيجر ومالي وتشاد وجيبوتي، مصر والمغرب ونيجيريا وتونس والصومال.

ظروف نشأة التجمع :

جاءت مبادرة إنشاء تجمع الساحل والصحراء في فيفري 1998 م على يد ليبيا نتاج لتغيرات لعدة ظروف منها ما هو متعلق برؤية القيادة الليبية لمسألة التكتلات الإقليمية، والآخر يتعلق بالظروف الإقليمية والدولية التي مرت بها ليبيا ودفعتها لطرح هذه المبادرة، ويمكن تفصيل هذه الظروف فيما يلي:

تغير رؤية القيادة الليبية لمنطق التكتلات والتجمعات التي انتهجتها على الصعيد العربي، فالقذافي كان ينظر للتجمعات على أنها وسيلة مقاومة ضد الامبريالية والاستعمار ولكن الآن له نظرة مختلفة تتسق إلى حد كبير ومفهوم الإقليمية الجديدة، حيث يرى أن التكامل الإقليمي لابد

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ، ص261.

أن يبنى على المصلحة الاقتصادية التي تستطيع كل الدول الملتفة حولها مواجهة التداعيات السلبية للعولمة ويطرح القذافي هذا الأمر من خلال نظرة خاصة به يسمى بـ "الفضاء الإفريقي" ويرى فيها خط الدفاع الأول ضد كل تداعيات العولمة، كما تعد هذه النظرية الأساس النظري لكل من مبادرتي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد الإفريقي الذي سيحل محل منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لهذه النظرية التي يتبناها القذافي فإن هناك حوالي سبعة فضاءات متكاملة أو شبه متكاملة بعضها قاري مثل: الفضاء الأمريكي الشمالي الذي يضم أمريكا وكندا، والفضاء اللاتيني الذي يضم أمريكا الوسطى ودول النافتا، والفضاء الأوروبي...[1].

مرت ليبيا قبيل إنشاء التجمع بحالة من العزلة الإقليمية الشديدة ، فعلى مستوى علاقاتها مع دول الاتحاد المغاربي فقد تلقت صدمة كبرى، إذ فشل الاتحاد في أن يقف بجوارها إبان أزمة لوكربي وهو ما دفعها إلى الأعراض عن ذلك الاتحاد، بل رفضت أن تتولى رئاسته عام 1996 ،لأنها رأت آنذاك أن دول الاتحاد المغاربي لم تفعل شيئا إزاء العقوبات المفروضة على طرابلس منذ عام1992 وبالنسبة للمستوى الإقليمي الإفريقي وجدت ليبيا أن الظروف مهيأة لعودة علاقات طيبة مع دول الجوار الإفريقي خاصة بعد نهاية الأزمة التشادية الليبية من خلال محكمة العدل الدولية عام 1994. أما الظروف الدولية فقد كان الحصار الدولي على ليبيا بدأ ينهار ويتآكل بعدما بدأت عدد من الدول الإفريقية خرقه اثر قرارات قمة واجادوجو في سبتمبر 1998 ،كما بدأت بعض الدول الأوربية تنادي بوضع حد لهذا الحصار خاصة وانه يمثل بالنسبة لها أضرارا كبيرة[2].

الأسس التي يقوم عليها التجمع :

قامت ليبيا عام 1997بدعوة أربع دول حبيسة (لا سواحل لها) وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الإفريقية في شمال الصحراء وتضم تشاد، النيجر، مالي، وبوركينافاسو لاجتماع على مستوى زعماء هذه الدول واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي في إطار منظمة

[1] حنفي خالد علي ، **"الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"** السياسة الدولية ، عدد 114 ،افريل 2001 ، ص-ص، 187-188.

[2] حنفي خالد علي،المرجع السابق،ص،89.

الوحدة الإفريقية وذلك لتعزيز آليات التعاون، وان يكون التجمع مفتوحا مع دول نيجيريا، الجزائر، تونس، موريتانيا، مصر، اريتريا، وفي الأسبوع الأول من فيفري 1998جرى الاتفاق على إنشاء ما يسمى تجمع الساحل و الصحراء بحضور كل من ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، وبوركينافاسو و السودان باعتبارها دول مؤسسة وبحضور كل من مصر بصفة مراقب[1] .

إن التصور أو المشروع المقترح يتمثل في إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الإفريقية، ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع في المنطقة الإفريقية خط الاستواء وعلى طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي، وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى، حيث منابع نهر النيل ترجع إلى ما يلي :

1. صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع بداية انفتاح ليبي على البيئة الإقليمية الإفريقية
2. إعلان العقيد القذافي عن التوجه الليبي الإفريقي في سبتمبر1998وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في بوركينافاسو في جويلية 1998
3. وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات لرؤساء الأفارقة مع القذافي في سيرت
4. حالة العلاقات الدولية و الإقليمية وما تتسم به سيولة وتغير بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود بين الدول الإفريقية
5. انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، خلال شهر يوليو 1999ولرغبة السياسة الليبية في حضورها المؤتمر، وقد أحدثت انجازا ايجابيا في أهم قضايا القارة وهي : حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة وتنسيق السلم و الأمن في مناطق الجوار الجغرافي والإقليمي وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة للتجاوب مع منظمة الوحدة الإفريقية، ولإعلانها الصادر عام 1998و الداعم للموقف الليبي، وبحلول عام 2000ازداد عدد دول التجمع إلى 16دولة بعد انضمام كل من جيبوتي، إفريقيا الوسطى، جامبيا، اريتريا، الكونغو الديمقراطية ، السنغال، مصر تونس، المغرب ونيجيريا.

[1] التكتلات الاقتصادية في إفريقيا، ينظر: الى موقع التجمع www. Cen-sad.org : \\http.

أهداف التجمع و الثقل الليبي:

أدى الانسجام بين التوجه الإفريقي في فكر العقيد القذافي الذي يدعو إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية[1]، ووجود توافق ليبي– أفريقي بشأن رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره إلى الإسراع في إقامة مثل هذا التجمع والذي من خلاله يمكن تحقيق بعض الأهداف والتي منها: [1]

1منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة.

2–استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.

3–الاندماج والتكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية[2].

وكان واضحا منذ البداية وجود هيمنة ليبية على التجمع ويبدو أن العامل الاقتصادي كان له دور بارز في هذا الشأن، فليبيا عملت على تفعيل علاقاتها الاقتصادية بدول التجمع خاصة، والدول الإفريقية عامة، حيث بلغ عدد الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها مع كل من بوركينافاسو، تشاد، النيجر نيجيريا 270 اتفاقية في مختلف المجالات ، كما تمت اقامة 22لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول وبلغت قيمة المبالغ التي تم رصدها من خلال مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية حولي25مليار دينار تمثل 20%من إجمالي استثمارات ليبيا بالخارج لتحقيق الأهداف السابقة[3].

تحليل أبعاد وفعاليات السياسية الليبية تجاه التجمع الإفريقي (دول الساحل والصحراء)

بعد كل ما تقدم يمكن أن تتضح رؤية السياسة الخارجية الليبية مفتاحا لفهم وتفسير انطلاقات سياسة ليبيا الخارجية وفعالياتها في وضع استراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة لخريطة العلاقات العربية الإفريقية، مع وضع أولويات واضحة وأهداف متجددة لتتلاءم مع واقع العصر وطبيعة المتغيرات التي تزامنت مع فترة ميلاد التجمع وامتداده إلى الدعوة لإقامة صرح أكبر لتوحيد إفريقيا على أسس الترابط الاجتماعي والثقافي، والتكامل الاقتصادي ووحدة السياسات

[1] حنفي خالد علي، المرجع السابق، ص 189.

[2] بدر حسن شافعي، **الساحل والصحراء**. الدور الليبي في إفريقيا، متحصل عليهhttp:\\ www.islamoline.net

[3] نفسه.

الخارجية وهو الاتحاد الإفريقي و الذي اتخذ طريقه إلى_حيز التنفيذ عام 2001م وهذا التصور الاستراتيجي كان غائبا قبل ذلك عن أطر تنظيم العلاقات العربية الإفريقية، كذلك فان أجهزة التنفيذ و المتابعة كانت ضعيفة واهنة وإن لم تكن قد اختفت تدريجيا، ونصل من ذلك إلى نجاح السياسة الخارجية الليبية وفعاليتها بتركيزها على إفريقيا كامتداد وعمق استراتيجي للجماهيرية الليبية وكسند يمكن الاعتماد عليه وتظهر أهم الخطوط والمعالم التي تركز عليها السياسة الخارجية الليبية نحو القارة كما يلي[1]:

1. إن الجهود السياسية للخارجية الليبية ومن خلال اللقاءات والحوارات أثمرت عن إنجاز وإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الإفريقي الأشمل، وهو يعد من أهم المشروعات التي تحققت للقارة في إطار من التعاون و التلاحم و التفاعل المشترك، حيث أن الدور السياسي الليبي من دعم الإرادة السياسية لدول القارة وبناء الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي لمختلف الدول لان إفريقيا تشكل أحد الدوائر الرئيسية في السياسة الدولية وحركة الصراع الدول.

2. من ايجابيات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا دعمها للوعي السياسي و القومي الوطني لفك التبعية والتنمية والتقدم والإسهام في حل المشكلات السياسية بين بعض الدول الإفريقية بشكل عام.

3. تمكنت ليبيا من خلال جهدها السياسي و الدبلوماسي المكثف من إحداث تغيير جذري في النظرة إلى ليبيا بان من سياستها التقوقع أو الدخول في نزاعات مع الدول المجاورة لها وتبديل ذلك إلى رؤيتها وتوجهها عن تحقيق استقرار القارة سياسيا وأمنيا، ومنع تصادم سياسي أو عسكري بين مختلف دول القارة[2].

ب –فكرة الولايات المتحدة الإفريقية:

أ– تطور الفكرة : عندما دعا قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي إلى قيام الولايات المتحدة الإفريقية ، وسعى بجد إلى وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ الفعلي أشار إلى أنه ليس مبتكرا

[1] سليمان محمد عمر، المرجع السابق، 179.

[2] سليمان محمد عمر، المرجع السابق، ص 180.

لشيء جديد وإنما هو مجدد لفكرة نكروما وأحمد سيكوتوري ، وما يمكن الإشارة إليه أن فكرة الولايات الإفريقية سواء تلك التي أشار إليها نكروما أو سيكوتوري[1] أو القذافي ، إنما هي تخرج من مشكاة واحدة وأهدافها واحدة ولخدمة القارة الإفريقية بصفة عامة، وفي مواجهة التغييرات والتحديات الداخلية والخارجية والتي تتطلب مزيدا من التكتل والتوحد ولقد ظن البعض في أوائل الستينات أن حديث نكروما وسيكوتوري عن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية إنما هو نوع من المثالية التي تتعارض مع الواقعية السياسية ، ويبدو أن عوامل نجاح قيام تلك الفكرة في ذلك الحين لم تكن مواتية ، لذلك لم تكن مفاجأ إنه مع أوائل الألفية الثالثة وفي إطار التواصل بين الأجيال الإفريقية أطلق قائد الثورة الليبية دعوته من جديد في مؤتمر سرت 1999/09/09ليعيد التأكيد على ضرورة أن تتحد إفريقيا وضرورة أن يكون هناك تطبيق فعلي لتلك الوحدة [2].

إذا ففكرة الولايات المتحدة الإفريقية سواء عند نكروما أو عند سيكوتوري أو عند القذافي إنما هي بمثابة المشروع الوحدوي الذي وضع من أجل تجميع الصفوف الإفريقية وعلى مستوى الشعوب والأقاليم الإفريقية تحت مظلة واحدةومن منطلق وحدة الهدف والمصير المشترك والرامي إلى الارتقاء بالقارة الإفريقية من خلال توظيف واستثمار قدراتها وإمكانياتها في مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية الخارجية، ومضمون تلك الفكرة يتمحور حول وجوب أن تكون هناك ولايات متحدة إفريقية تتحد مع بعضها إتحادا كليا ، مثلما حدث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لذلك فتلك الوحدة يتوجب إتمامها على أساس الاتحاد السياسي وفي إطار الفيدرالية ومع الإبقاء على السيادة الوطنية إن مشروع الوحدة الإفريقية الذي يتبناها كل من نكروما وسيكوتوري والقذافي تنبثق جميعها من الفكرة الأساسية المتعلقة بإقامة الولايات المتحدة الإفريقية ويمكن الإشارة إلى ذلك كالآتي:

[1] سيكوتوري: رئيس السنغال الأسبق.

[2] سامية بيبرس، "**قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي**،" **السياسة الدولية** ، عدد 144، أفريل 2001، ص 205.

1. **مشروع نكروما:** ويتلخص هذا المشروع في ضرورة إقامة الوحدة الإفريقية وأن يتم ذلك من خلال المراحل الآتية[1] :

أ- وتتضمن إنشاء مجلس من وزراء خارجية الدول الإفريقية الذي يتولى وضع مشروع الحكومة الإفريقية بالتعاون مع خمس لجان تقوم إحداها بوضع دستور تلك الحكومة وثانية لجنة تكلف بالوحدة الاقتصادية الإفريقية وثالثا لجنة لوضع أسس سياسة خارجية ودبلوماسية ورابعا لجنة لوضع خطة شاملة للدفاع العسكري وخامسها لجنة لوضع الأسس لجنسية إفريقية مشتركة .

ب- تقوم كل لجنة من تلك اللجان بتقديم مشروع نهائي إلى مجلس وزراء الخارجية والذي يتولى دراسته والموافقة عليه ووضعه بصيغته النهائية

ت- أن يجتمع وزراء الخارجية وأن يقدم المشروع النهائي للحكومة الاتحادية الإفريقية إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات للموافقة النهائية عليه وقد تضمن المشروع اختيار عاصمة للحكومة الاتحادية الإفريقية واقترح أن تكون تلك العاصمة في وسط القارة بمدينة (بانجي) في عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى أو مدينة كينشاسا عاصمة جمهورية زائير(الكونغو الديمقراطية حاليا) على أن تتكون تلك الحكومة من مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات وأن يرأسها رئيس منتخب من الاتحاد هي وزارة أو مجلس وزراء إتحادي كما أشار المشروع إلى ضرورة أن يكون هناك برلمان إفريقي قاري يتكون من مجلسين[2]:أحدهما يسمح بمناقشة جميع المشكلات التي تواجه إفريقيا عن طريق ممثلين على أساس السكان والآخر لضمان المساواة في المشاركة من جانب الدول ومع الأخذ في الاعتبار المساحة والسكان، وتكون مهمة هذا البرلمان تقنين سياسة مشتركة في جميع الشؤون المتعلقة بالأمن والدفاع والأمن في إفريقيا وتجدر الإشارة إلى أنه عندما فشل نكروما في تمرير هذا المشروع والحصول على الموافقة ومؤازرة الدول الإفريقية المشاركة في مؤتمر القمة بالقاهرة 1964عاد فتقدم بمشروع آخر أكثر تواضعا في مؤتمر أكرا 1965 يتمثل في إقامة مجلس تنفيذي منبثق عن مؤتمر القمة ويكلف باتخاذ القرارات والتدابير

[1] البشير علي الكوت ، الاتحاد الافريقي،المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس،2005، ، ص-ص، 76-77

[2] البشير علي الكوت ، الاتحاد الافريقي ،المرجع السابق، ص 79

اللازمة لتحقيق الوحدة وينتخب لهذا المجلس رئيس ونواب يجتمعون في دورات منتظمة وقد نوقش هذا المشروع في المؤتمر إلا أنه لم يحصل على الأغلبية اللازمة لتمريره[1].

2 مشروع سيكوتوري:

لقد نظر الرئيس الراحل أحمد سيكوتوري إلى الولايات المتحدة الإفريقية باعتبارها مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي التي يجب أن تطرأ على منظمة الوحدة الإفريقية ولقد ذكر سيكوتوري أن هذا يتطلب ضرورة اختيار مبادئ وأهداف وأدوات قادرة على قيادة وتشكيل وحدة هامة وكبيرة تتعلق بمصير القارة الإفريقية بأكملها واشترط سيكوتوري لقيام وتنفيذ تلك الفكرة ما يأتي:

– تحديد الاختيارات للأهداف المنشودة وأن تتسم بالطابع الديمقراطي والتحرري التقدمي

– قيام تنظيم للأفراد والشعوب وهو أمر يراه ضروريا لوضع الخيارات المطروحة والمختارة موضع التنفيذ وعلى أن يقترن ذلك بالقدرة على إحداث تغيير في الظروف والأوضاع الراهنة وتحويلها إلى ظروف وأوضاع جديدة تتناسب مع آمال التقدم المنشود

– إخلاص القيادات الإفريقية للمعاني السامية لأهدافهم وجدية ما يقومون من أفعال في هذا الصدد ومن أجل تحقيق تلك الأهداف

– كما رأى سيكوتوري أن البيئة الإفريقية هي مهيأة لأن تقوم بداخلها وحدة إفريقية حقيقية خصوصا وأنه كانت توجد في إطار منظمة الوحدة الإفريقية مناطق جغرافية كبرى ويكفي المساعدة في الربط بينها وإقامة سلطة تنفيذية قارية وهذه المناطق هي:

- منظمة الشمال الإفريقي (ست دول)
- منظمة الغرب الإفريقي (ستة عشرة دولة)
- منظمة الوسط الإفريقي (إحدى عشرة دولة)
- منظمة الشرق الإفريقي (عشر دول)

[1] محمد منصور الزنتاني، **السياسة الخارجية الليبية تجاه المنظمات الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة علوم سياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص 150.

- منظمة الجنوب الإفريقي (تسع دول)

وبذلك يكون من اليسير تنظيم إتحاد فدرالي بين دول كل منطقة من ناحية وأن يتم إقامة إتحاد كونفدرالي بين تلك المناطق الجغرافية وعلى مستوى القارة بأكملها من ناحية أخرى لتتشكل منها جميعا الولايات المتحدة الإفريقية[1].

ب- فكرة الولايات المتحدة الإفريقية عند القذافي:

في أواخر القرن العشرين تصاعدت معدلات الحركة للمشروع الليبي الإفريقي في المنطقة الإفريقية شمال خط الاستواء وذلك منذ صدور قرار مجلس الأمن تعليق العقوبات الدولية تمهيدا لرفعها عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وصارت مدينة سرت هي القلب النابض للمشروع الليبي الإفريقي على طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل وهذا النمو المتسارع في النشاط والتأثير تكمن خلفه ثلاث مجموعات من الأسباب[2]:

الأولى: هي الديناميكية التي تتصف بها مكونات وأهداف أجندة المشروع منذ إعلان قائد الثورة الليبيةعن التوجه الليبي الإفريقي في سبتمبر 1998و ما سبق هذا الإعلان في عام 1998من إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية بشأن العقوبات الدولية في اجتماعاتها في عاصمة بوركينافاسو في جويلية 1998،وما تلا الإعلان من زيارات ومباحثات للرؤساء الأفارقة مع قائد الثورة القذافي في مدينة سرت ولم تقتصر الزيارات على الأطراف الحكومية وإنما شملت أيضا الأطراف غير الحكومية والشعبية

والثانية: هي حالة السيولة والتغيير التي تسود ساحة العلاقات الدولية والإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود السياسية في القارة الإفريقية

[1] البشير على الكوت، **الاتحاد الافريقي**، ص-ص 89- 80.

[2] عبد الملك عودة، **إفريقيا في ختام القرن العشرين**، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، 2000، ص 34.

الثالثة: هي انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر في شهرجويلية 1999وقد أرادت السياسة الليبية الحضور وفي يديها إنجاز إيجابي في أهم قضايا القارة وهي حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة وتنسيق السلم والأمن في مناطق الجوار الجغرافي والإقليمي وهذا من شأنه أن يتيح لها الفرصة الكاملة لرد التحية بأحسن منها شكرا وتقديرا لقرار المنظمة الإفريقية الصادر عام 1998[1].

ويمكن أن يضاف إلى هذا ما تداولته وسائل الإعلام عما يجري إعداده في ليبيا من مشروعات لتعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومن ثم فإن المبادرة لإحياء وتفعيل فكرة الولايات المتحدة الإفريقية إنما هي امتداد للتوجه الليبي القديم الجديد تجاه القارة الإفريقية ، حيث أن الاهتمام الليبي بقضايا إفريقيا ومشكلاتها ليس جديدا وإن كان الجديد في التوجه الليبي المعاصر يتمثل في وضع إفريقيا في مقدمة أولويات السياسة الليبية، حيث يشير القائد معمر القذافي إلى أن ارتباطه العربي هو ارتباط عاطفي وأما ارتباطه الإفريقي هو ارتباط مادي وجغرافي، كما أشار القذافي إلى أوجه الخلاف بين العالم العربي وإفريقيا فأوضح أنه كان لديه آمال في توحد العالم العربي إلا أن النظام الرسمي العربي الذي يتحكم في هذه الرقعة وهذا الشعب يرفض عمل أي شيء ، أما على الصعيد الإفريقي فقد أبدى القذافي إعجابه بالقادة الأفارقة الذين يختلفون عن القادة العربوالذين لديهم روحانية وفاعلية وقدرة على النجدة والوجود والإحساس بالمسؤولية ، واستشهد القذافي في ذلك بقدرة الأفارقة على الاجتماع على مستوى القمة باستمرار من أجل معالجة مشكلة ما في حين يعجز العرب وهم أقل من حيث عدد الدول عن الاجتماع إذن فمنذ أن أعلن القذافي عن مبادرته الوحدوية فقد أشار إلى أن دعوته للوحدة وقيام الولايات المتحدة الإفريقية إنما هي استكمال لجهود سابقيه من رواد حركة الجامعة الإفريقية ، وكذا المواثيق والقرارات والمعاهدات الداعية لتلك الوحدة ومنها اتفاقية أبوجا لعام 1991والداعية لقيام وحدة اقتصادية إفريقية[2]، لقد بدأ معمر القذافي في نهاية قمة سرت الاستثنائية متفائلا وهو يرى حلمه الذي نذر له نفسه منذ قيام الثورة منذ أكثر من ثلاثة عقود يتحقق ، وإن في غير المسار العربي الذي جاهد لأن يحقق فيه حلمه في أطر متعددة من وحدة رباعية إلى ثلاثية، إلى ثنائية، وكلها

[1] نفسه، ص 35.

[2] عبد الله بقادي "**ولايات متحدة إفريقية،**" **العرب الأسبوعي**، دار العرب للصحافة والنشر ، د ت، ص 24.

أخفقت، لكن كل التجارب المريرة التي مر بها لم تجعله يتراجع، إنما قفز بحلمه من محيطه العربي إلى ما هو أوسع وأكثر تشعبا، ألا وهو الحلم بتحقيق الوحدة الإفريقية على المستوى القاري وإذا كان المستهدف بالنسبة للقذافي هو تحقيق حلم الآباء المؤسسين لحركة الجامعة الإفريقية بإقامة الوحدة السياسية الإفريقية القارية أو ما يعرف باسم الولايات المتحدة الإفريقية على الرغم من التحديات الدولية الكبيرة التي تواجه القارة الإفريقية وتملي عليها ضرورة التكتل للتعامل وللتصدي لتلك التحديات ومع ذلك فإن استعراض فكرة الولايات المتحدة الإفريقية بإقامة الاتحاد الإفريقي هو أمر على درجة كبيرة من الأهمية وخطوة إيجابية في تطور حركة الجامعة الإفريقية وربما تكون تلك الخطوة هي بمثابة التحرك والتسلسل المنطقي في عملية التطور تلك ولعلها تكون بالفعل المقدمة الأولى لإقامة الولايات المتحدة الإفريقية في مرحلة تالية[1].

ج: الاتحاد الإفريقي:

أسفرت القمة الإفريقية الاستثنائية التي عقدت في 1-2مارس بمدينة سيرت الليبية عن إعلان قيام الاتحاد الإفريقي وبرلمان عموم إفريقيا، وذلك في أعقاب توقيع (51دولة) على القانون التأسيسي للاتحاد من بين (53دولة) وتصديق (30دولة) على القانون على أن تشكل بقية الدول الموقعة إجراءات التصديق ليكتمل بذلك النصاب القانوني إلى (36دولة) وهو ما يمثل ثلثي أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية، وبالتالي يدخل القانون التأسيسي للاتحاد حيز التنفيذ وتأتي المبادرة الليبية التي طرحها العقيد القذافي بشأن إقامة الاتحاد الإفريقي كحلقة من حلقات استكمال تطور لفكرة الوحدة الإفريقية، كما أن هذه المبادرة تتوافق مع التوجه الليبي القوي نحو القارة من ناحية أخرى بعد الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي في واقع الأمر محصلة لجهود مكثفة بذلتها الجماهيرية الليبية بالتعاون و التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومع الدول الأعضاء في المنظمة وذلك بدءا بقمة سيرت الاستثنائية الرابعة في سبتمبر 1999،ومرورا بقمة لومي الإفريقية في جوان 2000وانتهاء بقمة سيرت الاستثنائية الخامسة في مارس 2001 و الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي[2]

[1] المكان نفسه.

[2] سامية بيبرس، مرجع سابق، ص206.

دوافع المبادرة الليبية:

إن الاهتمام الليبي بقضايا إفريقيا ومشكلاتها ليس جديدا، إذ يمكن رصد مؤشرات توجه ليبي قوي نحو إفريقيا منذ الأيام الأولى لقيام ثورة الفاتح عام 1969ولعل من أبرز هذه المؤشرات احتلال ليبيا للمركز الثالث بعد كل من مصر و الجزائر من حيث عدد بعثاتها الدبلوماسية في القارة الإفريقية[1]، إلا أن الجديد في الأمر هو طبيعة هذا التوجه ومحتواه و الأسباب التي تكمن خلفه فقد لوحظ في هذا التوجه الجديد للسياسة الليبية وضع إفريقيا في مقدمة أولوياته، وذلك على حساب توجهها نحو العالم العربي وفيما يتعلق بالأسباب التي ساهمت في تعزيز التوجه الليبي نحو القارة الإفريقية فتمثل في الأساس في إخفاق السياسة الخارجية الليبية في تحقيق الحلم القومي العربي، والذي طالما دعت إليه منذ قيام ثورة الفاتح ، هناك أيضا رغبة القيادة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي و العسكري و المعنوي في مواجهة أي خطر محتمل في ظل التحديات الكبرى التي واجهتها الجماهيرية خلال أزمة لوكربي وتتمثل أبرز العوامل التي دفعت القيادة الليبية إلى التوجه بقوة نحو إفريقيا في الدعم الإفريقي الواضح الذي لمسه الجانب الليبي خلال أزمته مع الغرب، وذلك حينما أصدر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية خلال قمتهم المنعقدة في واجادوجو عام1998 قرار يقضي بعدم مشروعية الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية بعد وفائها بالتزاماتها ووجد هذا القرار تطبيقا له على ارض الواقع، وذلك حينما توافدت زيارات العديد من الوفود الرسمية و الشعبية الإفريقية إلى الجماهيرية على متن الطائرات، كما استقبلت عدة دول افريقية الطائرات الليبية في مطاراتها.

وهكذا أنجزت باقي مراحل الاتحاد الإفريقي بعدها من قمة لومي السادسة و الثلاثين حيث اقر فيه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي (12.10 جويلية 2000)إلى قمة سيرت الثانية وإعلان قيام اتحاد إفريقي (1-3مارس 2001) إلى قمة ديربان و الذي فيه أعلن رسميا عن قيام الاتحاد الإفريقي 2002[2].

ولدراسة الاتحاد الإفريقي لا بد من الإشارة إلى الجوانب المتعلقة به و المكونة من الأتي:

[1] نفسه ، ص 207.

[2] عبد الله بقادي، مرجع سابق، ص24.

مبادئ الاتحاد:

أشارت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إلى مجموعة من المبادئ التي تؤكد تمسك الدول الإفريقية بها، حيث يلاحظ أن القانون التأسيسي أو ميثاق الاتحاد قد خصص المادة الرابعة للاهتمام بمسألة المبادئ وعددها في 16فقرة، وفي المقابل تناول ميثاق المنظمة موضوع المبادئ في 07 فقرات فقط في المادة الثالثة، مما يعني زيادة في عدد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الإفريقي و بالمقارنة بين مبادئ المنظمة و الاتحاد يتضح لنا الآتي[1]:

أ. مبدأ المساواة بين جميع الدول: كما وردت في الفقرة 1من المادة (3)من ميثاق المنظمة و الفقرة (أ) من المادة (4)من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، غير أنه يلاحظ حذف كلمة السيادة واستبدالها بكلمة الترابط، ما يعني نوعا م التنازل اللفظي–على الأقل– عن جزء من السيادة و التركيز على الترابط لصالح الاندماج و التكامل الإفريقي

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو: وقد أكده ميثاق المنظمة و القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، غير أن هناك مبادئ أخرى تتعارض مع هذا المبدأ أجازت فيها الدول الإفريقية للاتحاد القيام بالتدخل احترام سيادة وحدود الدول الأعضاء: وهو ما أشارت إليه الفقرة(أ) من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة، و الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد.

ت. تسوية المنازعات بين الدول: وهنا نلاحظ أن ميثاق المنظمة قد أشار تحديدا إلى وسائل تسوية المنازعات (الوساطة– التفاوض– التحكيم) في حين أن القانون التأسيسي للاتحاد ترك وسائل تحديد تسوية المنازعات للمؤتمر، أي مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، وهذا يعني عدم قفل الباب أمام أية وسيلة أخرى لفض أو تسوية النزاعات ، وقد يكون إحدى هذه الوسائل القوة العسكرية.

ث. إدانة أعمال الاغتيال السياسي و التخريب و الإرهاب: ولم يشر القانون التأسيسي للاتحاد إلى مصدر هذه الأعمال، بمعنى مهما كان مصدرها (ولو كان داخليا) فيما أشار ميثاق المنظمة إلى أن مصدر هذه الأعمال قد يكون دولا مجاورة أو دولا أخرى

[1] نفسه ، ص 52

ج. سياسة عدم الانحياز و الاعتماد على الذات: حيث يلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[1] أشار إلى تأكيد سياسة عدم الانحياز التي كانت مؤثرة زمن ولادة المنظمة في أجواء الصراع بين الشرق و الغرب خلال ما عرف بالحرب الباردة، وكان المقبول أن تتم الإشارة إلى هذا المبدأ عام 1963أما الآن وبعد تغير الأوضاع الدولية ، فان سياسة اعتماد إفريقيا على ذاتها يترجم إرادة لدول الأعضاء في الحد من تبعيتها واعتمادها على غيرها، وهو ما أقره القانون التأسيسي للاتحاد.

هناك مبادئ وردت في القانون التأسيسي للاتحاد ولم ترد في ميثاق المنظمة، كما أن هناك مبدأ واحدا ورد في ميثاق المنظمة ولم يرد في ميثاق الاتحاد، وهو مبدأ تحرير الأرض، وهذه المبادئ الجديدة هي[2]:

أ/ مبدأ المشاركة الشعبية: وهو ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (5) من القانون التأسيسي للاتحاد وذلك من خلال احد الأجهزة المهمة في مؤسسات الاتحاد وهو البرلمان الإفريقي هذه المؤسسة الجديدة التي تضم مصعدين أو منتخبين من شعوبهم مباشرة حسب الاتفاق

ب/ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة: وهو ما أشارت إليه الفقرة(د) من المادة (4)من القانون التأسيسي للاتحاد، ولا يوجد نص مناظر لذلك في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مما يتعين تعزيز قوة الاتحاد في جانب مهم وهو الجانب الدفاعي

ج/ حق التدخل الاستثنائي في شؤون الدول الأعضاء في الاتحاد: كما جاء في الفقرة(ج) من المادة (4) وهو تدخل قد يقع في الحالات الخطيرة كوجود حرب إبادة وجرائم بشعة مثلما حدث في رواندا وبوروندي على سبيل المثال في وجود منظمة الوحدة الإفريقية، وحق التدخل هذا مبدأ جديد يتجاوز السيادة الوطنية ويتجاوز كذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

[1] منظمة الوحدة الإفريقية ، وتُعرف اختصارا بـ .OAUهي منظمة حكومية دولية تأسست في 25 مايو 1963 في أديس أبابا، إثيوبيا، مع 32 حكومة موقعة. كان الغاني كوامي نكروما أحد الرؤساء الرئيسيين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. تم حلها في 9 يوليو 2002 من قبل آخر رئيس لها، رئيس جنوب أفريقيا تابو إيمبيكي، وحل محله الاتحاد الأفريقي.

[2] البشير علي الكوت، **الاتحاد الافريقي**، المرجع السابق، ص 55.

د/ التعايش السلمي بين الأعضاء في الاتحاد: وهو مبدأ قائم وفق نص الفقرة (ط) من المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد

هـ/حق طلب التدخل من الدول الأعضاء لإعادة السلام و الأمن: وهو أيضا ورد في القانون التأسيسي للاتحاد، ويأخذ هذا المبدأ في الاعتبار إمكانية حدوث مشاكل وصراعات داخلية تستدعي طلب المساعدة من باقي أعضاء الاتحاد من قبل الحكومة الشرعية[1]

مؤسسات الاتحاد الإفريقي:

حتى يتسنى لنا استكشاف التطور الذي أحدثه الاتحاد الإفريقي في المجال المؤسسي فأننا سنعقد مقارنة بين المنظمة والاتحاد ، في هدا الجانب فإن هناك بعض المؤسسات والهياكل التي استمر وجودها في الاتحاد الإفريقي والتي كانت قائمة ضمن مؤسسات و هياكل المنظمة بنفس الصيغة و الاختصاصات وأحيانا تحت مسميات جديدة ، فمؤتمر رؤساء الدول والحكومات موجود في كلا المنظمتين ، وهو الأعلى في مؤسساتها ، وكذلك المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء كما نلاحظ أنه ضمن 9مؤسسات أو هياكل أشار إليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي فإن هناك أربعا منها تعتبر هياكل ومؤسسات جديدة ، مما يعني أن قرابة نصف المؤسسات التي جاء بها الاتحاد هي مؤسسات جديدة ، وهي كذلك مؤسسات مهمة ، وتقوم بدور حيوي في المجتمعات المدنية ، وتعمل على تعزيز التكامل والاندماج كما هو الحال في المنظمات الإقليمية الفاعلة كالاتحاد الأوربي

– ومن بين المؤسسات الجديدة التي جاء بها الاتحاد الإفريقي : البرلمان الإفريقي ، ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي ، والمؤسسات المالية الهامة مثل المصرف المركزي، وصندوق النقد ومصرف الاستثمار ، وكذلك محكمة العدل الإفريقية التي تعتبر إضافة جديدة أيضا حيث لم يرد في ميثاق المنظمة إلا لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم و اللجان الفنية المتخصصة: وقد أشارت المادة 24 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء سبع لجان مسؤولة أمام المجلس التنفيذي هي : لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية ، ولجنة الشؤون النقدية والمالية، ولجنة التجارة والجمارك والهجرة ، ولجنة الصناعة والعلم

[1] البشير علي الكوت، **الاتحاد الافريقي**، المرجع السابق، ص 57

والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة ، ولجنة النقل والمواصلات والسياحة ، ولجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ، ولجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية ، كما أجازت المادة نفسها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعادة تنظيم اللجان أو إنشاء لجان جديدة حسب الضرورة ، أما المنظمة فقد أنشأت لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، و أجازت إنشاء بعض لجان اللجان لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وهذه اللجان هي : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية ولجنة الدفاع

– المؤسسات القضائية: (محكمة العدل الإفريقية)[1] أشارت المادة 51 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء محكمة العدل الإفريقية ، يتم وضع بروتوكول خاص بها ، ولاشك في أن ذلك يمثل تحديا مؤسسيا لا يمكن الاستهانة به[2]

– المؤسسات المالية والاقتصادية : تعكس المؤسسات المالية والاقتصادية المتعددة في الاتحاد الإفريقي اهتماما بالتنمية ، وهي لب المشاكل في القارة الإفريقية ، وهي كذلك مؤسسات جديدة لم تكن قائمة في الاتحاد الإفريقي ، فالقارة الإفريقية تعاني مشاكل اقتصادية متعددة ، تبدأ من البنية الأساسية إلى أعقد المشاكل التي يشهدها العالم ، ولهذا فإن المشاكل الاقتصادية والمالية هي المحك الكبير للاتحاد الإفريقي ، فتضمن القانون التأسيسي للاتحاد في المادة 29 إنشاء المصرف المركزي الإفريقي ، وصندوق النقد الإفريقي للاستثمار ، هذا إلى جانب ما نصت عليه المادة 32 بتشكيل المجلس الاقتصادي و الثقافي

– برلمان عموم إفريقيا : لم يكن النص على إنشاء برلمان إفريقي فكرة جديدة ، جاء بها الاتحاد الإفريقي لأول مرة على مستوى القارة ، فقد نصت على ذلك اتفاقية ابوجا[3] سنة 1991وقد أعد مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا من قبل البرلمانيين الأفارقة في لقائهم في جنوب إفريقيا (نوفمبر 2000)ثم جرت مناقشته وتعديله خلال عرضه على القمة الإفريقية

[1] محكمة العدل الأفريقية أو محكمة العدل في الاتحاد الأفريقي هي الجهاز القضائي الرئيسي الذي كان من المُفترض وجوده في قارة أفريقيا حسب ما نصَّ عليه بروتوكول المحكمة في الاتحاد الأفريقي تحديدا في المادة رقم 2-2؛ لكن هذه المحكمة لم يتم تفعيلها بسبب المنازعات التي جرت داخل أروقة الاتحاد الأفريقي بخصوص من يتولى سلطة الحكم

[2] البشير علي الكوت ، **الاتحاد الافريقي**، ص 59.

[3] اتفاق أبوجا هو معاهدة سلام تم التوقيع عليها في 19 أغسطس 1995 في محاولة لضمان السلام من قبل زعيم الجبهة الوطنية القومية في ليبيريا تشارلز تايلور في الحرب الأهلية الليبيرية الأولى.

الاستثنائية (قمة سرت الثانية) وكذلك قمة لوساكا ، 2000وقد واجهت مشروع البرلمان الإفريقي بعض المسائل ومنها:

أ- الاختصاصات : حيث رؤى في أن يكون البرلمان الإفريقي في مرحلته الاولى هيئة استشارية للمؤتمر

ب – الاختيار : فهل سيكون اختيار أعضائه مباشرا ، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي أم سيكون مسألة تعود لكل دولة عضو ، أي لها حق اختيار من يمثلها في هذا البرلمان وبالطريقة التي تراها[1]

ج – التمثيل : وهي مسألة تتعلق بنوع التمثيل فإما أن يكون تمثيلا متساويا تمثل فيه الدول الأعضاء بعدد معين من المندوبين و إما أن يكون تمثيلا نسبيا يعكس عدد سكان كل دولة وبطبيعة الحال تسعى الدول الصغيرة سكانيا – وهي كثيرة – إلى تفضيل النوع الأول من التمثيل ، فيما تسعى الدول الكبيرة سكانيا مثل نيجيريا ، ومصر والجزائر و جنوب إفريقيا إلى النوع الثاني من التمثيل وهناك رأي بتشكيل برلمان من مجلسين أحدهما من التمثيل المتساوي والآخر للتمثيل النسبي وسيكون هناك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، تمثل فيها الدول الأعضاء تمثيلا متساويا ثم يتبع ذلك إتباع قاعدة التمثيل العددي ، وسيتم اختيار الممثلين عن طريق الهيئات التشريعية في كل بلد بمعدل 5 أعضاء عن كل دولة عضو،على أن يكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل ويلاحظ من خلال استعراض مؤسسات الاتحاد الإفريقي أن المؤسسة الأهم هي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو توجه يعكس السلطة المطلقة في مؤسسات الدولة في أفريقيا لأسس النظام بشكل عام فهذا المجلس وفقا للمادة السادسة من القانون التأسيسي للاتحاد يقوم بالمهام الآتية:

1. تحديد السلطات المشتركة للاتحاد
2. يستلم ويبحث التقارير و التوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد ، ثم يتخذ القرار
3. ينشئ أي أجهزة للاتحاد ، أي أنه يملك تشكيل أجهزة الاتحاد كيفما يشاء

[1] البشير علي الكوت، **الاتحاد الافريقي**، ص 59

4. مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد

5. اعتماد الميزانية[1]

6. إصدار التوجيهات للمجلس التنفيذي حول النزاعات والسلام

7. تعيين قضاة المحكمة وإنهاء مهامهم

8. تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

[1] البشير علي الكوت، **الاتحاد الافريقي**، ص 60.

3. آفاق ومستقبل التحاد الافريقي وتأثيره على السياسة الخارجية الليبية:

يمكن تحديدُ آفاق ومستقبل الاتحاد الإفريقي في ليبيا من خلال ثلاثة مشاهد تتوزّع بين المتفائل والمُعتدل، والمُتشائم حيث يتضمن المشهد الأول النَّظرة الإيجابية لمستقبل الاتحاد الإفريقي، في حين يتضمَّن المشهدُ الثَّاني السيناريو المُعتدل لمستقبل الاتحاد الإفريقي، أمّا المشهدُ الثَّالث فيتضمن النَّظرة السلبية لمستقبل الاتحاد الإفريقي.

النظرة الإيجابية لمستقبل الاتحاد الإفريقي:

يرى هذا المشهد أن مستقبل الاتحاد الإفريقي يتّسم بالتفاؤل من ناحية ويحظى بالتأييد من ناحيةٍ أخرى. فالاحتمالات التي يتوقع حدوثها وفق هذا المشهد وإنْ كانت تبدو مثالية في الوقت الحالي إلّا أنَّ احتمال حدوثها في المستقبل سيحقق المصلحة المشتركة للدّول والشعوب الإفريقية التي ستستفيدُ من تحقق أهداف الاتحاد الإفريقي، سواء أكانت سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو اجتماعية، فأهدافُ ميثاق الاتحاد الإفريقى ستتحقق طالما توجد الإرادة السّياسيّة له، وسيتوقف ذلك على الخُطواتِ والإنجازات التي ستتحقق على أرض الواقع على الأمدِ الطُّويل. فالمشهد المتفائل يتّسم عموماً بالطابع المُحافظ من حيث تأكيده على عملية التغيير التدريجيّة، وبالطَّابع المُتفائل من حيث تصميمه للتحول نحو الأفضل[1].

[1] عومر عبد الله، مرجع سابق، ص23.

فمن المتوقع أن يلعب الاتحاد الإفريقي دوره في تحقيق الإصلاح السياسي في القارة الإفريقية بإصلاح المؤسَّسات السّياسيّة، ومواجهة التحديات السّياسيّة التي تُجابه الدّول الإفريقية، حيث أنَّ حساسيّة المَساسِ بالسيادة وخشية الاتحاد الإفريقي منْ إقحام نفسه في الشؤون الدّاخليّة لدول الاتحاد قد يجعلُ الأمر أكثر صعوبةً فى إحداث التَّغيير المطلوب للنُّظم السّياسيّة في القارة، ولكن يمكنُ التغلُّب على ذلك بالحفاظ على الكيانات الإفريقية، وضمان استقرارها ، والقضاء على الأزمات الدّاخليّة، والخلافات والحروب، من أجل تحقيق الاستقرار الكافي، والسَّعي الجاد لإصلاح المؤسسات الدستورية والتشريعية وتحقيق الديمقراطية والشفافية، وتعزيز ذلك بنشر ثقافة الدّيمقراطية وحقوق الإنسان بتفعيل وسائل الإعلام الإفريقية[1].

وقد أعطى قادة الاتحاد الإفريقي أهميةً للثورة الليبية منذ بدايتها نظرا لخصوصية العلاقات الليبية الإفريقية من ناحية، وتطورات الثورة الليبية التي أدت إلى تدخل قوات عسكرية أجنبية في أراضي دولة إفريقية وما أثاره هذا الأمر من حساسيات بالغة لدى الأفارقة من ناحية أخرى. فقد أصدر الاتحاد الإفريقي بيانًا بعد أسبوع من اندلاع المواجهات أدانَ فيه أسلوب القمع العنيف ضدَّ المتظاهرين، واتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد قرارًا في 12 مارس 1986 برفض التدخل العسكريّ الدّولي، وتشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للعمل مع جميع الأطراف بما فيهم ليبيا من أجل حوار شامل حول الإصلاحات المطلوبة[2].

ويرى الباحث أنّ للاتحاد الإفريقي دورُهُ الواضح في القارة الإفريقية في تحقيق السلم والأمن والقضاء على جميع الازمات الدّاخليّة والخارجية بهدف الوصول للاستقرار وبالتالي تحقيق للتنمية بكافة مجالاتها.

[1] دهب مهدي، **الاتحاد لافريقي والإصلاحات السياسية في افريقيا –الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات الافريقية – السوادن، 2014، ص25.

[2] أبو رقيقة خالد، موقف الاتحاد الافريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قنة السويس –كلية التجارة بالإسماعيلية، 2016، ص 645.

المشهد المعتدل لمستقبل الاتحاد الإفريقي:

وينطلق هذا المشهد من فرضيةٍ مفادها أنّ المستقبل يُعتبر امتدادًا للحاضر، وبالتالي يتوقع عمومًا أن تستمر الأوضاع الإفريقية في المستقبل على ما هي عليه من تشرذم وتخلفٍ وفقر وحروب، لكن قيام الاتحاد الإفريقي وفق هذا المشهد سيستمر في المحافظة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن بحيث يتم الاستمرار في تحقيق بعض الأهداف على حساب البعض الآخر، وطالما أنَّ الاعتدال يعتبر السِّمة المُميزة لهذا المشهد فإنّ الاتحاد الإفريقي قد يكون قادرًا على تفادي بعض السلبيات، واستغلال بعض الفُرص والتغلب على بعض التحديات[1].

فاستشرافُ مستقبل الاتحاد الإفريقي وفق هذا المشهد المعتدل يعكسُ الطَّابع المحافظ، حيث إنّ المشاكل المقترنة بتحقيق الوحدة ترتبط بوجود العديدِ من نقاطِ الضَّعفِ والتحديات واحتمالات عدم وجود فرص النّجاح. وعليه، طالما أنّ الوحدة ترتبط بوجود مشاكل وتحديات سيترتب على ذلك بروز العديد من الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، وعليه فإنّ أنصار هذا المشهد يؤكدون على عدم ضرورة إتمام عملية الوحدة طالما اقترن ذلك بوجود مفاجآت وبالتالي فقد واجه الاتحاد الإفريقي المُعضلة ذاتها مع الثورة الليبية، فمِنْ ناحيةٍ يرتبط الاتحاد الإفريقي بعلاقات قوية مع معمّر القذافي بصفته وشخصه، ومن ناحية أخرى يعملُ الاتحاد الإفريقي في إطار مؤسسي تحكُمُه اتفاقات وبروتوكولات رسمية تتنافى مع رد فعل معمّر القذافي إزاء الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا. ولهذه الأسباب جاء موقفُ الاتحاد من الثورة في ليبيا متباينًا رسميًا وعمليًا، فكان في ظاهره المحافظة على مبادئ وأحكام بروتوكولاته[2].

ويرى الباحث أنّ مستقبل الاتحاد الإفريقي قد يحملُ طابع الاعتدال والمحافظة، حيث سيتم تحقيق بعض الأهداف على حساب تحقيق الأهداف الأخرى. إذ إنّ الوضع القائم في القارة الإفريقية لا يسمح بتحقيق كلِّ الأهداف التي تمَّتْ صياغتها.

[1] عومر عبد الله، مرجع سابق، ص 24.

[2] ابورقيقة خالد، مرجع سابق، ص 645.

النَّظرة السلبية لمستقبل الاتحاد الإفريقي:

إنَّ استمرار عدم تلبية الاتحاد الإفريقي للحدّ الأدنى مِنْ مطالب أعضائه، وبروز معارضة من قبل البعض الآخر سيؤدي _ وفقًا لمقولات نظريّة النّظم _ إلى تحقيق حالة عدم التوازن. وليست المشكلة فى بروز حالة عدم التوازن بقدر ما التوازن بقدر ما هي متعلقة بتجاهل المطالب والمعارضة وعدم توافق الموارد البشرية والمادية والتقنية مع الأهداف المنشودة للاتحاد الإفريقي على المدى الطويل، حيث يُلاحظ أنّ ديمومة حالة عدم التوازن ستؤدي حتمًا إلى انهيار هذا الاتحاد طالما أنّه لمْ يُلَبِ الحدّ الأدنى من المطالب المنادية بالوحدة. إذن فهذا المشهد يعكس بُعدًا تشاؤميًا اتجاه استمرار الأوضاع القائمة.

وانعقدت قمة الاتحاد الإفريقي السادسة عشر في أعقاب اندلاع الثورتين التونسية والمصرية في يناير (2011) وقد تجاهل القادة الأفارقة مناقشة فعاليات الثورتين ونتائجهما، مما جعل البعض يُطلق على الاتحاد أنّه نادٍ للمستبدين[1]، فإهمال الاتحاد الإفريقي التعامل مع العديد من القضايا الدّاخليّة في الدّول الإفريقية كالأزمة الليبية التي لا تزال تراوح مكانها في أروقة الأُمم المتحدة أثبت عجز الاتحاد الإفريقي في أن يتولى زمام الأمور، ويمنع تدخل قوات التحالف في بداية الأزمة.

كما أنّ الاتحاد الإفريقي عانى لمدةٍ طويلةٍ من غياب القبولِ الكامل والمطلق لدوره في تسوية الأزمة مِنْ جانب الأطراف المعنية، فجماعات المعارضة تميلُ بقوة لخيار التدخل الدولي الأجنبي لما يُمثل لها ذلك من تحقيق المكاسب على أرض النّزاع مع ضمانات جدية، كما أنّ شبكة المصالح المتقاطعة في الإقليم جعلت كلّ حركة من حركات التمرّد ترتبط بطرفٍ خارجي سواء كان عربيًا مصر، ليبيا، قطر) أو غربيًا (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، تشاد) وهو ما تسبب في وضع حاجز لِقُبول الاتحاد لدى هذه الحركات[2].

[1] ابورقيقة خالد، مرجع سابق، 639.

[2] الطاهر عليليش، **دراسة أزمة دارفور في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جمعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص 27.

يرى الباحث أنّ عدم تدخل الاتحاد الإفريقي في حلّ الازمة الليبية قد يُؤدي إلى عدمِ الثّقة بدور الاتحاد الإفريقي في حلّ الأزمات التي تواجه دول القارة الإفريقية، مما يؤدي بالتالي إلى الاستعانة بطرف خارجي للتدخل في حل الازمة.

وعندما نتساءلُ عن أهداف السّياسيّة الخارجيَّة الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي فإنّ للسياسة الخارجيَّة الليبية أهداف وطموحات. إذ شكّلت حلقة الوصل بين المشرق والمغرب من ناحية، وبين منطقة المغرب والمناطق الإفريقية لما وراء الصّحراء من ناحية ثانية، وبين المناطق الإفريقية وجُزُر البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة.

4. تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا:

واجهت السياسة الخارجية الليبية صعوبات كثيرة في تبنيها لمختلف المشاريع على مستوى إفريقيا منها ما هو داخلي يتعلق بالبيئة المحيطة أي على مستوى القارة الإفريقية ومنها ما هو خارجي يتعلق بالبيئة الدولية[1]

أ–التحديات الداخلية

1. مثالية الأطروحات الخاصة بالوحدة الإفريقية في ظل وجود نزاعات حدودية بين الدول الإفريقية لم يتم حسمها
2. وجود اختلافات في الولاء للدول الكبرى
3. مشكل التمويل بوجود دول عاجزة عن سداد ديونها لدى منظمة الوحدة الإفريقية

ب – التحديات الخارجية:

1. رفض الدول الغربية للمبادرات الليبية التي تتعارض مع مصالحها وخاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية عبر بيل كلنتون[2] خلال زيارته لإفريقيا بعد شهر واحد من تأسيس تجمع الساحل

[1] بدر حسن شافعي ، **سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد140، افريل 2000 ص 111.

[2] وليام جيفرسون كلينتون وُلد باسم ويليام جيفرسون بليث الثالث في 19 أغسطس 1946 هو سياسي أمريكي والرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عام 1993 حتى عام 2001.

والصحراء وإعلانه عن اجتماع ضم ست دول افريقية هي أثيوبيا، زيمبابوي، أوغندا، رواندا، الكونغو، كينيا، عن خطورة الوضع في جنوب الصحراء بعد الاقتناع بفكر العقيد القذافي في دول غرب ووسط القارة كالنيجر ونيجيريا مع تأكيده على أنه يهدف إلى الوقوف بحزم في مواجهة المخططات الليبية والتي من شانها الإضرار بمصالح أمريكا في إفريقيا جنوب الصحراء[1]

2. تأثير العولمة على الاتحاد الإفريقي :

كيف سيكون تأثير العولمة على الاتحاد الأفريقي هذا سؤال مشروع باعتبار أن هذه المنظمة الجديدة قد جاءت لمواجهة التطورات الدولية الجديدة ومنها العولمة ، فالعولمة بجوانبها السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية لابد و أن تؤثر على الدول الإفريقية كونها حالة من الانتشار و الاتصال العالمي لظواهر مختلفة ، وهذا التأثير يسير غالبا في اتجاه واحد ، من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب ومن الدول الغنية إلى الفقيرة وأحد مظاهر التأثيرات التي قد تحدثها العولمة على القارة الإفريقية، هو ما يتعلق باحتمال تفكك الدول إلى عناصرها الأولية ، بسبب ما يرفع من شعارات لجهة حق الأقليات في تقرير مصيرها وبناء الكيانات السياسة الخاصة بها ، ويقابل ذلك أيضا ضعف دور الدولة القومية لصالح التنظيمات الدولية فوق القومية كالمنظمة العالمية للتجارة[2]

3. يذهب الكثيرون من أنصار العولمة أن الحل الحقيقي الكفيل للخروج بنتائج إيجابية داخل الاتحاد هي ضرورة الدعم المستمر لتحرير التجارة الذي يفتح الاقتصاديات أمام المنافسة ويعمق الاندماج في الاقتصاد العالمي ، على حد تعبير نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ولاشك أن تحرير التجارة بين الدول الإفريقية بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها ، حيث تشهد القارة الإفريقية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية أو تفعيل القائم منها لمواجهة التحديات الجديدة التي

[1] بدر حسن شافعي، المرجع السابق ، 112.

[2] احمد حجاج ، " **العولمة والوحدة الإفريقية" السياسة الدولية** "، عدد 154 ، أكتوبر 2008، ص 47.

تفرضها حالة من تهميش القارة من القوى الكبرى ، وكذلك التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

ويذهب البعض الأخر إلى أن السبيل لتقليل الصعوبات التي فرضتها الظروف المستجدة أنه يجب على الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي أن يعالجوا ثلاث طبقات متداخلة من العوامل : العوامل البيئية والمؤسسية وعوامل البنية التحتية

- العوامل البيئية القارية : أن إنشاء الحكم الديمقراطي وبناء مؤسساته في كل دولة عضو بالاتحاد الأفريقي سيدفع إلى الأمام بعجلة حماية ومراقبة حقوق الإنسان وسمو حكم القانون وتقليل الممارسات الفاسدة (سواء مالية أو أخلاقية) والحكم الرشيد الذي يراعي الشفافية والمسؤولية والاستجابة لمطالب المواطنين فبينما تراجعت الدكتاتورية العسكرية إلى حد بعيد في الحكومات نجد أن الصراعات العرقية والحروب الأهلية ومشكلة النازحين واللاجئين والتعصب الديني والخوف من قهر القيادات المدنية استمرت في أن تنخر دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وساحل العاج وسيراليون وليبيريا ، ولم تسلم نيجيريا و أوغندا من هذا الأمر
- عامل الصحافة والمجتمع المدني : كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي لابد وأن يكون لديها مجتمعا مدنيا نشطا وصحافة حرة كبيئة إستراتيجية لازمة لاقتلاع جذور عدم الاستقرار السياسي ومن المنطقي القول بأن عدم الاستقرار الداخلي من شأنه أن يضعف الصحافة والمجتمع المدني بدلا من أن يقويه
- عوامل التعاون والسلم الإقليمي والفرعي : استثمرت الصراعات البيئة الخارجية والداخلية والتي تزيد سعير الحروب الأهلية في إفساد المناخ القاري
- عامل القيادة : تعد كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى قيادة الاتحاد الإفريقي ذاته أسسا إستراتيجية لتوفير الاستقرار ودعم الاتحاد الإفريقي[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق الأوربية المشتركة والاتحاد الإفريقي**، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2004، ص-ص،11,12.

خلاصة الفصل

جاء في الفصل الثالث تبيان تمكن الرئيس معمر القذافي في تجديد و تطوير المنظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي بمبادئ و اجهزة أكثر فعالية كما عمد الى تأسيس المنظمة الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي تجمع الدول ساحل الصحراء و الذي انضمت اليه عدة دول افريقية لأجل النهوض الاقتصادي و تسريع عملية التنمية إضافة الى منح القروض و المساعدات للدول الافريقية مما ساهم في ديمومة الديناميكية السياسة الخارجية الليبية في أخريات حكمه و إضافة الى طموحاته في تشكيل تكتل يجمع الدول الافريقية و هي الولايات المتحدة الافريقية .

الخاتمة

لقد افضت هاته الدراسة التي أرادنا من خلالها الكشف على جوانب من البعد الافريقي الذي انتهجه الراحل معمر القذافي الى مجموعة من نتائج يمكن أن تكون ثمرة هذا العمل المتواضع ، ها نحن نلخصها في جملة من النقاط كما يلي:

– البعد الافريقي في السياسة الخارجية الليبية ليس بالجديد عنها فهو الحلم القديم منذ عهد السنوسي و تجدد في عهد معمر القذافي غير أن المساعي تختلف

–التوجهات الناصرية التي تهدف الى الوحدة العربية و القضاء على الأنظمة الرجعية مثل الملكية العراقية و الملكية المصرية هو ما شجع معمر القذافي و رفاقه الى تغيير النظام الحكم في ليبيا

يأس الرئيس معمر القذافي من مشاريع الوحدوية و تسبب بعض الزعماء العرب في فشله إضافة الى موقفه من القضية الفلسطينية ،حيث يرى أن حلها يكمن في دولة مشتركة بين العرب و اليهود و خيبة أمله في دول العربية بعد حادثة لوكربي حيث صار في عزلة دولية بعد حصار الولايات المتحدة الامريكية لها هذا ما جعله يتوجه في سياسته الخارجية نحو افريقيا لعله يجد فيها ظلته

–سعي الرئيس معمر القذافي الى شعوب الافريقية باستخدام وسائل و أليات في مواجهة الهيمنة الغربية من خلال تجمع دول الساحل و الصحراء و الاتحاد الافريقي

لعل النزعة الشخصية كانت وراء مساعي معمر القذافي من خلال ما سمى به نفسه زعيم افريقيا الأوحد و في سبيل تحقيق غايته و توجهاته الجديدة غير انه واجهته جملة من عراقيل داخلية و خارجية.

الملاحق

الملحق رقم 01 : صورة للعقيد معمر القذافي[1]

العقيد معمر القذافي

[1] اوراسيو كالديرون ، القذافي وعملية القدس ، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان،ط،1982،1ص

الملحق رقم 02 : خريطة ليبيا

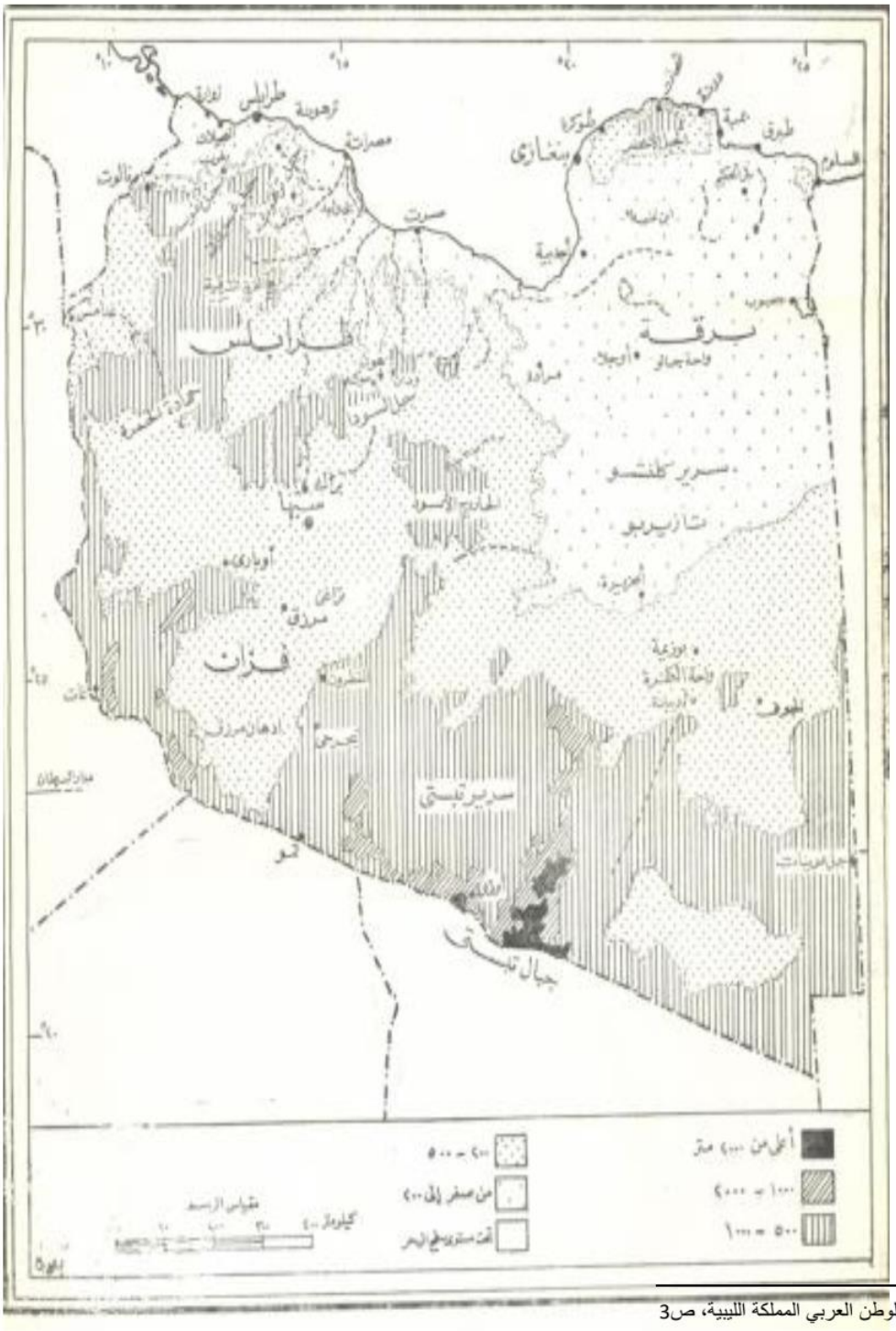

[1] جغرافيا الوطن العربي المملكة الليبية، ص3

الملحق رقم 03 :البلاغ الأول للانقلاب[1]

" أيها الشعب الليبي العظيم.

تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر، الذي يطالب بالتغيير و التطهير وبحث على مبادرة ويحرْص على الثورة والانقضاض، قانت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن الذي أزكمت رائحته النتنة الأنوف واقشعرت من رؤية معالمه الأبدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل تهاوت الأصنام وتحطمت الأوثان فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة ظلال العصور، من حكم الأتراك إلى جور الطليان إلى عهد الرجعية و الرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر، وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت إسم الجماهيرية العربية الليبية صاعدة بعون الله للعمل إلى العلا، سائرة في طريق الحريق والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبناء ها حق المساواة فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولامسود بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة فهاتوا أيديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا أحقادكم وقفوا صفا واحدا ضد عدو الإسلام عدو الإنسانية الذي أحرق مقدساتنا و حطم شرفنا، وهكذا سنبني مجداً ونحي تراثاً ونثأر لكرامة جرحت وحق إغتصب، يا من شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من اجل ليبيا والعروبة والإسلام ويا من قاتلتم مع احمد الشريف قتلا حقا، يا أبناء القرى، قرانا الجميلة الحبيبة، ها قد دقت ساعة العمل .

وإنه يسرنا في هذه اللحظة أن نطمئن إخواننا الأجانب بأن ممتلكاتهم وأرواحهم سوف تكون في حماية القوات المسلحة، وإنها بالفعل غير موجهة ضد أي دولة أجنبية أو معاهدة دولية أو قانون دولي معترف به، وإنما هو عمل داخلي بحت يخص ليبيا ومشاكلها المزمنة وإلى الأمام والسلام عليكم ورحمة الله".

[1] ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء ، دار الشورى ، ط1 ، بيروت ، د ت ن ، ص ص 109.110

الملحق رقم 04: دول افريقيا غير العربية[1].

[1] جمعة المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص29.

البيبليوغرافيا

أ- المصادر

1. الجيب هنري؛ ليبيا بين الماضي و الحاضر ،ترجمة شاكر ابراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع ،دم،دط، د،ت
2. القذافي معمر ، الكتاب الاخضر ، طرابلس ،الدارالجماهيرية للنشر و الإعلان
3. بن حليم مصطفى احمد ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس وزراء ليبيا الاسبق ،د د ن،د م، دط، دت
4. بيانكو ميريلا ، القذافي رسول الصحراء ،تر دار شورى ،ط1 ،بيروت ،1974
5. كاندول ايريك دي ، الملك اردبس عاهل ليبيا حياته و عصره ، دن،د ط،لندن ، 1988

ب- المراجع

1. البرناوي سالم حسين ، السياسة الخارجية الليبية ، بنغازي ،مركز البحوث الاقتصادية،2001
2. البرناوي سالم حسين ، العلاقات العربية الافريقية "دراسة حالة العلاقات الليبية الأفريقية " ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2002
3. العالم عز الدين ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية ، طرابلس ، منشورات المركز الوطني للمخطوطات التاريخية، 2009
4. الفتالوي ، سهيل محسن ، المنظمات الدولية ،لبنان ، دار الفكر العربي، 2004
5. الكوت ، علي البشير، الاتحاد الافريقي ، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر ،2002
6. الكوت علي البشير، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب 2006
7. علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2009

ت- الدوريات:

1. بقادي ، عبد الله ، " ولايات متحدة إفريقية " العرب الأسبوعي د . م ، دار العرب للصحافة والنشر ،د . ت
2. بيبرس ، سامية ، " قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي " السياسة الدولية، عدد 144 ، أبريل 2001
3. حجاج احمد ، " العولمة والوحدة الأفريقية" السياسة الدولية ، عدد 124.
4. جاسم ، محمد ظاهر ، " الاثر الليبي في الفضاء الافريقي " فضاءات، عدد26 ، يوليو 2006
5. حنفي ، خالد علي، الاقليمية الجديدة :" أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك " السياسة الدولية ، عدد 144 ، ابريل.
6. حنفي ، خالد علي، " السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية " السياسة الدولية، عدد 426 ، أبريل 2004
7. رأفت ، إجلال ،"السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء " السياسة الدولية ، عدد 143 ، يناير 2001
8. مركز أكاكوس للدراسات الاستراتيجية ، "التنافس الدولي على القارة الافريقية " دورية أكاكوس ، عدد2 ، فبراير 2002
9. مورلاي ، كوني ، " العلاقات العربية الأفريقية " ، قضايا المستقبل ، عدد 3 : مركز دراسات المستقبل 2005

ث- الرسائل الجامعية:

1. أبو السعد ، عبد السالم ، البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب ،طرابلس، كلية الدعوة الاسلامية 1999
2. أبو القاسم ، مبروك أبو القاسم ، تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا االاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2001
3. البلعيزي ، مصطفى أحمد ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الافريقي والتوجه

العربي 1969 . 2002 ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009

4. بشير، صالح بشير، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الاتحاد الافريقي 1969. 2001 ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2002
5. حشاشنية كريمة وراضية حمادي، ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي 951-1969م. مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلو م الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2018د2019م
6. قسوم اميرة و نوة زينب ، الانقلاب من سبتمبر 1969 و المواقف الدولية منه ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2021-2022
7. قويدري طارق و اخرون ، النظام السياسي و الاداري في ليبيا ،1969-2011،مذكرة شهادة ماستر في تاريخ المغرب المعاصر ،قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة حمه لخضر -الوادي- 2021-2022
8. علي بوخشبة و محمد عبادي، الحروب العربية الاسرائيلية " حرب حزيران 1967م أنموذجاً"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 2014-2015

ج- **المواقع الالكترونية:**

1. شافعي ، بدر حسن ، "الساحل والصحراء .. الدور الليبي في إفريقيا" ، متحصل عليه من
http ://www.islamonline .net
2. ظاهر ، جاسم محمد ، العلاقات الليبية الأفريقية 1969. 2000 ، متحصل عليه من :
http://www.biblioisam.net

3.اكتشف قائمة مجلس الثورة الليبية، ،متحل عليه من
https//afrigatenews.net/a/229194

4.ديفيد كوان، تفجير لوكربي " بي بي سي للأخبار العربية متحصل عليه من:
https://www.bbc.com/arabic/world-63914362

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة 7

الفصل الأول: وصول معمر القذافي للحكم

تمهيد 8

1- التعريف بمعمر القذافي 8

2-انقلاب عام 1969وخلفياته: 9

3-نتائج الانقلاب وظهور الجماهيرية الليبية: 16

خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني: ظروف وأهداف السياسة الخارجية لنظام معمر القذافي

1 أسباب ومبررات التحول في سياسة معمر القذافي نحو افريقيا: 22

2. أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: 31

3- وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا 50

خلاصة الفصل: 58

الفصل الثالث: مظاهر التحول لمعمر القذافي نحو قارة افريقية ومألاته

تمهيد 61

1: الاطار العام: 61

2 طبيعة الأدوار الليبية في إفريقيا: 67

3. آفاق ومستقبل التحاد الافريقي وتأثيره على السياسة الخارجية الليبية: 95

4. تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: 99

خلاصة الفصل 103

الخاتمة 61

الملاحق 98

البيبليوغرافيا 100

فهرس الموضوعات 104

ملخص الدراسة

يتناول موضوع المذكرة السياسة الخارجية للمعمر القذافي في فترة ما بين 1969-2002 على مستوى الافريقي و مدى تأثير السياسة الليبية في هذا الإقليم و مألاته حيث حيث عرفت السياسة الخارجية الليبية بميولها القومية الوحدوية.

كرس فيها معمر القذافي كل إمكانياته السياسية والاقتصادية لتحقيق هدف الوحدة العربية أو على الأقل وحدة جهوية أو حتى ثنائية فشلت جميعها لأسباب مختلفة لعل أبرزها اختلاف النظم العربية فيما بينها نتيجة اختلاف الأهداف و الايدولوجيا لهذا حدث التحول و جعله يتخلى عن مطالبه الوحدوية بالأساس ما اعتبره تخلي الدول العربية عن ليبيا في قضية لوكربي، في حين تعاملت الدول الإفريقية بايجابية مع القضية والذي نتج عنه رفع الحصار ثم العقوبات عن ليبيا ، هذا ما جعله يغير بوصلة سياسة خارجية بلاده باتجاه أفريقيا مع احتفاظه بهدف الوحدة، فقد سخر إمكانيات ليبيا المختلفة في خدمة هذا الهدف ، فعلى المستوى السياسي بادر بالإقناع القادة الأفارقة بضرورة تجديد وتطوير منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي،

وعلى المستوى الاقتصادي عمد إلى تأسيس منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادي تمثلت في منظمة تجمع دول الساحل و الصحراء و قد كانت كل هذه المساعي مبطنة في تحقيق طموح الزعامة لارضاء جنون العظمة عند القائد.

الكلمات المفتاحية: البعد الافريقي، السياسة، معمر القذافي.

Résum

Le sujet du mémorandum traite de la politique étrangère de Mouammar Kadhafi dans la période 1969-2002 au niveau africain et de l'étendue de l'influence de la politique libyenne dans cette région et de ses perspectives, la politique étrangère libyenne étant connue pour son caractère nationaliste, tendances unionistes.

Mouammar Kadhafi a consacré toutes ses capacités politiques et économiques à la réalisation de l'objectif de l'unité arabe.Ou du moins une unité régionale ou même une unité bilatérale, qui ont toutes échoué pour diverses raisons, la plus notable étant peut-être le désaccord.

Les régimes arabes différaient entre eux en raison de la différence d'objectifs et d'idéologie. C'est pourquoi la transformation s'est produite et les a amenés à abandonner leurs exigences unitaires, essentiellement ce qui a été considéré comme l'abandon de la Libye par les pays arabes dans le cas de Lockerbie, tandis que les régimes arabes différaient entre eux en raison de la différence d'objectifs et d'idéologie. les pays africains ont traité la question de manière positive, ce qui a abouti à la levée du siège puis des sanctions contre la Libye. C'est ce qui lui a fait changer l'orientation de la politique étrangère de son pays envers l'Afrique tout en maintenant l'objectif d'unité. diverses capacités au service de cet objectif. Sur le plan politique, il a pris l'initiative.

En convainquant les dirigeants africains de la nécessité de renouveler et de transformer l'Organisation de l'unité africaine en une Union africaine‹

Sur le plan économique, il s'attache à mettre en place une organisation régionale à caractère distinct Sur le plan économique, il était représenté par l’Organisation des pays sahélo-sahariens, et tous ces efforts étaient cachés dans la réalisation de l’ambition du leadership visant à satisfaire la mégalomanie du leader.

Mots-clés : Dimension Africaine, Politique, Mouammar Kadhafi.